

Distr.: General
9 November 2018
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩)
بشأن الصومال وإريتريا

يشرفني، باسم لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩)
بشأن الصومال وإريتريا، ووفقا للفقرة ٤٨ من قرار مجلس الأمن ٢٣٨٥ (٢٠١٧)، أن أحيل طيه التقرير
المتعلق بالصومال الذي أعده فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا.
وفي هذا الصدد، ترحو اللجنة ممتنة إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة والتقرير
وإصدارهما بوصفهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) خيرت عمرو

رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارين
٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا



رسالة مؤرخة ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ موجهة من فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا إلى رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا

يشرفنا أن نحيل طيه التقرير المتعلق بالصومال الذي أعده فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا، وفقا للفقرة ٤٨ من قرار مجلس الأمن ٢٣٨٥ (٢٠١٧).

(توقيع) جيمس سميث

منسق

فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا

(توقيع) جاي بهادور

خبير في الجماعات المسلحة

(توقيع) تشارلز كيت

خبير في الموارد الطبيعية

(توقيع) محمد عبد السلام بابكر

خبير في الشؤون الإنسانية

(توقيع) براين أوسليمان

خبير في الجماعات المسلحة/الشؤون البحرية

(توقيع) نازانين موشييري

خبيرة أسلحة

(توقيع) ريتشارد زابوت

خبير أسلحة

فُرض حظر عام وكامل على توريد الأسلحة إلى الصومال عملاً بقرار مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٢). ومنذ الرفع الجزئي لحظر توريد الأسلحة، شهد عام ٢٠١٣ تسليم حوالي ٢٠.٠٠٠ قطعة سلاح و ٧٥ مليون طلقة من الذخيرة إلى الصومال. ورغم إحراز تقدم كبير منذ أن فرض الحظر على توريد الأسلحة في الأصل، لا يزال الصومال يواجه العديد من التحديات السياسية والأمنية الداخلية. وليس من المبالغة التأكيد على أهمية الامتثال لشروط الإخطار في أعقاب الرفع الجزئي للحظر المفروض على توريد الأسلحة، وإدارة الأسلحة والذخائر على نحو يتسم بالفعالية ويخضع للمساءلة.

غير أن الامتثال كان دائماً ضعيفاً. فعلى امتداد فترة الولاية، لم يتم الإخطار بأي شحنات من الأسلحة و/أو الذخيرة بصورة صحيحة وفقاً للمتطلبات التي حددها مجلس الأمن.

وظلت إدارة الأسلحة والذخيرة تعتبرها أوجه قصور، على الرغم من قيام مكتب مستشار الأمن الوطني بنشر إجراءات تشغيلية موحدة جديدة في أوائل عام ٢٠١٧. وتفتقر سجلات التوزيع التي تُدار في مستودع هالاني المركزي للأسلحة في مقديشو إلى الدقة والاتساق إلى درجة أنه لم يكن من الممكن تحديد أماكن توزيع معظم الأسلحة والذخيرة أو وقت توزيعها أو سببه أو كيفية ذلك أو الجهات التي وُزعت عليها على وجه الدقة خلال النصف الأول من فترة الولاية.

وقد قلصت القيود التي فرضتها حكومة الصومال الاتحادية قدرة فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا على التقييم الفعال لإجراءات إدارة الأسلحة والذخيرة وتوزيعها في النصف الثاني من فترة الولاية. وقد استمرت هذه القيود على الرغم من الرسائل الموجهة إلى الحكومة الاتحادية من رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، والتي تؤكد على أهمية تمكين الفريق من الاطلاع على جميع محتويات مستودع هالاني المركزي للأسلحة وتوثيقها بشكل كامل.

وجمع فريق الرصد على امتداد فترة ولايته أدلة عن تحويل وجهة عتاد عسكري مع ورود معلومات تفيد بتسليم أسلحة إلى الحكومة الاتحادية - منها عدد كبير من الأسلحة من شحنة وردت في منتصف عام ٢٠١٧ - وثقت على أنها بحوزة تجار أسلحة في مقديشو وبيدوا. ويرجح أن يكون أفراد يعملون بلا أجر لدى قوات الأمن الصومالية هم الذين قاموا بتحويل وجهة العديد من هذه الأسلحة بشكل جزئي. ومع ذلك، تلقى الفريق أيضاً تقارير مستمرة عن تورط مسؤولين كبار في قوات الأمن في عمليات تحويل وجهة الأسلحة على نطاق واسع.

وتلقى فريق الرصد من كل من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وإدارة ولاية جنوب غرب معلومات قيمة عن الأسلحة والذخيرة المصادرة من حركة الشباب، مما أتاح له تعقب بعض الأسلحة وتحسين فهم كيفية قيام الجماعة بشراء العتاد العسكري. ولكن، لا تزال هناك حاجة إلى الحصول من بعثة الاتحاد الأفريقي والولايات الأعضاء في الاتحاد، ولا سيما الحكومة الاتحادية، على مزيد من التقارير المستمرة عن العتاد العسكري المصادر. ولم تقدم الحكومة الاتحادية أي معلومات عن العتاد العسكري الذي ضبطته قواتها من حركة الشباب على الرغم من الشروط المحددة التي وضعها مجلس الأمن بأن تيسر الحكومة قيام الفريق بتفتيش هذا العتاد قبل إعادة توزيعه أو تدميره.

وقد أتاح توثيق العتاد العسكري المصادر الذي تم اعتراضه في طريقه من اليمن إلى الصومال، بتيسير من سلطات بونتلاندا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، لفريق الرصد تعقب الأسلحة والذخيرة حتى تبين أن مصدرها شحنات سلمت إلى الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. وتعقب الفريق أيضا مواد عثر عليها بحوزة تاجر أسلحة في بوصاصو في أيار/مايو ٢٠١٧، كانت مهربة أصلا من اليمن، وتبين أن مصدرها شحنات اشترتها الولايات المتحدة الأمريكية.

وواصل فريق الرصد التحقيق في الصلات القائمة بين مهربي الأسلحة في بونتلاندا والموردين اليمنيين، حيث كشف عن وجود صلة بميسر لتنظيم القاعدة طلبت الولايات المتحدة إدراجها في القائمة، هو سيف عبد الرب سالم الهياشي، المعروف أيضا باسم سيف البيضاني. وتشير النتائج الأولية إلى أن الهياشي يرجح أن يكون شريكا لفارس محمد مناع، وهو من كبار تجار الأسلحة ووزير دولة في الإدارة الحوثية في اليمن وأضيف اسمه في عام ٢٠١٠ إلى قائمة الجزاءات المفروضة بموجب القرار ١٨٤٤ (٢٠٠٨).

ولا تزال حركة الشباب تشكل أكبر تهديد مباشر للسلام والأمن والاستقرار في الصومال. وعلى الرغم من الجهود المتواصلة التي تبذلها القوات الدولية من أجل القضاء على قيادة الحركة، لم تتأثر قدرة الجماعة على تنفيذ هجمات غير معقدة غير متناظرة في الصومال. ففي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، فجرت الحركة سيارة مفخخة كبيرة في مفترق طرق زوي في مقديشو، مما أدى إلى قتل حوالي ٦٠٠ شخص، فيما يمثل أشد الهجمات فتكا ضد المدنيين في تاريخ البلد. ومن المرجح أن تكون هذه السيارة هي أكبر جهاز متفجر صممه الحركة على الإطلاق، حيث قُدرت قوته بما يكافئ حوالي ٢٠٠ كيلوغرام من مادة ت. ن. ت (TNT). وواصل فريق الرصد التحقيق في احتمال قيام الحركة بتصنيع المتفجرات محليا لاستخدامها في الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وعلى الرغم من عدم وجود دليل قاطع على قيام الحركة بإنتاج المتفجرات المحلية الصنع، بينت التحاليل المخبرية أن الجماعة لا تزال تخطط المتفجرات المطورة في مصانع عسكرية بمكونات من المتفجرات المحلية الصنع مثل نترات البوتاسيوم، فيما قد يمثل محاولات غير فعالة لزيادة وزن المادة المتفجرة في الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

وكشفت دراسات الحالة التي أجريت على التمويل المحلي لحركة الشباب أن الجماعة المسلحة تحقق إيرادات أكثر مما يكفي لاستدامة ترمدها. ولا تزال الحركة تمارس نشاطها بوصفها حكومة موازية في مناطق لم تعد تسيطر عليها سيطرة مباشرة، وتستخدم نظاما مركزيا للضرائب يُطبق باتساق في جميع أنحاء جنوب ووسط الصومال. ففي إحدى نقاط التفتيش التي تسيطر عليها في منطقة باي وحدها، تشير تقديرات فريق الرصد إلى أن الجماعة تحقق نحو ١٠ ملايين دولار سنويا عن طريق فرض ضرائب على المركبات والبضائع العابرة. وتُيسر العمليات المالية لحركة الشباب، بما في ذلك تحصيل الإيرادات والمدفوعات من أعضائها، من خلال الخدمات التي تقدمها الكيانات المحلية المعنية بالاتصالات والشؤون المالية التي تتسم بسوء التنظيم.

وبعد توقف مؤقت في العمليات الرئيسية لحركة الشباب في الدول الأعضاء في المنطقة منذ ٢٠١٥، اعترضت الشرطة الكينية في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٨ سيارة مفخخة على الطريق من العدي بالصومال، كان الهدف منها شن هجوم واسع النطاق ومعقد في نيروبي. وكانت المركبة تحمل بنادق من طراز AK، استوردتها الحكومة الاتحادية أصلا في عام ٢٠١٣، مما يشير إلى أن الهجوم كان سيشارك فيه "انتحاريون مسلحون" على غرار الأسلوب المتبع في عمليات حركة الشباب في مقديشو.

وعقب بدء الضربات الجوية التي شنتها الولايات المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، ظل الفصيل التابع لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية) في بونتالاند حاملاً نسبياً خلال مدة الولاية الحالية. غير أن التنظيم نفذ سلسلة من الاغتيالات في جنوب الصومال، مما أدى إلى قتل ما مجموعه ٥٠ شخصاً، معظمهم في مقديشو وأفجويي. وأكدت التحقيقات التي أجراها فريق الرصد وجود شبكة اغتيال تابعة للتنظيم، وإن كان لا يزال من غير الواضح بعد ما إذا كان القتلة مرتبطين من الناحية التنفيذية بالفصيل الموجود في بونتالاند.

ولا تزال التحديات التي تواجه القطاعين السياسي والأمني تشكل تهديداً كبيراً للاستقرار في الصومال. ولا تزال الأزمة الدبلوماسية الخليجية تلقي بظلالها على المنطقة، حيث يمثل الصومال ساحة قتال بالوكالة للتنافس على المصالح والنفوذ، وبخاصة من الإمارات العربية المتحدة وقطر. وبينما استمرت الأزمة في تأجيج التوترات القائمة من قبل بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، أصبحت الأطراف السياسية صاحبة المصلحة في الصومال أيضاً أكثر براعة في استغلال الموارد السياسية والاقتصادية المقدمة من المناصرين الخليجيين.

وفي أواخر عام ٢٠١٧، أدت التطلعات التي قدمتها قيادات الولايات الأعضاء في الاتحاد إلى الحكومة الاتحادية إلى إنشاء مجلس التعاون المشترك بين الولايات؛ وهو منتدى تعقده الولايات دون حضور الحكومة الاتحادية. إلا أن التفاعل والتعاون فيما بين الولايات الأعضاء في الاتحاد وبين الولايات والحكومة الاتحادية لم يكونا منتظمين خلال فترة الولاية. وأدت التحديات الداخلية التي تواجه الولايات الأعضاء في الاتحاد - التي أوجعتها احتمالات تعليق عمليات انتخابات القيادات الإقليمية في ولاية جنوب غرب وجوبالاند وبونتالاند وتفشي المحاولات الرامية إلى الإطاحة برئيسي هيرشيلي وغالمودوغ - إلى تفاقم الديناميات الإقليمية المعقدة.

وكان إصلاح قطاع الأمن، وفقاً للهيكل الأمني الوطني، محدوداً. وأدت عناصر عملية الإصلاح، بما في ذلك "إعادة تنظيم قطاعات" الجيش الوطني الصومالي، إلى ظهور تحديات جديدة. وكان ذلك واضحاً بصفة خاصة في منطقة غيدو، حيث انتقلت القوات التي كانت في السابق تحت قيادة القطاع ٦٠ التابع للجيش الوطني الصومالي والتي يقع مقرها في بيدوا، رسمياً إلى القطاع ٤٣ الذي يقع مقره في كيسمايو، على الرغم من التوترات العميقة بين الطوائف المهيمنة في غيدو وإدارة جوبالاند.

وأدى إنشاء قوات أمنية جديدة في مقديشو إلى إثارة الشكوك والمخاوف على نطاق واسع، لا سيما فيما يتعلق بالأغراض المقصودة والقيادة والسيطرة ومطابقة ذلك للدستور. وقد أدى المستوى الواضح وغير متناسب من الاهتمام والدعم الذي تعبّره الحكومة الاتحادية لهذه القوات أيضاً إلى إثارة مخاوف إضافية بشأن مدى التزام الحكومة الاتحادية بإصلاح قطاع الأمن على نطاق أوسع وتدعيم قوة الأمن الوطني.

وتعاني وكالة الاستخبارات والأمن الوطنية من الاقتتال الداخلي والادعاءات والادعاءات المضادة بشأن انتماء القيادة إلى حركة الشباب. وفي أفضل الأحوال، تقوض الانقسامات الداخلية بشكل خطير قدرة الوكالة على جمع المعلومات الاستخباراتية والإسهام في تحقيق الأمن في مقديشو. وفي أسوأ الأحوال، يشكل اختراق حركة الشباب للوكالة على نطاق واسع تهديداً خطيراً للأمن الإقليميين.

وعلى امتداد فترة الولاية، أثنت مؤسسات مالية دولية على الحكومة الاتحادية لقيامها بتنفيذ إصلاحات مالية. غير أن الحكومة تجاهلت الشواغل المتعلقة بالاختلاس التي أثارها فريق الرصد في رسائل وجهت إليها. وشملت هذه الشواغل ادعاءات محددة بالاختلاس في بعض الوزارات، وإساءة استخدام أموال إدارة بنادر الإقليمية، واستمرار غياب الشفافية فيما يتعلق بالعقود والاتفاقات التي تبرمها الحكومة الاتحادية، وورود تقارير عن قيام الحكومة الاتحادية بتحقيق إيرادات ونفقات كبيرة غير مقيمة بالميزانية. وأشار استعراض المساءلة في الجيش الوطني الصومالي أيضا إلى استمرار الاختلاس في قطاع الأمن.

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، تفاقمت التوترات بين صومالييلاند وبونتلاند وتطورت إلى نزاع مسلح بالقرب من بلدة توكاراك في منطقة سول. وأفادت منظمات دولية بوقوع عشرات الضحايا من كلا الجانبين وتشريد حوالي ٢ ٥٠٠ مدني نتيجة للنزاع. وكانت المواجهة لا تزال مستمرة في وقت كتابة هذا التقرير، حيث جرى الفصل بين القوات المتواجدة بمنطقة عازلة تقدر بنحو كيلومترين. وأدى النزاع إلى تهيئة فرص إضافية لعناصر حركة الشباب في جبال غوليس.

وكانت حركة الشباب مسؤولة مرة أخرى عن أكبر عدد من الهجمات ضد المدنيين في انتهاك للقانون الدولي الإنساني، لا سيما بعد الهجوم الذي وقع في ١٤ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٧ في مقديشو. وواصلت الجماعة فرض عقوبات لإنسانية ومهينة ضد المدنيين، وتجنيد الأطفال في المناطق الخاضعة لسيطرتها. أما في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، فقد واصلت حركة الشباب حملة الاغتيالات. وواصلت الجماعة أيضا عرقلة تقديم المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء جنوب ووسط الصومال. وفي المناطق الواقعة تحت سيطرة الجماعة، كانت أنشطة المنظمات الإنسانية، باستثناء منظمة الإحسان التابعة لحركة الشباب، إما مقيدة أو محظورة تماما.

ووثق فريق الرصد رواية مزعجة لاحتجاز أطفال وتعذيبهم وإعدامهم على يد سلطات بونتلاند، وتعذيب المشتبه فيهم من حركة الشباب وإعدامهم على يد قوات الجيش الوطني الصومالي في براوه الواقعة في منطقة شبيلي السفلى. ولوحظ انخفاض كبير في عدد الإصابات بين المدنيين التي تسبب إلى قوات بعثة الاتحاد الأفريقي على امتداد فترة الولاية. وقد يرجع هذا إلى تنفيذ التدابير الموصى بها في إطار سياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وقد يُفسر أيضا بالتراجع المستمر في العمليات الهجومية الرئيسية التي شنتها بعثة الاتحاد الأفريقي خلال فترة الولاية.

وفي ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧، نفذ الجيش الوطني الصومالي عملية بالقرب من قرية بارير الواقعة في منطقة شبيلي السفلى، بدعم من قوات الولايات المتحدة، أسفرت عن وفاة طفلين وربما مدنيين آخرين. وأفادت التقارير بأن الغارات الجوية المستمرة التي تشنها الولايات المتحدة والدول الأعضاء في المنطقة أسفرت عن وقوع أضرار في صفوف المدنيين، حيث وثق مكتب الصحفيين المحققين ما يصل إلى خمس حالات وفاة بين ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ و ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٨.

واستمرت الهجمات ضد العاملين في المجال الإنساني، وأغلبهم من المحليين، طوال فترة الولاية. وفي ٢ أيار/مايو ٢٠١٨، اختطفت ممرضة ألمانية من مجمع اللجنة الدولية للصليب الأحمر في مقديشو، وهذه أول عملية ناجحة لاختطاف مواطن أجنبي في الصومال منذ عام ٢٠١٤.

وأخيرا، تشير تقديرات فريق الرصد إلى أن صادرات الفحم من الصومال قد انخفضت بنسبة الربع، من نحو ٤ إلى ٣ ملايين كيس في السنة. ولا تزال تجارة الفحم تشكل مصدرا مهما من مصادر

إيرادات حركة الشباب، حيث تدر ما لا يقل عن ٧,٥ ملايين دولار من فرض الضرائب على نقاط التفتيش في منطقتي جوبا الوسطى والسفلى. ولا يزال فرض الضرائب بشكل منهجي على صادرات الفحم في مينائي بورغابو وكيسمايو يحقق أيضا إيرادات غير مشروعة كبيرة لإدارة جوبالاند.

ومن خلال استخدام شهادات منشأ مزورة لاستيراد الفحم الصومالي إلى الأسواق الخارجية، تواصل الشبكات الإجرامية التي يوجد مقرها في دبي، بالإمارات العربية المتحدة، وكيسمايو تحقيق أرباح طائلة. أما في أسواق التصدير، مثل الإمارات العربية المتحدة، فتقدر القيمة الإجمالية لحجم تجارة الجملة في الفحم الصومالي غير المشروع بنحو ١٥٠ مليون دولار في السنة. وخلال فترة الولاية الحالية، تشمل موانئ الاستلام المؤكدة ميناء الحميرة في الإمارات العربية المتحدة؛ وميناء الدقم وميناء شناس في عمان؛ والمنطقة الحرة كيش والمنطقة الحرة قشم في جمهورية إيران الإسلامية. واستُخدم الميناءان الأخيران لإعادة شحن الفحم الصومالي عن طريق جمهورية إيران الإسلامية إلى الإمارات العربية المتحدة.

وعموما، تحسن تنفيذ الدول الأعضاء للحظر المفروض على تصدير الفحم الصومالي. واستندت مصادرة الشحنات من جانب الإمارات العربية المتحدة وعمان إلى الجهود التي بذلتها الدول الأعضاء أثناء فترات الولايات السابقة من أجل ردع هذه التجارة غير المشروعة. بيد أن التنفيذ كان سيتسم بقدر أكبر من الاتساق لو أن الإمارات العربية المتحدة وعمان كانتا قد اتخذتا إجراءات في الوقت المناسب ردا على الرسائل الموجهة من فريق الرصد. أما جمهورية إيران الإسلامية التي لم ترد على الرسائل الموجهة من الفريق إلا قبل أسبوع واحد من تقديم هذا التقرير، فكانت تمثل الحلقة الضعيفة في التنفيذ. وأخيرا، داخل الصومال، لا تزال بعثة الاتحاد الأفريقي وإدارة جوبالاند تتقاعسان عن تنفيذ الحظر المفروض على تصدير الفحم.

المحتويات

الصفحة

أولا -	مقدمة	١٢
ألف -	الولاية	١٢
باء -	المنهجية	١٢
ثانيا -	حظر توريد الأسلحة	١٣
ألف -	امتنثال الحكومة الاتحادية لحظر توريد الأسلحة	١٣
باء -	امتنثال الدول الأعضاء لحظر توريد الأسلحة	٢٠
جيم -	امتنثال بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لحظر توريد الأسلحة	٢١
دال -	التدفق غير المشروع للمعدات العسكرية إلى الصومال	٢٣
ثالثا -	الأعمال التي تهدد السلام والأمن والاستقرار في الصومال	٢٦
ألف -	حركة الشباب المجاهدين (حركة الشباب)	٢٦
باء -	الفصيل التابع لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في الصومال	٣٣
جيم -	التحديات المتعلقة بالسياسة والقطاع الأمني	٣٦
دال -	النزاع بين صوماليلاند وبونتلاند	٤٢
هاء -	اختلاس الموارد المالية	٤٣
واو -	القرصنة البحرية	٤٥
رابعا -	انتهاكات القانون الدولي الإنساني	٤٦
ألف -	حركة الشباب المجاهدين (حركة الشباب)	٤٦
باء -	القوات الاتحادية والإقليمية	٤٧
جيم -	القوات الدولية	٥٠
دال -	عرقلة إيصال المساعدات الإنسانية	٥١
خامسا -	انتهاكات الحظر المفروض على الفحم	٥٣
ألف -	الإنتاج والنقل والمخزونات	٥٣
باء -	عمليات التصدير والاستيراد وإعادة الشحن غير المشروعة	٥٤
جيم -	شهادات المنشأ المزورة	٥٥
دال -	الشبكات الإجرامية	٥٦

٥٦	هـ - تنفيذ الحظر
٥٧	سادسا - التعاون مع الدول ومع الأطراف من غير الدول
٥٨	سابعا - التوصيات
٥٨	ألف - حظر الأسلحة
٥٩	باء - الأخطار التي تهدد السلام والأمن
٥٩	جيم - الحظر المفروض على الفحم
٥٩	دال - قائمة الجزاءات
٦٠	المرفقات*

* تعميم المرفقات باللغة التي وردت بها وبدون تحرير رسمي.

Annexes

1.1:	FGS notifications to the Council since the partial lifting of the arms embargo (STRICTLY CONFIDENTIAL)*	60
1.2:	Weapons and ammunition notified since the partial lifting of the arms embargo (STRICTLY CONFIDENTIAL)*	61
1.3:	Weapons and ammunition distribution from June 2017 to December 2017 (STRICTLY CONFIDENTIAL)*	62
1.4:	FGS-marked weapons found in possession of arms dealers between April 2018 and August 2018	63
1.4.1:	FGS-marked weapons found in possession of arms dealers between September 2017 and May 2018 (STRICTLY CONFIDENTIAL)*	68
1.5:	16/811 ammunition	69
1.6:	Use of Somali security forces uniforms by Al-Shabaab	72
1.7:	UAE military base in Berbera, Somaliland	74
1.8:	Seizure of arms and ammunition from Al-Shabaab by Uganda Peoples' Defence Force contingent of AMISOM in April 2018	75
1.9:	Puntland/Yemen arms smuggling networks (STRICTLY CONFIDENTIAL)*	76
1.10:	Puntland arms seizure	77
1.11:	US-issued PK machine gun and ammunition documented in Bosaso	82
2.1:	Al-Shabaab's construction of IEDs (STRICTLY CONFIDENTIAL)*	83
2.2:	14 October attack	84
2.3:	February 2018 foiled VBIED plot in Kenya	88
2.3.1:	Mobile phone analysis (STRICTLY CONFIDENTIAL)*	100
2.3.2:	Al-Shabaab radicalization and recruitment networks in Kenya (STRICTLY CONFIDENTIAL)*	101
2.3.3:	Comparative analysis of VBIED construction (STRICTLY CONFIDENTIAL)*	102
2.4:	Al-Shabaab domestic financing	103
2.4.1:	Al-Shabaab financing in Hiran	109
2.4.2:	Case study: Al-Shabaab checkpoint taxation in Bay region	119
2.4.3:	Case study: checkpoint taxation in Badhadhe district, Lower Juba region	122
2.4.4:	Case study: checkpoint taxation in Middle Shabelle region	125
2.4.5:	Case study: <i>Zakat</i> collection in Berdale district, Bay region	127
3.1:	ISIL assassination campaign	129
3.2:	Mobile phone links between Liban Yusuf Mohamed a.k.a. Liban Dheere and known ISIL members and affiliates (STRICTLY CONFIDENTIAL)*	132
4.1:	7 April 2018 meeting in Nairobi (STRICTLY CONFIDENTIAL)*	133
4.2:	NISA infiltration and intimidation (STRICTLY CONFIDENTIAL)*	134
5.1:	SNA accountability	135
6.1:	Detention, torture and execution of children in Bosaso by Puntland authorities (STRICTLY CONFIDENTIAL)*	140
6.2:	Torture and execution of two civilians in Barawe by the SNA (STRICTLY CONFIDENTIAL)*	141
6.3:	Alleged killing of civilians in a joint SNA-US operation in Barire village	142

6.3.1: Photographs of children killed at Barire (STRICTLY CONFIDENTIAL)*	147
7.1: Production sites, stockpiles and ports	148
7.2: Jubbaland administration (STRICTLY CONFIDENTIAL)*	151
7.3: Charcoal trafficking dhows.	152
7.4: Transshipment from Iran to the UAE.	153
7.5: False certificates of origin	158
7.6: Criminal networks	163
7.7: Selected cases of sanctions implementation	165

أولا - مقدمة

ألف - الولاية

١ - مدد مجلس الأمن، بموجب الفقرة ٤٦ من قراره ٢٣٨٥ (٢٠١٧)، ولاية فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا بصيغتها المبينة في الفقرة ١٣ من قرار مجلس الأمن ٢٠٦٠ (٢٠١٢)، والمستكملة في الفقرة ٤١ من القرار ٢٠٩٣ (٢٠١٣) والفقرة ١٥ من القرار ٢١٨٢ (٢٠١٤).

٢ - وعملا بالفقرة ٤٨ من القرار ٢٣٨٥ (٢٠١٧) والفقرة ١٣ (ل) من القرار ٢٠٦٠ (٢٠١٢)، قدم فريق الرصد إلى لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا تقرير مستجدات منتصف المدة في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٨. وقدم الفريق أيضاً إلى اللجنة تقارير مرحلية شهرية طوال فترة ولايته.

٣ - وسافر أعضاء فريق الرصد، في سياق التحقيقات التي أجروها، إلى كل من إثيوبيا، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتركيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجيبوتي، والدانمرك، والسودان، والسويد، وسيشيل، والصومال، وعمان، وغانا، وفرنسا، وقطر، وكوت ديفوار، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية. وفي الصومال، سافر أعضاء الفريق إلى بيدوا، وبلدوين، وبوصاصو، وبورغابو، وغاروي، وهوبيو، وكيسمايو، ومقديشو.

٤ - واتخذ فريق الرصد من نيروبي مقرا له وكان يتألف من الخبراء التالية أسماؤهم: جيمس سميث (المنسق)، ومحمد بابكر (الشؤون الإنسانية)، وحاي باها دور (الجماعات المسلحة)، وتشارلز كيت (الموارد الطبيعية)، ونازانين موشيري (شؤون الأسلحة)، وبراين أوسوليفان (البحرية/الجماعات المسلحة)، وريتشارد زابو (شؤون الأسلحة). واستقال روبرت ديكر (الشؤون المالية) من فريق الرصد في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ ولم يسهم في محتوى هذا التقرير.

باء - المنهجية

٥ - تنطبق معايير الإثبات وعمليات التحقق المبينة في التقارير السابقة التي أعدها فريق الرصد على الأعمال المنفذة خلال الولاية الخاضعة للاستعراض في هذا التقرير. وقد أكد الفريق مجدداً منهجيته تبعاً لتقريره السابقة على النحو التالي:

- (أ) جمع المعلومات عن الأحداث والمواضيع من مصادر متعددة، قدر الإمكان؛
- (ب) جمع المعلومات من مصادر لديها معرفة مباشرة بالأحداث، قدر الإمكان؛
- (ج) تحديد أوجه الاتساق في أنساق المعلومات ومقارنة المعلومات الموجودة بالمعلومات الجديدة والاتجاهات الناشئة؛
- (د) المداومة على أخذ خبرات وآراء الخبراء المختص في فريق الرصد والتقييم الجماعي للفريق في الحسبان فيما يتعلق بمصادقية المعلومات وموثوقية المصادر؛
- (هـ) جمع الأدلة المادية و/أو الفوتوغرافية و/أو السمعية و/أو المرئية و/أو المستندية، دعماً للمعلومات التي يجري جمعها؛

(و) تحليل الصور الساتلية، عند الاقتضاء.

- ٦ - وقد بذل فريق الرصد جهداً متأنياً ومنهجياً للوصول إلى الضالعين في انتهاكات التدابير الجزائية من خلال أفراد لديهم معرفة مباشرة بتفاصيل الانتهاكات، أو يعرفون أشخاصاً لديهم معرفة مباشرة بها. وفي بعض الحالات، تسنى للفريق أن يقف شاهداً مباشرة على انتهاكات أثناء ارتكابها.
- ٧ - وأجرى فريق الرصد مقابلات مع طائفة واسعة من المصادر التي لديها معلومات مهمة، بما يشمل مسؤولين حكوميين وممثلين عن بعثات دبلوماسية ومنظمات المجتمع المدني ووكالات المعونة. واجتمع الفريق أيضاً وتواصل مع مسؤولين من الإدارات الإقليمية، ومع ممثلين لجماعات سياسية وجماعات مسلحة، ورجال أعمال وأعضاء في المجتمع المدني الصومالي.
- ٨ - ووفقاً لنشرة الأمين العام بشأن حساسية المعلومات وسريتها وكيفية التعامل معها (ST/SGB/2007/6)، قدم فريق الرصد إلى اللجنة، مع هذا التقرير، عدة مرفقات سرية للغاية تتضمن معلومات قد يؤثر كشفها سلباً على حسن سير العمل في الأمم المتحدة أو رفاه وسلامة موظفيها أو أطراف ثالثة أو قد يؤدي إلى انتهاك الالتزامات القانونية للمنظمة. ولن تصدر هذه المرفقات بوصفها من وثائق مجلس الأمن.

ثانياً - حظر توريد الأسلحة

ألف - امتثال الحكومة الاتحادية لحظر توريد الأسلحة

الإخطارات

- ٩ - تنص الفقرات ٣ إلى ٧ من القرار ٢١٤٢ (٢٠١٤) على التزامات الإخطار^(١). وتتحمل الحكومة الاتحادية المسؤولية الرئيسية عن إخطار اللجنة، قبل خمسة أيام على الأقل، بأي عمليات لتسليم - الإخطار المسبق بالتسليم - الأسلحة أو الذخيرة أو المعدات العسكرية أو لإسداء المشورة أو تقديم المساعدة أو التدريب لقواتها الأمنية (الفقرة ٣)^(٢). ويجوز للدول الأعضاء أو المنظمات التي تقدم المساعدة كخيار بديل، أن تقدم الإخطار المسبق بالتسليم بالتشاور مع الحكومة الاتحادية (الفقرة ٤). ويجب على الحكومة الاتحادية أن تقدم إلى اللجنة، في موعد لا يتجاوز ٣٠ يوماً من تسليم الأسلحة أو الذخيرة، إقراراً خطياً - إقرار ما بعد التسليم - بانتهاء عملية التسليم (الفقرة ٦)^(٣). ويجب على الحكومة الاتحادية، في غضون خمسة أيام من توزيع الأسلحة أو الذخيرة المستوردة، أن تبلغ اللجنة خطياً - إخطار ما بعد التوزيع - بالوجهة المقصودة ضمن وحدات قوات الأمن الوطنية الصومالية أو بمكان التخزين (الفقرة ٧).

(١) سبق أن نصت الفقرة ٣٨ من القرار ٢٠٩٣ (٢٠١٣) على الالتزام بتقديم إخطار مسبق بالتسليم، ثم نُقحت في الفقرات ٣-٥ من القرار ٢١٤٢ (٢٠١٤).

(٢) وفقاً للفقرة ٥ من القرار ٢١٤٢ (٢٠١٤) يجب أن يشمل الإخطار المسبق بالتسليم "تفاصيل عن الجهة المصنّعة والموردة للأسلحة والذخيرة، وبيان للأسلحة والذخيرة يتضمن تحديد نوعها وعيارها وكميتها، والموعد والمكان المقترح للتسليم، وكل المعلومات اللازمة عن الوجهة المقصودة ضمن وحدات قوات الأمن الوطنية الصومالية أو عن مكان التخزين المقصود".

(٣) وفقاً للفقرة ٦ من القرار ٢١٤٢ (٢٠١٤) يجب أن يشمل إقرار ما بعد التسليم "الأرقام التسلسلية للأسلحة والذخيرة المسلمة والمعلومات المتعلقة بالنقل البحري وسند الشحن وبيانات الشحنات أو قوائم التعبئة، مع تحديد مكان التخزين".

١٠ - غير أن الامتثال كان ضعيفا باستمرار. وعلى امتداد فترة الولاية، لم يتم الإخطار بأي شحنات من الأسلحة و/أو الذخائر بصورة صحيحة حسب المقتضيات:

(أ) تموز/يوليه ٢٠١٧: الأسلحة والذخيرة التي تبرعت بها الصين وصلت دون الإخطار المسبق بالتسليم. وقدم إقرار ما بعد التسليم إلى الأمانة العامة في ٢ شباط/فبراير ٢٠١٨؛

(ب) آب/أغسطس ٢٠١٧: الأسلحة والذخائر التي تبرعت بها الولايات المتحدة وصلت عقب تقديم الإخطار المسبق بالتسليم في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وقدم إقرار ما بعد التسليم مخالف للشروط في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٨؛

(ج) كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧: الأسلحة والذخيرة التي تبرعت بها تركيا وصلت دون الإخطار المسبق بالتسليم. وقدم إقرار ما بعد التسليم في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨؛

(د) كانون الثاني/يناير ٢٠١٨: طلقات الذخيرة التي تبرعت بها المملكة العربية السعودية وصلت دون الإخطار المسبق بالتسليم. وقدم إقرار ما بعد التسليم في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨؛

(هـ) أيار/مايو ٢٠١٨: الذخيرة التي تبرعت بها المملكة العربية السعودية، قدم الإخطار المسبق بتسليمها في ٢ أيار/مايو ٢٠١٨ دون تقديم بيان بكميات وأنواع الذخيرة أو تفاصيل عن مكان التخزين. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، لم يرد إقرار ما بعد التسليم؛

(و) حزيران/يونيه ٢٠١٨: الأسلحة والذخيرة التي تبرعت بها جيبوتي وصلت دون الإخطار المسبق بالتسليم. وقدم إقرار ما بعد التسليم في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٨؛

(ز) آب/أغسطس ٢٠١٨: الأسلحة التي تبرعت بها الولايات المتحدة، وقدم إقرار ما بعد تسليمها في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. ولم يقدم إقرار ما بعد التسليم بعد.

١١ - وفي إقرار ما بعد التسليم المقدم إلى اللجنة، أرجعت الحكومة الاتحادية أسباب تأخير الإخطارات وعدم اكتمالها إلى سوء التواصل.

١٢ - انظر المرفق ١-١ للاطلاع على جدول جميع شحنات الأسلحة والذخيرة المخاطر بها منذ الرفع الجزئي للحظر المفروض على الأسلحة.

تخزين الأسلحة والذخيرة

١٣ - منح مكتب مستشار الأمن الوطني لفريق الرصد إمكانية الوصول إلى مستودع هالاني المركزي للأسلحة في ثلاث مناسبات طوال فترة الولاية؛ في ٦ شباط/فبراير و ١١ حزيران/يونيه و ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٨. ولم يتمكن الفريق من الوصول إلى مستودع هالاني المركزي للأسلحة في ٢٤ نيسان/أبريل و ٢٩ أيار/مايو^(٤).

(٤) أرجعت أسباب منع إمكانية الوصول في ٢٤ نيسان/أبريل إلى تقييم شحنة أسلحة وصلت مؤخرا. إلا أن فريق الرصد أكد أن الشحنة المشار إليها وصلت فعليا في ٨ أيار/مايو ٢٠١٨. وأرجعت أسباب منع إمكانية الوصول في ٢٩ أيار/مايو إلى عدم توافر موظفين.

١٤ - وواجهت زيارة فريق الرصد في ١١ حزيران/يونيه عراقيل بسبب تنفيذ إجراءات تشغيل موحدة جديدة تحظر استخدام الكاميرات في هالاني المركزي للأسلحة وتمنع التوثيق الفوتوغرافي للمحتويات والسجلات اللازمة^(٥). وعلى الرغم من الرسائل الموجهة من رئيس اللجنة إلى الحكومة الاتحادية التي تعيد التأكيد على أهمية تمكين الفريق من الاطلاع على محتويات مستودع هالاني المركزي للأسلحة، استمرت الحكومة الاتحادية في منع الفريق من استخدام معدات التصوير الفوتوغرافي أثناء رحلته في آب/أغسطس^(٦).

١٥ - وفي الفترة بين شباط/فبراير وأيار/مايو، نفذت الحكومة الاتحادية تدابير التخفيف الرامية إلى التخزين الآمن لـ ٢٧ ٠٠٠ طلقة لقاذفات من طراز RGP-7 من شحنة كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ بدعم من دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام. وتم أيضا إصلاح سطح مستودع هالاني المركزي للأسلحة وتدعيم الجدران المحيطة بالجمع، أيضا بدعم من دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام^(٧). ومع ذلك لا يزال مستودع هالاني المركزي للأسلحة غير ملتزم بالمبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة.

١٦ - وُثِّق ما مجموعه ٢١ حاوية من طلقات القاذفات من طراز RGP-7 من شحنة ذخيرة أيار/مايو ٢٠١٨ إلى فيلا الصومال. ولم يتمكن فريق الرصد من زيارة مستودعات أخرى في فيلا الصومال ومقر وكالة الاستخبارات والأمن الوطنية في مقديشو، على الرغم من الطلبات التي قدمها.

توزيع الأسلحة والذخائر

١٧ - في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٨، وثق فريق الرصد سجلات توزيع الأسلحة والذخائر، بما في ذلك أوامر التوزيع وقوائم التوزيع، في الفترة من حزيران/يونيه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وأشار معظم السجلات التي تم استعراضها إلى توزيع شحنة الأسلحة والذخيرة التي تمت في تموز/يوليه ٢٠١٧ (انظر "الإخطارات" أعلاه)^(٨).

١٨ - وأعربت الحكومة الاتحادية في تقريرها المقدم إلى اللجنة في آب/أغسطس ٢٠١٧ عن التزامها بتنفيذ عمليات محسنة للإدارة والامثال والإبلاغ المتعلقة بالتزامات ما بعد التوزيع، بما في ذلك حتى مستوى تسجيل المستعمل النهائي للأسلحة^(٩). ومع ذلك، لا تزال أوامر التوزيع وقوائم التوزيع التي استعرضها فريق الرصد في مستودع هالاني المركزي للأسلحة تعوزها الدقة والاتساق، إلى الحد الذي لم يتمكن فيه الفريق من تحديد توزيع تقريبي لعدد الأسلحة التي تم توزيعها على كل قطاع^(١٠).

(٥) في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٨، تلقى فريق الرصد من مكتب مستشار الأمن الوطني نسخا من إجراءات التشغيل الموحدة الخاصة بإدارة الأسلحة والذخيرة في مستودع هالاني المركزي للأسلحة.

(٦) رسالة مؤرخة ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٨ موجهة من رئيس اللجنة إلى الحكومة الاتحادية.

(٧) اجتماعات عقدها فريق الرصد مع موظفي دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في مقديشو في حزيران/يونيه ٢٠١٨.

(٨) نظرا لعدم قدرة الفريق على تصوير السجلات اعتبارا من ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٨، طلب الفريق مرارا نسخا من سجلات التوزيع ذات الصلة التي تم إعدادها منذ شباط/فبراير ٢٠١٨. وحتى كتابة هذا التقرير، لم يتلق الفريق أي سجلات رغم التأكيدات التي حصل عليها من الحكومة الاتحادية.

(٩) رسالة مؤرخة ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٧ موجهة من البعثة الدائمة لجمهورية الصومال الاتحادية لدى الأمم المتحدة ردا على رسالة الفريق المؤرخة ٩ آب/أغسطس ٢٠١٧.

(١٠) في كثير من الأحيان كانت الوحدات المستلمة غير واضحة أو غير مدرجة على الإطلاق، وفي أوامر وقوائم توزيع الذخيرة يشار بصورة متقطعة إلى الطلقات والصناديق، وكانت بعض قوائم التوزيع غير موجودة أصلا.

١٩ - ولاحظ فريق الرصد أيضا عدم اتساق معايير توزيع الأسلحة والذخيرة على القوات الأمنية الصومالية. ونظرا لحجم الأسلحة والذخيرة، وخاصة طلقات القاذفات من طراز RGP-7، المخزنة في مستودعات الحكومة الاتحادية خلال فترة الولاية، إلى جانب ضعف قدرات القيادة والسيطرة، وتكرار دوران كبار المسؤولين في الجيش الوطني الصومالي، بقي خطر إضفاء الطابع السياسي على توزيع وتسريب الأسلحة التي استوردتها الحكومة الاتحادية شديداً. انظر المرفق ١-٣ (سري للغاية) للاطلاع على مزيد من تحليل توزيع الأسلحة في الفترة من حزيران/يونيه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٢٠ - وفي ١١ تموز/يوليه ٢٠١٨، فحص فريق الرصد سجلات متعلقة بتوزيع الأسلحة والذخائر من مستودع هالاني المركزي للأسلحة في مقديشو على القطاع ٦٠ التابع للجيش الوطني الصومالي في بيدوا. وحدد الفريق عدة تناقضات عند مقارنة الأوراق الرسمية من مستودع هالاني المركزي للأسلحة بالسجلات المتاحة في القطاع ٦٠. ولاحظ الفريق أيضا عدم الاتساق الداخلي في مسك سجلات الأسلحة والذخائر من قبل القطاع ٦٠ التابع للجيش الوطني الصومالي، وكذلك عدم القدرة على تخزين المعدات العسكرية وإدارتها على نحو فعال. ومن المحتمل أن يؤدي مزيج من هذه العوامل إلى زيادة خطر تحويل الأسلحة والذخائر من القطاع ٦٠ التابع للجيش الوطني الصومالي إلى تجار الأسلحة في بيدوا (انظر "أسلحة وذخائر الحكومة الاتحادية التي عثر عليها في حيازة تجار الأسلحة" أدناه).

الأسلحة والذخائر التي وردت منذ الحظر المفروض على توريد الأسلحة

٢١ - استنادا إلى إخطارات مقدمة من الحكومة الاتحادية إلى اللجنة، بالإضافة إلى معلومات مقدمة من الحكومة الاتحادية، استعرض فريق الرصد إجمالي عدد الأسلحة وكميات الذخيرة الواردة رسميا منذ الرفع الجزئي لحظر توريد الأسلحة في عام ٢٠١٣. وتشير النتائج الأولية إلى أن الحكومة الاتحادية تلقت رسميا قرابة ٢٠.٠٠٠ قطعة من الأسلحة و ٧٥ مليون طلقة من الذخيرة، بما في ذلك ما يقدر بنحو ٧٠.٠٠٠ طلقة لقاذفات من طراز RGP-7 (انظر المرفق ١-١ (سري للغاية) لمزيد من المعلومات).

٢٢ - وعند مقارنة استعراض فريق الرصد مع نتائج تقييم حالة استعداد الجيش الوطني الصومالي الذي أجري في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧^(١١) والذي يشير إلى أن ٧٠ في المائة فقط من قوات الجيش الوطني الصومالي تمتلك أسلحة وأن العديد من الأسلحة التي في حوزة قوات الجيش الوطني الصومالي تملكها كيانات غير الحكومة الاتحادية، مثل القوات الأمنية الإقليمية أو العشائر المحلية، يشير الاستعراض الذي أجراه فريق الرصد إلى وجود تفاوت كبير بين عدد الأسلحة التي تلقتها الحكومة الاتحادية رسميا منذ الرفع الجزئي لحظر توريد الأسلحة وعدد الأسلحة الموزعة على الجيش الوطني الصومالي^(١٢). بيد أن هذه التناقضات تصبح أكثر أهمية عند النظر في عدد الأسلحة المتداولة بالفعل لدى قوات الأمن الصومالية قبل الرفع الجزئي لحظر توريد الأسلحة.

(١١) يقدم تقييم حالة الاستعداد التعبوي، الذي أجرته وزارة الدفاع بالحكومة الاتحادية وشركاء دوليون في الفترة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، تقييما شاملا مباشرا لقدرات الجيش الوطني الصومالي وموارده. وتوجد الوثائق في ملف لدى الأمانة العامة.

(١٢) وفقا لوثائق الجيش الوطني الصومالي في تموز/يوليه ٢٠١٨، يضم الجيش الوطني الصومالي ٢٣ ١٧٦ جنديا، بما في ذلك وحدات أجنبية مدربة من قبيل قوات داناب الخاص، وحوالي ٢٠٠٠ فرد من القوات العاملة في كتائب "مستقلة". وكما ذكر سابقا (انظر S/2016/919، المرفق ٢-١)، يرى فريق الرصد من المرجح جدا، رغم ذلك، أن تكون أرقام القوات التي أوردها الفريق مبالغيا فيها، وأن نسبة كبيرة من قوات الجيش الوطني الصومالي تستخدم على أنها قدرات مستقلة.

٢٣ - ويمكن الاطلاع في المرفق ١-١ (سري للغاية) على موجز لاستعراض فريق الرصد للأسلحة التي تسلمتها الحكومة الاتحادية رسمياً منذ الرفع الجزئي لحظر توريد الأسلحة^(١٣).

أسلحة وذخيرة الحكومة الاتحادية التي وجدت في حوزة تجار الأسلحة

٢٤ - حقق فريق الرصد على مدار ولايته في بيع أسلحة من قبل تجار أسلحة في مقديشو وبيدوا ودوسامارب. ونظرًا لحساسية الاعتبارات البحثية والأمنية، استخدم الفريق شبكة تضم ما يقرب من ٢٠ فرداً من جامعي البيانات المحليين، يديرهم محاورو الفريق. وفي الفترة بين أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ وآب/أغسطس ٢٠١٨، وثق جامعو البيانات بحوزة تجار السلاح ٤٨ قطعة سلاح وذخيرة عيار ٣٩ × ٧,٦٢ ملم وقاذفة من طراز RPG-7 تحمل علامات متوافقة مع العتاد الذي استوردته الحكومة الاتحادية^(١٤). ويمكن اقتفاء أثر ٣٧ من أصل ٤٨ قطعة سلاح إلى شحنة بنادق هجومية من طراز كلاشينكوف في منتصف عام ٢٠١٧^(١٥). وتم توزيع ١٣ قطعة سلاح موثقة على الجنود في القطاع ٦٠ في بيدوا^(١٦).

٢٥ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٨، تلقى فريق الرصد، عن طريق جامعي البيانات المحليين، شهادات من ١٠ تجار أسلحة متمركزين في مقديشو. ووصف جميعهم ممارسة شائعة بين تجار السلاح تتمثل في الاستعانة بأفراد لتخزين الأسلحة في بيوت آمنة، داخل المدينة وضواحيها. وأفروا بشراء أسلحة من أفراد منخفضي الرتب في قوات الأمن الصومالية، وكذلك من كبار القادة والمسؤولين في الحكومة الاتحادية. ورغم أن الفريق لم يتمكن من التحقق بشكل مستقل من هذه المعلومات، تتسق الروايات مع المعلومات المقدمة من مصادر الفريق الأخرى. فعلى سبيل المثال، أبلغت عدة مصادر عن انتشار أفراد غير مأجورين في قوات الأمن الصومالية يبيعون أسلحتهم من أجل قوت يومهم. وأشار آخرون، بمن في ذلك مسؤولون كبار في قوات الأمن، على وجه التحديد إلى تورط نائب رئيس أركان قوات الدفاع السابق عبد الله علي أنود في تسريب واسع النطاق لأسلحة استوردتها الحكومة الاتحادية^(١٧).

قاعدة الجنرال غوردن العسكرية

٢٦ - في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٨، نُهبت قاعدة الجنرال غوردن العسكرية في مقديشو عقب مغادرة قوات التدريب التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة (انظر "التأثير المستمر لأزمة الخليج الدبلوماسية")

(١٣) انظر المرفق ٣-١ (سري للغاية) لمزيد من تحليل توزيع الأسلحة في الفترة من حزيران/يونيه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

(١٤) وثق جامعو البيانات معدات عسكرية في بيدوا ودوسامارب ومقديشو. وتحمل تسع وأربعون قطعة سلاح علامات الحكومة الاتحادية، بينما تحمل قطعتان سمات متسقة مع العتاد المقدم إلى الحكومة الاتحادية منذ عام ٢٠١٥.

(١٥) انظر الوثيقة S/AC.29/2018/NOTE.010، المؤرخة ٢ شباط/فبراير ٢٠١٨. وفي ١٨ أيار/مايو، ثم في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٨، وجه فريق الرصد رسالة إلى الحكومة الاتحادية يطلب فيها معلومات بشأن الكيفية التي يمكن أن تنقل بها أسلحة وذخيرة الحكومة الاتحادية إلى تجار الأسلحة. وعلى الرغم من إطلاعها على الأرقام المتسلسلة وأرقام المجموعات، وكذلك صور العديد من الأسلحة والذخيرة، وقت إعداد هذا التقرير، لم يتلق الفريق أي رد موضوعي.

(١٦) استناداً إلى وثائق متعلقة بتوزيع الأسلحة في القطاع ٦٠، استعرضها فريق الرصد، وردت فيها أسماء وبصمات جنود بجوار الأرقام المتسلسلة لأسلحتهم.

(١٧) مقابلات شخصية مع جهات، منها مسؤول كبير بالأمن وكبير مسؤولي إدارة إقليمية ومسؤولون سابقون بالحكومة الاتحادية، في الفترة بين نيسان/أبريل وآب/أغسطس ٢٠١٨ في نيروبي ومقديشو.

أدناه). ونقلت قطعتان على الأقل من الأسلحة الموثقة في حيازة تجار الأسلحة من قبل جامعي البيانات للفريق إلى قاعدة الجنرال غوردن العسكرية في ٣ آذار/مارس ٢٠١٨^(١٨). واستنادا إلى شهادات محوري فريق الرصد الذين تحدثوا إلى ما مجموعه ١٠ تجار أسلحة، أدى نهب معسكر الجنرال غوردن إلى انخفاض في الأسعار المعتادة لبنادق كلاشينكوف الهجومية في مقديشو من ١ ٣٠٠-١ ٥٠٠ دولار إلى ١ ١٥٠-١ ٠٠٠ دولار^(١٩).

٢٧ - وقد تلقى فريق الرصد أيضا معلومات عن تسريب أسلحة بعد الحادث الذي وقع في مخيم الجنرال غوردن. وقد أُعفي العقيد خليف أحمد حاشي أفلو، قائد الكتيبة السابعة والثلاثين في مقديشو، من منصبه بعد أن كشف تحقيق أجرته الحكومة الاتحادية عن تورطه في تسريب وبيع ما يتراوح بين ١٥ و ٢٥ بندقية كلاشينكوف ومدفعي رشاش خفيفين من طراز كلاشينكوف^(٢٠). ولم يتم استرداد الأسلحة، وتم تعيين أفلو في وقت لاحق قائداً لكتيبة القطاع ١٢.

٢٨ - ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن الأسلحة والذخائر الموثقة في حوزة تجار الأسلحة في المرفقين ١-٤ و ١-٤ (سري للغاية). وانظر أيضا المرفق ١-٥ للحصول على معلومات بشأن الذخائر التي عثر عليها في حوزة حركة الشباب، وكذلك تجار الأسلحة في مقديشو وبيدوا.

استخدام حركة الشباب الزي الرسمي لقوات الأمن الصومالية

٢٩ - منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، كان نشطاء حركة الشباب يرتدون بزات من المحتمل أن يكون قد تم التبرع بها لتستخدمها قوات الأمن الصومالية، وذلك في ٥ هجمات على الأقل كما يلي: في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، و ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، و ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٨، و ٧ تموز/يوليه ٢٠١٨، و ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٨. وكان زي أحد المسلحين المتوفين في الهجوم على فيلا صوماليا في ٢٣ شباط/فبراير يبدو متسقا مع بزات عسكرية جديدة وزعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على قوات الشرطة الصومالية في احتفال في مقديشو في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧^(٢١).

(١٨) استنادا إلى سجلات لمستودع هالاني المركزي للأسلحة استعرضها فريق الرصد في آب/أغسطس ٢٠١٨. وانظر أيضا المرفقين ١-٤ و ١-٤ (سري للغاية).

(١٩) انظر أيضا عبيدي شيخ وفيصل عمر، ”حصري: أسلحة مسروقة من مرفق التدريب التابع لدولة الإمارات العربية المتحدة في الصومال، تم بيعها في السوق الحرة“، وكالة رويترز، ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨. متاح على الرابط: www.reuters.com/article/us-somalia-arms/weapons-stolen-from-uae-training-facility-in-somalia-sold-on-open-market-idUSKBN1HW26I.

(٢٠) مقابلات مع قائد الجيش الوطني الصومالي ومصدرين عسكريين دوليين في مقديشو، ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٨.

(٢١) أكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تسليم ٦ ٧٠٠ بزة. وأشارت وثائق المديرية اللوجستية بقوة الشرطة الصومالية التي اطلعت عليها فريق الرصد في تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى استلام ٦ ٦٠٠ بزة. وفي رسالة مؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، أبلغت الحكومة الاتحادية فريق الرصد بفصل اثنين من كبار موظفي اللوجستيات في قوة الشرطة الصومالية المسؤولين عن تسليم البزات من الخدمة.

٣٠ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، وثق فريق الرصد بزات يرتديها أفراد قوة الشرطة الصومالية والجيش الوطني الصومالي مبيعة في مقديشو، بما في ذلك بزة واحدة وقبعة على الأقل ذات خصائص متسقة مع زي قوة الشرطة الصومالية الذي سلمه البرنامج الإنمائي^(٢٢).

٣١ - وفي ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٨، تم تصوير مقاتلي حركة الشباب وهم يرتدون زي الجيش الوطني الصومالي خلال احتفال بالعيد في جيليب وساكوف في منطقة جوبا الوسطى. وأشارت تقارير وسائل الإعلام إلى أن الحكومة الاتحادية قد وزعت الزي الرسمي على كتيبة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر (انظر "قوات أمن مقديشو" أدناه)^(٢٣).

٣٢ - وعلى الرغم من التزام الحكومة الاتحادية بإخطار اللجنة بالإمدادات من المعدات غير الفتاكة، لم تقدم منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ إخطارات تسليم الزي الرسمي من الدول الأعضاء أو الجهات المانحة^(٢٤)، بما في ذلك شحنة تحوي ٢٠ ٠٠٠ من بزات قوة الشرطة الصومالية جرى تسليمها في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٨^(٢٥).

٣٣ - ولمزيد من التفاصيل بشأن استخدام حركة الشباب بزات قوات الأمن الصومالية، انظر المرفق ١-٦.

تقارير الحكومة الاتحادية بشأن الأسلحة والذخائر التي تمت مصادرتها من حركة الشباب

٣٤ - في الفقرة ٦ من القرار ٢١٨٢ (٢٠١٤) يطلب مجلس الأمن إلى الحكومة الاتحادية توثيق وتسجيل جميع المعدات العسكرية التي تستولي عليها في إطار عمليات هجومية، وتيسير قيام فريق الرصد بتفتيش كل الأصناف العسكرية قبل إعادة توزيعها أو تدميرها. وأثناء فترة الولاية، لدى فريق الرصد علم بما لا يقل عن ثلاث عمليات مصادرة أسلحة قام بها الجيش الوطني الصومالي لم يتلق الفريق أي معلومات بشأنها^(٢٦). وقد قدمت الحكومة الاتحادية معلومات إلى الفريق عن معدات عسكرية تم مصادرتها في مناسبة واحدة، في عام ٢٠١٥ (انظر S/2015/801، الفقرة ١٣٩).

٣٥ - بيد أن فريق الرصد تلقى صوراً من إدارة ولاية جنوب غرب في أعقاب مصادرة ذخائر من حركة الشباب على أيدي قوات أمن ولاية جنوب غرب في قرية دامبال كالان بالقرب من بيدوا، في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وتمكن الفريق من تحديد عدة طلقات في الشحنة المصادرة تحمل علامات ذخائر

(٢٢) تتراوح أسعار زي الشرطة، بما في ذلك القبعة، بين ٣٠ و ٤٠ دولاراً، والأحذية المطابقة بين ١٨ و ٢٠ دولاراً. معلومات وصور فوتوغرافية مقدمة من مصدر على اتصال مباشر مع تجار أسلحة في مقديشو، في حزيران/يونيه ٢٠١٨.

(٢٣) انظر: "Al Shabaab iyo tuutaha Milateriga", BBC News Somali, ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٨: متاح على الرابط: www.bbc.com/somali/war-45273417.

(٢٤) لم تتلق اللجنة إخطارات سوى خلال الولاية الحالية فيما يتعلق بتسليم بزات الزي الرسمي من المملكة المتحدة وإيطاليا.

(٢٥) في ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٨، طلب فريق الرصد معلومات بشأن استلام وتخزين وتوزيع جميع شحنات البزات الموجهة إلى قوات الأمن الصومالية منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، أقرت الحكومة الاتحادية باستلام ٢٠ ٠٠٠ بزة، وذكرت أن ٢١٠ ١ بزات وزعت على مخفر شرطة البنادير، والبقية مخزنة لدى قوة الشرطة الصومالية، دون الإجابة عن استفسارات الفريق الأخرى.

(٢٦) دُكر فريق الرصد الحكومة الاتحادية بالتزاماتها بموجب الفقرة ٦ من القرار ٢١٨٢ (٢٠١٤) في رسالة مؤرخة ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

مطابقة لذخيرة الحكومة الاتحادية التي وثقتها الفريق في مستودع هالاني المركزي للأسلحة. وللإطلاع على مزيد من التفاصيل عن مصادرة الذخائر من جانب ولاية جنوب غرب انظر المرفق ١-٥.

التقارير التي تقدمها الحكومة الاتحادية إلى مجلس الأمن

٣٦ - في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ ونيسان/أبريل ٢٠١٨، تلقى مجلس الأمن تقارير من الحكومة الاتحادية، عملاً بالفقرة ٨ من القرار ٢٣٨٥ (٢٠١٧)، الصادر مؤخرًا^(٢٧). وفيما يتعلق بمشكل قوات الأمن وتكوينها وقوامها ونشرها، بما في ذلك حالة القوات الإقليمية وقوات الميليشيات، لم يكن التقريران دقيقين، ولم يلبيا متطلبات مجلس الأمن^(٢٨).

٣٧ - وفيما يتعلق بالجيش الوطني الصومالي، على سبيل المثال، لاحظ فريق الرصد وجود اختلافات كبيرة بشأن هيكل الجيش الوطني الصومالي وقوامه بين تقارير الحكومة الاتحادية المقدمة إلى المجلس وتقييم حالة الاستعداد التعبوي، والتقارير الداخلية للحكومة الاتحادية/الجيش الوطني الصومالي، والتحليلات المستقلة. ويدرك الفريق أن خطة "إعادة تنظيم قطاعات" الجيش الوطني الصومالي جارية منذ أواخر عام ٢٠١٧. ولم تشر التقارير إلى هذا التنقيح الهام لبنية الجيش الوطني الصومالي، أو إلى تفاصيل عن أي تقدم تم إحرازه.

٣٨ - ولم يقدم أي من التقريرين معلومات عن حالة القوات الإقليمية أو الميليشيات، على الرغم من أهمية تناول هذه القوات بما يتماشى مع هيكلية الأمن القومي التي تم الاتفاق عليها في نيسان/أبريل ٢٠١٧ (انظر "إصلاح قطاع الأمن" أدناه). ولا تقدم التقارير أي معلومات عن حالة قوات الأمن في مقديشو (انظر "قوات أمن مقديشو" أدناه).

٣٩ - ولا يشير تقرير نيسان/أبريل ٢٠١٨ إلى اتفاق مبرم بين الجيش الوطني الصومالي ومجموعة إس كي أيه (SKA) الدولية المحدودة، تم التفاوض عليه في أوائل عام ٢٠١٨، ووافقت فيه المجموعة على توفير الدعم اللوجستي وبناء قدرات الجيش الوطني الصومالي، ضمن أمور أخرى^(٢٩).

باء - امتثال الدول الأعضاء لحظر توريد الأسلحة

إنشاء قاعدة عسكرية لدولة الإمارات العربية المتحدة في بربرة

٤٠ - ذكر فريق الرصد، في تقريره النهائي لعام ٢٠١٧، أن إنشاء قاعدة عسكرية أجنبية في بربرة، بما ينطوي على نقل عتاد عسكري إلى الإقليم، يشكل انتهاكا لحظر توريد الأسلحة المفروض على الصومال (انظر S/2017/924، الفقرات ١٤٦-١٥٠). وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، أفادت وكالة بلومبرغ للأنباء أنه تم التعاقد مع شركة دايفرز مارين كونتراكتينغ المحدودة المسؤولة

(٢٧) يحول توقيت مواعيد تقديم تقارير الحكومة الاتحادية، بعد وقت قصير من المواعيد النهائية المحددة لتقديم فريق الرصد إحاطة منتصف المدة وتقريره النهائي، دون تمكن الفريق من إدراج التحليل في التقارير في الوقت المناسب.

(٢٨) لاحظ فريق الرصد أيضا استنساخ فروع من تقرير تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ في تقرير نيسان/أبريل ٢٠١٨. ومن هذه الفروع "الهياكل الأساسية للمعدات العسكرية" و "ضوابط النقل" و "الأمن المادي وإدارة المخزونات" و "وسم الأسلحة".

(٢٩) الرسائل المتبادلتان بين الجيش الوطني الصومالي ومجموعة إس كي أيه (SKA) بشأن الاتفاق المؤرختان ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨ و ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨ محفوظتان لدى الأمانة العامة.

(Divers Marine Contracting LLC) الموجود مقرها في الإمارات العربية المتحدة لبناء القاعدة^(٣٠). وفي ١٥ آذار/مارس ٢٠١٨، أفادت وكالة رويترز للأنباء بأن دولة الإمارات العربية المتحدة تعترم تدريب قوات صومالييلاند بموجب الاتفاق^(٣١).

٤١ - وفي ٢ شباط/فبراير ٢٠١٨، وجه فريق الرصد رسالة إلى إدارة صومالييلاند يؤكد فيها مجدداً أن إنشاء قاعدة عسكرية أجنبية في بريرة يشكل انتهاكاً لحظر توريد الأسلحة المفروض على الصومال، وأن أي مساعدة تشكل دعماً لمؤسسات قطاع الأمن في صومالييلاند تتطلب إخطار اللجنة والحصول على موافقتها، عملاً بالفقرة ١١ (أ) من قرار مجلس الأمن ٢١١١ (٢٠١٣). وفي الرسالة، طلب الفريق أيضاً معلومات مستكملة عن الحالة الراهنة لتطوير قاعدة بريرة العسكرية، وعن الخطوات التي اتخذتها إدارة صومالييلاند، إن وجدت، لضمان الامتثال لحظر توريد الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن على الصومال. وحتى الآن، لم يتلق الفريق رداً.

٤٢ - وفي ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٨، وجه فريق الرصد رسالة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة يطلب فيها معلومات تتعلق بإنشاء قاعدة عسكرية وتوسيع مرافق الميناء في بريرة. وفي ٧ أيلول/سبتمبر، أجابت الإمارات العربية المتحدة بأنها: "[الإمارات العربية المتحدة] قد أبرمت اتفاقاً مع صومالييلاند من أجل تطوير ميناء بريرة وإدارته. وقد أبرمت جميع الاتفاقات التي دخلت فيها [الإمارات العربية المتحدة] مع المناطق الصومالية على أساس السلطات الدستورية المخولة لرؤساء تلك المناطق، من أجل تحقيق الأمن والاستقرار والازدهار لجمهورية الصومال وشعبها".

٤٣ - وتبين الصور الساتلية الملتقطة في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ أنه يجري تشييد المرافق في بريرة (انظر المرفق ١-٧).

جيم - امتثال بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لحظر توريد الأسلحة

العتاد العسكري الذي تمت مصادرته خلال الهجمات

٤٤ - خلال فترة الولاية السابقة، أكد كل من الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال وقائد القوة السابق في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لفريق الرصد أنه تم نشر إجراءات وتوجيهات بشأن إدارة الأسلحة المحتجزة على جميع قادة قطاعات البعثة^(٣٢).

(٣٠) Nizar Manek, "Divers Group Says It's Building U.A.E. Naval Base in Somaliland", Bloomberg (٣٠) الثاني/نوفمبر ٢٠١٧؛ متاح على الرابط: www.bloomberg.com/news/articles/2017-11-22/divers-group-says-it-s-building-u-a-e-naval-base-in-somaliland.

(٣١) Alexander Cornwell, "UAE to train Somaliland forces under military base deal: Somaliland president", Reuters (٣١) ١٥ آذار/مارس ٢٠١٨؛ متاح على الرابط: www.reuters.com/article/us-emirates-somaliland-president/uae-to-train-somaliland-forces-under-military-base-deal-somaliland-president-idUSKCN1GR2ZH?il=0.

(٣٢) اجتمع فريق الرصد مع الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي وقائد القوة في نيروبي في ٢٧ و ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٧، وكذلك مع جميع رؤساء قطاعات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وفي ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٧، أرسل رئيس عمليات البعثة مذكرة إلى جميع القطاعات يطلب منها أن ترسل تقارير شهرية عن الأسلحة والذخائر التي تتم مصادرتها.

٤٥ - وفي ٩ أيار/مايو ٢٠١٨، تلقى فريق الرصد صور أسلحة وذخائر صادرتها وحدة تابعة لقوات الدفاع الشعبية الأوغندية بالبعثة في بولو مارير، بمنطقة شاييل الدنيا. وشكل هذا المرة الأولى، منذ اتخاذ القرار ٢١٨٢ (٢٠١٤)^(٣٣)، التي يحصل فيها الفريق على معلومات مفصلة كهذه عن معدات عسكرية صادرتها بعثة الاتحاد الأفريقي. وثبت أن هذه الصور مفيدة للتحقيقات التي أجراها الفريق في قيام حركة الشباب بشراء أسلحة (انظر "مصادرة قوات الدفاع الشعبية الأوغندية أسلحة وذخائر من حركة الشباب" أدناه).

٤٦ - وكانت هذه هي الحالة الوحيدة التي أطلعت فيها وحدات تابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي الفريق على معلومات عن الأسلحة التي تمت مصادرتها. وعلى سبيل المثال، لم تُبلغ قوة الدفاع الوطني الإثيوبية الفريق عن مصادرة إحدى وحدات بعثة الاتحاد الأفريقي أسلحة من حركة الشباب في بيدوا في آذار/مارس ٢٠١٨^(٣٤).

أسلحة وذخائر صادرتها قوات الدفاع الشعبية الأوغندية من حركة الشباب

٤٧ - من بين الأصناف التي صادرتها قوات الدفاع الشعبية الأوغندية من حركة الشباب في بولو مارير قبيلةً يدوية صنعت في بلجيكا في عام ٢٠٠١. وفي ٣ تموز/يوليه ٢٠١٨، تلقى الفريق معلومات من شركة ميكار (Mecar) المصنعة للوحة الوسم تؤكد أن اللوحة كانت من بين مجموعة من ٤٣٢ لوحة وسم بيعت إلى وزارة الدفاع والطيران بالملكة العربية السعودية في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١^(٣٥). وتلقى الفريق أيضا معلومات تؤكد أن اثنتين من طلقات القاذفات من طراز RGP-7 المصنعة في بلغاريا قد بيعتا إلى وزارة الدفاع باليمن في عام ٢٠٠٥^(٣٦). والمكان الذي صودرت فيه هذه الذخائر هو أبعد مكان في جنوب الصومال قد وثق في فريق الرصد وجود أسلحة مصدرها اليمن.

٤٨ - ومن المحتمل أن تكون حركة الشباب قد استولت على معدات أخرى موثقة في أعقاب هجمات سابقة على قوات بعثة الاتحاد الأفريقي^(٣٧). وتلقى فريق الرصد، على سبيل المثال، معلومات تؤكد أن مقذوفا مضادا للدبابات من طراز HEAT FFV 651 عيار ٨٤ ملم لبنادق كارل غوستاف العديدة

(٣٣) في الفقرة ٦ من القرار ٢١٨٢ (٢٠١٤) يطلب مجلس الأمن إلى الجيش الوطني الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أن يوثقا ويسجلا جميع المعدات العسكرية التي سيطروا عليها في إطار عمليات هجومية أو أثناء تنفيذ ولايتيهما، بما في ذلك تسجيل نوع السلاح و/أو الذخيرة ورقمه/ها التسلسلي، وتصوير جميع الأصناف والعلامات ذات الأهمية، وتيسير قيام فريق الرصد بالتفتيش على جميع الأصناف العسكرية قبل تدميرها أو إعادة توزيعها.

(٣٤) لاحظت قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية الأرقام التسلسلية وأنواع الأسلحة قبل نقلها إلى وزير الداخلية في ولاية جنوب غرب. وفي ٩ تموز/يوليه ٢٠١٨، أبلغ قائد القطاع ٣ ببعثة الاتحاد الأفريقي فريق الرصد بأنه لم يتلق أي تعليمات بشأن الأسلحة التي تمت مصادرتها.

(٣٥) لم يتلق فريق الرصد أي رد على طلب تعقب أرسل إلى المملكة العربية السعودية في ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٨.

(٣٦) في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨، أكد ممثل بلغاريا الدائم لدى بعثة الأمم المتحدة أن الأصناف صنعتها شركة Vazovski JSCo Mashinostroitelni Zavodi (VMZ) في عام ٢٠٠٥، وباعتها شركة Arkus JSCo البلغارية إلى حكومة اليمن.

(٣٧) سبق أن أبلغ فريق الرصد عن عمليات شراء الأسلحة التي قامت بها حركة الشباب في أعقاب الهجمات على قواعد بعثة الاتحاد الأفريقي (انظر S/2017/924، المرفق ١-١).

الارتداد المصنوعة في الهند، قُدم إلى كينيا في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. ومع ذلك، لم تسفر طلبات التعقب المقدمة للدول الأعضاء التي صنعت العديد من الأصناف الأخرى المضبوطة عن معلومات قاطعة^(٣٨).

٤٩ - ومن بين مصادرات قوات الدفاع الشعبية الأوغندية أيضا ثلاث بنادق هجومية من طراز كلاشنيكوف، وقنبلة واحدة من طراز RPG-7 تحمل علامات تتفق مع الأصناف المسلمة إلى الحكومة الاتحادية في عام ٢٠١٧. وفي ١٨ أيار/مايو ٢٠١٨، وجه فريق الرصد رسالة إلى الحكومة الاتحادية يطلب فيها المساعدة في تعقب الأعتدة. وحتى وقت إعداد هذا التقرير، لم يتلق الفريق ردا. انظر المرفق ٨-١ لمزيد من المعلومات بشأن مصادرات قوات الدفاع الشعبية الأوغندية.

دال - التدفق غير المشروع للمعدات العسكرية إلى الصومال

شبكات التهريب الموجودة في بونتلاند واليمن

٥٠ - لا تزال بونتلاند المدخل الرئيسي للأسلحة غير المشروعة، التي مصدرها أساسا اليمن، إلى الصومال. وخلال الولاية الحالية، واصل فريق الرصد التحقيق في العديد من مستوردي الأسلحة البارزين الموجودين في بوصاصو، الذين وردت تفاصيل بشأنهم في تقاريره السابقة، ولا سيما مهاده عيسى عدن المعروف أيضا باسم لابوبالي، وعبدى محمد عمر المعروف أيضا باسم ضوفاية، وأبشير محمد بري^(٣٩). وبينت السجلات المالية التي حصل عليها الفريق أن ابوبالي^(٤٠) وضوفاية وبري قد حولوا أكثر من ١٦٠ ٠٠٠ دولار إلى تجار أسلحة موجودين في اليمن في الفترة ما بين أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ وآذار/مارس ٢٠١٨. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ فقط، كان مبلغ ١٣٠ ٠٠٠ دولار قد أُرسِل إلى شخص لم يكن معروفا من قبل^(٤١) يتولى القيام بالتحويلات المالية بالنيابة عن مُيسّر لتنظيم القاعدة طلبت الولايات المتحدة إدراجه في القائمة، وهو سيف عبد الرب سالم الهياشي، المعروف أيضا باسم سيف البيضاوي.

٥١ - وعلاوة على ذلك، فإن السجلات المالية التي حصل عليها الفريق خلال ولايته السابقة تظهر أنه بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، قام ضوفاية بتحويل نحو ٢٨٠ ٠٠٠ دولار مباشرة إلى الهياشي. وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ أُدرج الهياشي في القائمة بوصفه إرهابيا عالميا محمدا بصفة خاصة من جانب وزارة المالية في الولايات المتحدة بسبب صلاته بتنظيم القاعدة في

(٣٨) في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٨، أكدت حكومة الاتحاد الروسي أن عبوات دفع القذائف من طراز RPG ورؤوسها صُنعت في الاتحاد الروسي في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، ولكنها لم تتمكن من تقديم وثائق بسبب طول المدة التي انقضت. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، لم يتلق فريق الرصد ردا على طلب تعقب مقدم إلى الصين في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

(٣٩) انظر S/2017/924، الفقرات ١٠٦-١١٠ والمرفق ٧-١؛ و S/2016/919، المرفق ٨-١٠.

(٤٠) يبين تحليل سجلات الهواتف المحمولة أن لابوبالي يقوم، من خلال رقم هاتفي مرتبط بشركته لتصدير البخور، غوري ستور، بدور حلقة وصل رئيسية تربط بين مصدري الأسلحة اليمنيين ومستوردي الأسلحة الموجودين في بونتلاند. انظر المرفق ٩-١ (سري للغاية).

(٤١) ترد تفاصيل عن هذا الشخص في المرفق ٩-١ (سري للغاية).

شبه الجزيرة العربية^(٤٢)؛ وبعد تحديده، أصبح توجيه التحويلات التي كان يجريها ضوفاية لغرض صفقات الأسلحة يجري عن طريق الوكيل المالي المذكور سابقا.

٥٢ - وتشير النتائج الأولية إلى أن الهياشي هو معاون لفارس محمد مناع، وهو من كبار تجار الأسلحة ووزير دولة في الإدارة الحوثية في اليمن. وأضيف اسم مناع (SOi.008) إلى قائمة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار ١٨٤٤ (٢٠٠٨) في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠ لانتهاكه الفقرة ٨ من ذلك قرار التي تتضمن معايير تتعلق بانتهاكات حظر توريد الأسلحة^(٤٣).

٥٣ - ويعرض المرفق ٩-١ (سري للغاية) تحليل الروابط من خلال الهواتف المحمولة لشبكات تهريب الأسلحة في بونتالاند واليمن.

المضبوطات في بونتالاند في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧

٥٤ - كما ورد في الوثيقة S/2017/924 (المرفق ٧-١)، قامت قوة الشرطة البحرية التابعة لبونتالاند، في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، باعتراض سفينة متجهة من اليمن إلى الصومال وضبطت الأسلحة والذخائر الموجودة على متنها. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، قام فريق الرصد بتفتيش المضبوطات في بوصاصو، بمساعدة من سلطات بونتالاند.

٥٥ - وكان من بين الأسلحة مدفع رشاش يبدو متسقا مع طراز W-85 المصنع في الصين، و ١١ بندقية هجومية من طراز 56-2 من المرجح أيضا أن تكون مصنعة في الصين. وفي ٧ آذار/مارس و ١٤ أيار/مايو ٢٠١٨، أرسل فريق الرصد رسالتين يطلب فيهما معلومات بشأن البنادق من طراز W-85 و طراز 56-2s، على التوالي، بما في ذلك كيفية انتقالها إلى المجال غير المشروع. وفي ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٨، ردت الصين مؤكدة أنه لم تنتهك أي شركة صينية حظر الأسلحة المفروض على الصومال، ولكنها غير قادرة على تقديم مزيد من المعلومات عن تصدير الأسلحة.

٥٦ - وكان مدفعان رشاشان من طراز M-84 عُثر عليهما في مضبوطات بونتالاند من تصنيع شركة Zastava Arms، في جمهورية صربيا. وفي ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٨، أكدت السلطات الصربية، أنه قد جرى بيع ١٠٠٠ مدفع رشاش من طراز M-84 إلى شركة Yugoimport SDPR في عام ٢٠١٥ بغرض تسليمها إلى أبو ظبي في أيار/مايو ٢٠١٦، وأن القوات المسلحة للإمارات العربية المتحدة مسجلة بوصفها المستعمل النهائي^(٤٤).

(٤٢) انظر: United States Department of the Treasury, "Counter Terrorism Designations", U.S. Department of the Treasury, press release ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. متاح على الرابط التالي: www.treasury.gov/resource-center/sanctions/OFAC-Enforcement/Pages/20171025.aspx.

(٤٣) في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، سافر مناع إلى البرازيل بجواز سفر دبلوماسي، في انتهاك لحظر السفر المفروض عليه من جانب الأمم المتحدة، لزيارة مصنع تصنيع الأسلحة التابع لشركة Forjas Taurus S.A. انظر تقرير فريق الخبراء المعني باليمن (S/2018/193، المرفق ٤١)، للاطلاع على المزيد من التفاصيل بشأن قيام مناع بشراء أنواع مختلفة من المسدسات من صنع شركة Taurus، التي يُحتمل أن يُقصد تهريبها إلى الصومال.

(٤٤) في ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٨، أرسل فريق الرصد رسالة إلى الإمارات العربية المتحدة يطلب فيها معلومات عن الغرض من استخدام هذه الأسلحة، وكيفية انتقالها إلى المجال غير المشروع. وحتى وقت إعداد هذا التقرير، لم يتلق الفريق ردا.

٥٧ - وكان من بين الذخيرة المضبوطة عدة صناديق طلقات من عيار ٦٢, ٧ × ٣٩ ملم مصنوعة في بلغاريا في عام ٢٠١٣. وفي رسالة وردت في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٨، أكدت السلطات البلغارية أن جهة التصنيع Arsenal JSCo، قد باعت الذخيرة إلى القوات المسلحة للإمارات العربية المتحدة وكذلك إلى وزارة الدفاع في المملكة العربية السعودية في عام ٢٠١٥^(٤٥).

٥٨ - وفي ٢٨ حزيران/يونيه و ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٨، أرسل فريق الرصد رسالة إلى الإمارات العربية المتحدة يطلب فيها أي معلومات متاحة بشأن الذخائر من عيار ٦٢, ٧ × ٣٩ ملم والرشاشات من طراز M-84، بما في ذلك كيفية انتقالها إلى المجال غير المشروع. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، لم يتلق الفريق ردا. وفي ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٨، أرسل الفريق رسالة أيضا إلى المملكة العربية السعودية يطلب فيها معلومات بشأن الذخيرة من عيار ٦٢, ٧ × ٣٩ ملم. وحتى وقت تقديم هذا التقرير، لم يتلق الفريق ردا.

٥٩ - انظر المرفق ١-١٠ لمزيد من التفاصيل بشأن المضبوطات التي جرت في بونتلاندا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

المدفع الرشاش الخفيف والذخائر التي جرى توثيقها في بوصاصو والتي كانت شهاداتها صادرة عن الولايات المتحدة

٦٠ - في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، تلقى فريق الرصد معلومات عن شحنة من الأسلحة والذخائر جرى توثيقها أصلا في بوصاصو في أيار/مايو، وكانت قادمة من اليمن. وكان ضمن هذه الشحنة مدفع رشاش خفيف (من طراز PKM) وكمية من الذخائر من عيار ٦٢, ٧ × ٣٩ ملم مصنوعة في رومانيا (انظر المرفق ١-١١ للاطلاع على الصور). ووفقا للمعلومات الواردة من حكومة رومانيا، تم تصدير الرشاش الخفيف مع شهادة للمستعمل النهائي مؤرخة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ تفيد بأن استخدامها يقتصر على جيش الولايات المتحدة^(٤٦). وبالإضافة إلى ذلك، فإن ذخائر من عيار ٦٢, ٧ × ٣٩ ملم تحمل نفس رقم دفعة الإنتاج الذي تحمله الطلقات الموثقة في بوصاصو قد سُلمت إلى شركة United International Supplies Inc، وهي شركة استيراد من الولايات المتحدة، بتاريخ ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وليست الرشاشات من طراز PK ولا الذخائر من عيار ٦٢, ٧ × ٣٩ ملم من الأسلحة والذخائر المعتادة لجيش الولايات المتحدة.

٦١ - وفي ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أرسل فريق الرصد رسالة إلى حكومة الولايات المتحدة يطلب فيها المساعدة في تحديد الكيفية التي جرى بها تحويل الأعتدة الموثقة إلى المجال غير المشروع في اليمن. وحتى وقت إعداد هذا التقرير، لم يتلق الفريق المعلومات المطلوبة.

شبكة التهريب الموجودة في إيطاليا

٦٢ - في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أُلقت السلطات في فلورنسا، إيطاليا، القبض على أربعة من المواطنين الصوماليين ومواطن إيطالي لضلوعهم في تصدير مركبات عسكرية على نحو غير مشروع إلى الصومال، وكانت هذه المركبات قد توقف استخدامها ولكنها غير منزوعة السلاح. وأبلغت السلطات

(٤٥) تنص شهادات المستعمل النهائي المرتبطة بالبيع على أن السلع لن يعاد تصديرها أو نقلها دون إذن من السلطات البلغارية.

(٤٦) جرى الاطلاع على المعلومات من قاعدة بيانات iTrace التابعة لشركة Conflict Armament Research الاستشارية الموجودة في المملكة المتحدة: (www.conflictarm.com/itrace).

الإيطالية فريق الرصد في رسالة مؤرخة ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ أن التحقيقات التي أجرتها قد سلطت الضوء على وجود شبكة إجرامية مكرسة للتجارة في المعدات العسكرية المستعملة. وصدرت بحق المشتبه فيهم الخمسة لوائح اتهام بالالتجار غير المشروع بالمعدات العسكرية وبانتهاكات للقوانين المصرفية الإيطالية. وخلال عمليات تفتيش إضافية، ضبطت السلطات الإيطالية المزيد من المركبات والمعدات الأخرى الجاهزة للتصدير، وكذلك وثائق تتضمن إيصالات بتحويلات مالية^(٤٧).

ثالثا - الأعمال التي تهدد السلام والأمن والاستقرار في الصومال

ألف - حركة الشباب المجاهدين (حركة الشباب)

٦٣ - لا تزال حركة الشباب المتطرفة العنيفة تشكل أكبر تهديد مباشر للسلام والأمن والاستقرار في الصومال. وعلى الرغم من تصاعد الضربات الجوية التي تستهدف مقاتلي حركة الشباب وقادتها منذ حزيران/يونيه ٢٠١٧، لم يحدث تدهور كبير في قدرة الجماعة على تنفيذ الهجمات غير المتناظرة في الصومال. فمنذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، قامت حركة الشباب بشمالي هجمات كبرى بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع^(٤٨) في مقديشو أودت بحياة ما لا يقل عن ٧٠٠ شخص، بما في ذلك التفجير المميت الذي جرى في مفترق طرق زوي في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر وأدى إلى مقتل ما يصل إلى ٥٨٢ شخصا.

٦٤ - ولا تزال حركة الشباب قادرة أيضا على شن هجمات تقليدية من حين إلى آخر ضد كل من القوات الصومالية وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي. وفي ١ نيسان/أبريل ٢٠١٨ (يوم عيد الفصح)، على سبيل المثال، شنت حركة الشباب هجمات معقدة ومنسقة ضد ثلاث قواعد عمليات أمامية لبعثة الاتحاد الأفريقي، في بولو مرير وغولوين وقريولي، في منطقة شبيلي السفلى. وكانت هذه أول هجمات كبرى ضد قواعد بعثة الاتحاد الأفريقي من جانب حركة الشباب منذ هجوم الجماعة على قاعدة قوات الدفاع الكينية في كوليبيو، بمنطقة جوبا السفلى، في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.

٦٥ - وفي أعقاب توقف العمليات الهجومية الرئيسية لبعثة الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠١٥، لا تزال حركة الشباب تسيطر مباشرة على الأراضي الواقعة على طول وادي جوبا في جنوب الصومال، وهي تتمحور حول بلدات جبل وجمامه وبوعلي وساكوف في منطقة جوبا الوسطى. كما لا تزال ثمة مناطق ساحلية كبيرة حول حرر طيري والدير في وسط الصومال تحت السيطرة المباشرة لحركة الشباب. وتشير الدلائل إلى أن تمرد حركة الشباب في جبال غولس في بونتالاند قد تضاءل، مع استعداد الجماعة للاستفادة من الأعمال العدائية الجارية بين بونتالاند وصوماليالاند التي تدور حول بلدة توكاريك.

(٤٧) في أعقاب تقديم طلبات إلى السلطات الإيطالية للحصول على مزيد من المعلومات، أُبلغ فريق الرصد بأن السلطات غير قادرة على تقديم المعلومات في وقت يسمح بإدراجها في هذا التقرير.

(٤٨) الهجمات الكبرى تعرف هنا بأنها التي تسفر عما لا يقل عن خمسة قتلى. وقد نفذت حركة الشباب أيضا عددا من الهجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع خارج مقديشو، بما في ذلك هجوم بسيارة مفخخة على سوق في قرية عفورور في بونتالاند في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ١٢ شخصا.

الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع

٦٦ - أشار فريق الرصد في تقريره لعام ٢٠١٧ إلى زيادة حجم حمولة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع التي تستعملها حركة الشباب (انظر S/2017/924، الفقرة ٢٤). وخلال الولاية الحالية، استمر هذا الاتجاه؛ ففي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، قامت حركة الشباب بتفجير جهاز متفجر ضخم يدوي الصنع محمول على مركبة في مقديشو، وهذا الجهاز كان على الأرجح أكبر قبلة استخدمت في تاريخ الجماعة من حيث صافي كمية المتفجرات (انظر "التفجير الذي حدث في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧" أدناه).

٦٧ - ولا تزال المادة الأساسية التي تستخدمها حركة الشباب لتصنيع الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع هي ٢، ٤، ٦ - ثالث نترات التولوين (مادة ت. ن. ت)، المأخوذة من المتفجرات من مخلفات الحرب والذخائر التي جرى الاستيلاء عليها خلال هجمات الحركة على قواعد بعثة الاتحاد الأفريقي. وفي عام ٢٠١٧، حقق فريق الرصد فيما إذا كان حجم الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع التي تستخدمها حركة الشباب يمكن أن يُعزى إلى قيام الجماعة بتصنيع المتفجرات محلياً (انظر S/2017/924، الفقرات ٢٤-٢٦ والمرفق ١-٢ (سري للغاية)). وفي حين لم يجد مركز تحليلات الأجهزة المتفجرة الإرهابية التابع مكتب التحقيقات الاتحادي دليلاً قاطعاً على أن حركة الشباب تنتج متفجرات مصنوعة محلياً، تُظهر التحليلات المخبرية أن الجماعة تواصل دمج مادة ثالث نترات التولوين (ت. ن. ت) ومتفجرات عسكرية أخرى مع مكونات المتفجرات المصنوعة محلياً، وبالتحديد المؤكسدات^(٤٩) من قبيل نترات البوتاسيوم وكلورات البوتاسيوم^(٥٠). وقد طرح المركز فرضية أن حركة الشباب تضيف المؤكسدات إلى الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع من أجل "تضخيم" الوزن المتفجر، وإن كان لا يوجد إجماع حول ما إذا كانت هذه التقنية يمكن أن تكون فعالة كيميائياً^(٥١).

(٤٩) توفر المؤكسدات، عند خلطها بنسبة مناسبة من الوقود، مصدراً كيميائياً للأكسجين في الجهاز المتفجر اليدوي الصنع.

(٥٠) في ٦ على الأقل من أصل ١٢ من الهجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع ومن حالات المضبوطات التي جرت في الصومال، وواحدة في كينيا، في الفترة ما بين آذار/مارس وتموز/يوليه ٢٠١٧، أشارت تحليلات مختبر مركز تحليلات الأجهزة المتفجرة الإرهابية إلى وجود مؤكسدات. ولكن، أوضح المركز أنه لا يمكن أن يؤكد أن المواد الكيميائية قد أضيفت باعتبارها مؤكسدات من جانب صانعي القنابل إلا في اثنتين من هذه الحالات. وفي هاتين الحالتين، كانت العينات مأخوذة من الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع التي تم ضبطها، ولذلك لم تكن الأجهزة قد فُجرت. وفي الحالات الأربع الأخرى، أخذت العينات من مسحات ما بعد الانفجار، مما يجعل التحليل أقل قطعياً. مراسلة بالبريد الإلكتروني مع مركز تحليلات الأجهزة المتفجرة الإرهابية في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

(٥١) مقابلة أجريت مع مركز تحليلات الأجهزة المتفجرة الإرهابية في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٨. وأشارت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في الصومال إلى أحاطات المتفجرات العسكرية والمؤكسدات التي تستخدمها حركة الشباب على أنها "متفجرات مغشوشة". دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في الصومال، "Report on the VBIED attacks in Mogadishu on 14 October 2017"، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

٦٨ - وأكد المركز أيضا أن حركة الشباب قد صنعت مفجرات كهربائية مرتجلة خاصة بها، مما يقلل من الحاجة إلى استيرادها من الخارج كما كانت تفعل في الماضي. وأشار المركز إلى وجود النتروغليسرين^(٥٢) وكذلك الألومنيوم^(٥٣)، في تحليله لعينات الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

٦٩ - انظر المرفق ٢-١ (سري للغاية) للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن قيام حركة الشباب بصناعة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

العمليات المحلية والإقليمية

التفجير الذي حدث في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧

٧٠ - في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، انفجرت سيارة مفخخة بالقرب من تقاطع طرق زوبي في منطقة هودان بمقديشو، مما أسفر عن مقتل ما يصل إلى ٥٨٢ شخصا^(٥٤). وكان هذا أدمى هجوم إرهابي في تاريخ البلد. وكان الهدف المحتمل من العملية هو مجمع مباني مطار مقديشو؛ ولكن، بعد أن اعترضت قوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية السيارة المفخخة في نقطة تفتيش، فجر المهاجمون العبوة قبل الوصول إلى الهدف. ولعله بسبب العدد الكبير من الإصابات المدنية غير المقصودة، لم تعلن حركة الشباب مسؤوليتها رسميا عن الهجوم على الإطلاق.

٧١ - وحوكم حسن آدم إسحاق، المعروف أيضا باسم عبد الناصر جيري، وهو عنصر رفيع المستوى في جهاز "أمنيات" التابع لحركة الشباب، ويبلغ ٢٣ عاما من العمر، ثم حكم عليه لاحقا بالإعدام لدوره في العملية. فقد تم تكليف إسحاق بتنسيق نشر سيارة مفخخة ثانية، وهي شاحنة صغيرة من طراز تويوتا نوح، يرحح أنه كان من المتوخى أن تحترق محيط مجمع مباني المطار من أجل تهديد الطريق للسيارة المفخخة الكبيرة^(٥٥).

٧٢ - وكان موظفان من الشركة الصومالية الرئيسية لخدمات الاتصالات، وهي شركة هرمود الصومالية للاتصالات، قد حوكما فيما يتعلق بالهجوم، وذلك عن تيسيرهما دخول السيارة المفخخة الكبيرة عبر

(٥٢) في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٨، قام مركز تحليلات الأجهزة المتفجرة الإرهابية بإبلاغ فريق الرصد بأنه لم يجد أي دليل يشير إلى أن حركة الشباب تُصنع مادة النتروغليسرين الخاصة بها، وهي مادة متفجرة شديدة الحساسية، يُعثر عليها إما في الديناميت المستخدم في الأغراض التجارية أو المصنع يدويا.

(٥٣) أبلغ مركز تحليلات الأجهزة المتفجرة الإرهابية فريق الرصد أيضا بأن مسحوق الألمنيوم الذي يستخدم كعنصر مضاف للطلاء، قادر على إنتاج الطاقة الحرارية، وبالتالي الكثير من الحرارة. كما أنه ينشأ عنه وميض ساطع في المركبة المفخخة يمكن أن يعزز القيمة الدعائية للحادث. رسالة بالبريد الإلكتروني من مركز تحليلات الأجهزة المتفجرة الإرهابية بتاريخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

(٥٤) الفريق المعني بحقوق الإنسان والحماية التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وفقا لمشروع البيانات المتعلقة بمواقع وأحداث النزاعات المسلحة، كان عدد القتلى من جراء التفجير ٥٨٧ شخصا (انظر www.acleddata.com).

(٥٥) في رسالتين إلى الحكومة الاتحادية، طلب فريق الرصد الاتصال بحسن آدم إسحاق لإجراء مقابلة معه؛ وفي المرة الأولى رُفض الطلب، ولم يتلق فريق الرصد أي رد على رسالته الثانية. وأتاحت الحكومة الاتحادية الوصول لإجراء مقابلة لمتعاقد واحد على الأقل من القطاع الخاص موجود في مقديشو.

نقطة تفتيش سينكا ديري في ضواحي مقديشو^(٥٦). وقد حُكِم على أحدهما لاحقاً، وهو عبد الولي أحمد ديري، بالسجن لمدة ثلاث سنوات.

٧٣ - واجتمع فريق الرصد مع ممثلي شركة هرمود للاتصالات في ١٢ أيار/مايو ٢٠١٨، لكن الشركة رفضت طلب الفريق توفير بيانات الهواتف المحمولة المتعلقة بالأطراف المدبرة لهذا المخطط.

٧٤ - وأشار تقييم للسيارة المفخخة الكبيرة إلى أنها كانت تحمل ما يعادل أكثر من ٢٠٠ كيلوغرام من مادة ت. ن. ت، مما يجعلها على الأرجح أكبر جهاز متفجر يدوي الصنع في تاريخ حركة الشباب^(٥٧). وأشار أخصائيو التخلص من الذخائر المتفجرة في مقديشو الذين أجروا اختبارات ميدانية للمواد المتفجرة إلى وجود كل من المتفجرات المستخدمة لأغراض عسكرية وعنصر نترات البوتاسيوم المؤكسد^(٥٨). وفي حين لا يوجد أي دليل يشير إلى أن السيارة المفخخة الكبيرة كانت تحتوي على متفجرات مصنوعة محلياً، فإن صناعة قنبلة تزن ٢٠٠ كيلوغرام من خلال تجميع المتفجرات التقليدية من مخلفات الحرب هو أمر يستلزم القيام بعملية لوجستية كبيرة؛ فعلى سبيل المثال، كان يتعين على حركة الشباب تجميع نحو ٦٠٠٠ قذيفة هاون من عيار ٦٠ ملم أو ١٩٠ من الألغام المضادة للدبابات من طراز TM 57^(٥٩). ويرد في المرفق ٢-٢ المزيد من التفاصيل بشأن الهجوم الذي وقع في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

مخطط الهجوم بسيارة مفخخة في شباط/فبراير ٢٠١٨ الذي تم إحباطه في كينيا

٧٥ - في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٨، اعتقلت وحدات من الشرطة الكينية، كانت تقوم بدورية روتينية في تقسيم ميرتي بمقاطعة أيسيلو، اثنين من عناصر حركة الشباب، وهما عبد المجيد حسن عدن ومحمد

(٥٦) أعرب محقق الحكومة الاتحادية في هجوم ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، الذي أجرى فريق الرصد مقابلة معه في مقديشو في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٨، عن اعتقاده أن حركة الشباب "قد اختارت شركة هرمود".

(٥٧) أُجري تحليل باستخدام برنامج هندسة تفجيرية في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨ من جانب مهندس متفجرات مستقل باستخدام متغيرات للمدخلات تشمل نصف قطر دائرة الأضرار المحددة من صور الأقمار الصناعية، ونوع سطح الطريق، وأبعاد حفرة الانفجار. وأشارت تقديرات نفس المتخصص إلى أن السيارة الكبيرة المفخخة التي استخدمت عند بوابة المدينة في مقديشو في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وهي حتى الآن أكبر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع التي استخدمتها حركة الشباب، كانت تبلغ حمولتها ما يعادل نحو ٢٠٠ كيلوغرام من مادة ت. ن. ت (انظر S/2017/924، الفقرة ١٢). وكان التقديران مشمولين باستعراض النظراء، ووافق عليهما مهندس لتحليل الانفجارات موجود في المملكة المتحدة. وأشارت تقديرات دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في الصومال إلى أن الكمية المكافئة من مادة ت. ن. ت الموجودة في السيارة الكبيرة المفخخة التي فجرت ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ تراوحت ما بين ٦٠٠ كيلوغرام و ١٠٠٠ كيلوغرام، ولكنها خلصت أيضاً إلى أن الجهاز كان أكبر من الأجهزة المستخدمة في الهجمات السابقة. دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في الصومال، "Report on the VBIED attacks in Mogadishu on 14 October 2017"، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

(٥٨) مقابلة مع أحد خبراء التخلص من الذخائر المتفجرة في مقديشو، ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٨. بيد أن مجموعات أدوات الاختبارات الميدانية التي تستخدمها أفرقة التخلص من الذخائر المتفجرة ليست بنفس دقة التحليلات المختبرية التي يجريها مركز تحليلات الأجهزة المتفجرة الإرهابية.

(٥٩) استناداً إلى تقديرات بالحصول على كمية قدرها ٢٠,٠ كيلوغراماً من مادة ت. ن. ت لكل قذيفة هاون من عيار ٦٠ ملم و ٦,٣٤ كيلوغراماً من اللغم من طراز TM-57 من الألغام المضادة للدبابات. دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في الصومال، "Report on the VBIED attacks in Mogadishu on 14 October 2017"، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

ناني عثمان، كانا مسافرين بسيارة مفخخة يُزعم استخدامها للقيام بهجوم معقد في نيروبي. وضبطت الشرطة أيضا ٥ بنادق هجومية من نوع ٥٦-٢ من طراز كلاشنيكوف و ٣٦ من مخازن الذخيرة و ٣٦ قنبلة يدوية. ولو نجحت تلك العملية لكانت أكبر هجوم تشنه حركة الشباب خارج الصومال منذ مذبحه كلية غاريسا الجامعية في نيسان/أبريل ٢٠١٥ (انظر الوثيقة S/2015/801، المرفق ٤-٢).

٧٦ - وبمساعدة من وحدة شرطة مكافحة الإرهاب الكينية، وثق فريق الرصد البنادق التي جرى ضبطها من نوع ٥٦-٢، وخلص إلى أن بندقيتين على الأقل من البنادق الخمس، وأربع منها بدرجة شبة مؤكدة، قد استوردتها الحكومة الاتحادية في عام ٢٠١٣ في أعقاب الرفع الجزئي للحظر المفروض على الأسلحة بموجب قرار مجلس الأمن ٢٠٩٣ (٢٠١٣) (انظر المرفق ٢-٣). وهذه هي أول حالة معروفة جرى فيها استخدام أسلحة استوردتها الحكومة الاتحادية في هجوم وقع خارج الصومال.

٧٧ - ووفقا لأخصائيي التخلص من الذخائر المتفجرة الذين تشاور معهم فريق الرصد، فإن شكل الجهاز المتفجر اليدوي الصنع المحمول على السيارة المفخخة وتصميمه وكذلك مكوناته، تحمل فيما يبدو نفس البصمة المميزة لثلاثة على الأقل من الأجهزة المتفجرة الأخرى المستخدمة في هجمات داخل الصومال (انظر المرفق ٢-٣-٣ (سري للغاية))^(٦٠).

٧٨ - وكان المخطط قد جرى تديره من داخل الصومال من جانب عنصر من عناصر جهاز "أمنيات" معروف فقط باسم "ديري"، وهو الذي قد نظم التحويلات المالية من خلال حوالات بلغ مجموعها حوالي ٣٠.٠٠٠ دولار منشأها أساسا من كيسمايو، موجهة إلى عبد المجيد آدم. وتشير سجلات المكالمات الهاتفية التي حصل عليها فريق الرصد أيضا إلى العديد من الاتصالات بين محمد ناني وهواتف محمولة في الصومال باستخدام شرائح اشتراك لشركة اتصالات هرمود^(٦١).

٧٩ - ويوضح المخطط بشكل قوي الصلة بين الفساد وانعدام الأمن؛ حيث تُظهر بيانات الشرطة بشأن القبض على عناصر حركة الشباب أن تلك العناصر قد تمكنت من المرور دون تدخل يذكر ذهابا وإيابا عبر الحدود التي يسهل اختراقها بين كينيا والصومال، وكان مما يسر ذلك تقديم رشاي إلى مختلف مسؤولي قوات الأمن من الجانبين.

٨٠ - وبينما حوكم ما مجموعه ستة أفراد في كينيا فيما يتصل بالعملية، فإن عدة أعضاء معروفين في المخطط قد هربوا من الاعتقال، وفريق الهجوم - وهو على الأرجح يتألف من خمسة أفراد، استنادا إلى عدد البنادق التي جرى ضبطها - ربما لا يزال أفرادهم طلقاء في كينيا.

٨١ - وترد في المرفق ٢-٣ دراسة حالة إفرادية عن مخطط ميري في شباط/فبراير ٢٠١٨.

(٦٠) كانت الأجهزة الإضافية الثلاث هي: الجهاز المتفجر المحمول على مركبة الذي تم ضبطه في الإشا بياها في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٧؛ وجهاز متفجر محمول على مركبة جرى اعتراضها بالقرب من مقر وحدة التخلص من الذخائر المتفجرة التابعة لقوة الشرطة الصومالية في مقديشو في ٩ آذار/مارس ٢٠١٦؛ وجهاز متفجر محمول على مركبة جرى ضبطه خارج فندق أمباسادور في مقديشو في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٦.

(٦١) يؤدي افتقار شركة هرمود للاتصالات إلى بيانات دقيقة لتسجيل المشتركين إلى استحالة تتبع مستخدمي معظم خطوط هواتف هرمود. انظر المرفق ٢-٣-١ (سري للغاية).

التمويل المحلي

٨٢ - تستمد حركة الشباب إيراداتها من مجموعة متنوعة من المصادر المحلية، لا سيما الضرائب على المركبات والبضائع العابرة والضرائب التجارية والزراعية، وفرض رسوم الزكاة الإجبارية. والنظام المالي لحركة الشباب منهجي ومركزي، حيث توجه الإيرادات الآتية من الدوائر الإقليمية إلى المركز المالي في قونيو بارو، في مقاطعة جليب، بمنطقة جوبا الوسطى^(٦٢). ويتم بعد ذلك وضع الأموال تحت تصرف رئيس إدارة المالية (مكتبها ماليا) لحركة الشباب، حسن أفغوي، ومجلس إدارة الحركة (مجلس الشورى) لتوزيعها على إدارات محددة تابعة لحركة الشباب^(٦٣).

٨٣ - وعلى الرغم من تخلي حركة الشباب عن الأراضي بصورة مطردة منذ عام ٢٠١١، لا تزال الحركة تعمل بوصفها حكومة موازية في المناطق التي لم يعد لها فيها سيطرة مادية، مع قيامها بجمع الضرائب وتوفير خدمات من قبيل المحاكم الإسلامية. وتقوم الجماعة، باستخدام الأساليب التي تشبه أساليب المافيا، بتحصيل الضرائب عن طريق شبكة من نقاط التفتيش الداخلية، مع تحصيل الضرائب عن طريق العنف والتخويف^(٦٤).

٨٤ - وتشير تحقيقات فريق الرصد إلى أن حركة الشباب لا تزال في وضع مالي قوي رغم تصاعد الضربات الجوية التي تستهدف الجماعة. وفي الواقع، من المرجح أن حركة الشباب يتولد لديها قدر كبير من الفائض في الميزانية؛ ولا تشكل الأموال عاملا يحد من قدرتها على الخوض في حركة التمرد التي تقوم بها. ولا يزال فريق الرصد يحقق في الكيفية التي تتمكن بها حركة الشباب من توجيه فائض الإيرادات.

النظام الضريبي لحركة الشباب

٨٥ - في جميع أنحاء جنوب ووسط الصومال، تقسم حركة الشباب نظامها الضريبي إلى أربعة مصادر دخل مختلفة: فرض الضرائب على المزارع والمنتجات الزراعية (دلاغ)، والتسجيل وفرض الضرائب على السيارات العابرة (غديد)، وفرض الضرائب على البضائع المنقولة (بديكو)، وفرض الضرائب على مبيعات المواشي (حولو). وتجري إدارة نقاط التفتيش من جانب موظفي المالية المحليين، الذين يوجهون الإيرادات إلى المكاتب المالية الإقليمية لحركة الشباب، التي توجهها بدورها إلى مكتب الشؤون المالية على الصعيد الوطني في قونيو بارو. ويجري على كل المستويات فرض الرقابة بإحكام على تحصيل الإيرادات وإجراء الرصد والمراجعة الداخلية عليها^(٦٥).

(٦٢) مقابلة مع مختار رويو في بيدوا في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٨، ومقابلة مع مسؤول في وكالة الاستخبارات والأمن الوطنية في مقديشو في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٨.

(٦٣) مقابلة مع وكالة الاستخبارات والأمن الوطنية في مقديشو في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٨، ومقابلة مع موظف مالي سابق في حركة الشباب في كيسمايو، في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٨.

(٦٤) على سبيل المثال، إذا كُشف أمر سائقي الشاحنات الذين يحاولون تجنب نقاط تفتيش حركة الشباب فإنهم يواجهون الإعدام ويتم حرق مركباتهم وبضائعهم. انظر المرفق ٢-٤.

(٦٥) في مقاطعة واحدة على الأقل في جوبا السفلى، يتولى خمسة موظفين تقريبا من جليب ينتمون إلى وحدة تسمى دباغال ("المتابعة")، القيام بمراجعة الإيصالات كل ستة أشهر. وبعدئذ يصدر موظفو دباغال مجموعة من الإيصالات الجديدة لفترة الستة أشهر اللاحقة. مقابلتان أجريتا مع رئيس الشؤون المالية السابق في حركة الشباب لمقاطعة بطاطي في جوبا السفلى، في ٢ شباط/فبراير و ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٨.

٨٦ - وجهاز إدرار الدخل المحلي لحركة الشباب أكثر تنوعاً من الناحية الجغرافية وأكثر منهجية من جهاز الحكومة الاتحادية أو أجهزة الولايات الأعضاء في الاتحاد. ويتم تطبيق نظام فرض الضرائب على نحو متسق في جميع نقاط التفتيش التابعة لحركة الشباب في جميع أنحاء جنوب ووسط الصومال، وإن كان هناك تباين في معدلات الضرائب المفروضة بين المناطق. وتشغل حركة الشباب نظاماً للضرائب خاضعاً للمساءلة ويمكن التنبؤ به، بما يشمل تقديم الإيصالات. وعلى النقيض من نقاط التفتيش التي تسيطر عليها قوات الحكومة الاتحادية أو الولايات الأعضاء في الاتحاد، فإن حركة الشباب لا تفرض ضرائب مزدوجة على السائقين الذين دفعوا في مكان آخر. ونتيجة لذلك، كثيراً ما يفضل سائقو الشاحنات التجارية عبور نقاط التفتيش التي تسيطر عليها حركة الشباب، بدلاً من تلك التي تسيطر عليها القوات الاتحادية أو الإقليمية^(٦٦).

٨٧ - وتقع نقطة التفتيش الأكثر ربحاً التابعة لحركة الشباب على بعد ١٦٠ كيلومتراً تقريباً شمال غرب مقديشو على الطريق إلى بيدوا في منطقة جاميكو بإقليم باي. وأفاد أحد كبار المنشقين عن حركة الشباب الذي كان يدير نقطة تفتيش جاميكو حتى آذار/مارس ٢٠١٨، بأن نقطة التفتيش تدر إيرادات تبلغ حوالي ٣٠ ٠٠٠ دولار يومياً (١٠ ملايين دولار سنوياً)^(٦٧).

تمويل حركة الشباب في منطقة هيران

٨٨ - في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٨، أسفرت عملية مشتركة بين بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي في قرية أفاريدود في منطقة هيران عن مقتل محمد نور، رئيس الشؤون المالية الإقليمي لحركة الشباب. واستُخرج من مسرح الأحداث ثلاثة من دفاتر الحسابات، وحصل فريق الرصد عليها في وقت لاحق، وهي تتضمن حسابات مفصلة لإيرادات ونفقات حركة الشباب في منطقة هيران، تمتد من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ إلى آذار/مارس ٢٠١٨.

٨٩ - وتبين دفاتر الحسابات وجود نظام محاسبة متطور تقوم حركة الشباب من خلاله بجمع الإيرادات وتجري التحويلات الداخلية باستخدام النقد (باستخدام كل من دولار الولايات المتحدة والشلن الصومالي)، والتحويلات المالية الهاتفية، وتحويل الأموال عن طريق الحوالات، وربما الحسابات المصرفية. وتدعم خدمة EVC Plus للتحويلات المالية الهاتفية التي تقدمها شركة هرمود للاتصالات في الصومال، كفاءة أداء النظام المالي لحركة الشباب، من خلال السماح للجماعة بتحويل نسبة كبيرة من أموالها إلى مركزها المالي في منطقة جوبا الوسطى دون الحاجة إلى نقل كامل المبلغ نقداً ومادياً عبر منطقة معادية^(٦٨).

(٦٦) مقابلات أجريت مع أربعة من سائقي الشاحنات الذين يعبرون بانتظام من مقديشو إلى بيليت وين، نيسان/أبريل - أيار/مايو ٢٠١٨؛ ومقابلة أجريت مع مسؤول من وكالة الاستخبارات والأمن الوطنية في مقديشو، في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٨؛ ومقابلة أجريت مع مختار روبا في بيدوا، ٦ شباط/فبراير ٢٠١٨.

(٦٧) مقابلة أجريت مع أحد قادة حركة الشباب المنشقين في بيدوا، في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٨.

(٦٨) في عدة حالات، كانت المعاملات التي أجريت من خلال نظام EVC Plus المسجلة في دفاتر حسابات حركة الشباب تتجاوز فيما يبدو عتبة ١٠ ٠٠٠ دولار التي تستلزم أن تقوم شركة هرمود للاتصالات بإبلاغ مركز التقارير المالية التابع للحكومة الاتحادية عنها، على النحو المنصوص عليه في المادة ١٤ (٢) من قانون مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب لعام (٢٠١٦). وتقتضي المادة ٥ (٢) (ب) من القانون أن تقوم الكيانات المبلغة "بتحديد هوية عملائها والتحقق منها" في الحالات التي تكون فيها قيمة المعاملات تساوي أو تتجاوز مبلغ ١٠ ٠٠٠ دولار.

٩٠ - ويتضمن المرفق ٢-٤ عدة دراسات حالة بشأن التمويل المحلي لحركة الشباب: يعرض المرفق ٢-٤-١ تفاصيل تمويل حركة الشباب في منطقة هيران في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨؛ ويعرض المرفق ٢-٤-٢ دراسة حول نقطة تفتيش جاميكو في إقليم باي؛ ويعرض المرفق ٢-٤-٣ مقابلات مع محصل الضرائب السابق لحركة الشباب في منطقة بطاطي في منطقة جوبا السفلى؛ ويعرض المرفق ٢-٤-٤ تفاصيل فرض الضرائب من خلال نقاط التفتيش في إقليم شبيلي الوسطى؛ ويقدم المرفق ٢-٤-٥ دراسة حالة عن جمع الزكاة في منطقة بيرديل في منطقة باي.

انشقاق مختار روبرو

٩١ - في آب/أغسطس ٢٠١٧، قام مختار روبرو المعروف أيضا باسم أبو منصور، وهو النائب السابق لرعيم حركة الشباب، بالانشقاق رسميا والانضمام إلى الحكومة الاتحادية في سلسلة من المقابلات التي حظيت بتغطية إعلامية كبيرة^(٦٩). ومنذ انشقاقه، أعرب روبرو عن رغبته في العودة إلى مجتمعه المحلي لاستخدام الميليشيا التابعة له لمحاربة حركة الشباب، إذا ما حصل على دعم مناسب من السلطات الصومالية^(٧٠). ولكن، وفي أعقاب نجاح حملة العلاقات العامة الأولية لانشقاق روبرو، لم تصدر عن الحكومة الاتحادية أو السلطات في الولايات الأعضاء في الاتحاد إلا موارد أو إرشادات محدودة بشأن كيفية التعامل بفعالية مع المنشقين عن حركة الشباب والميليشيات المرتبطة بهم.

٩٢ - وفي الماضي، انطوت بعض من أشد النكسات التي تعرضت لها حركة الشباب على تحول ولاء قبائل كاملة والميليشيات المرتبطة بها، وليس انشقاق أفراد معينين فقط^(٧١). وفي العادة تتحالف عشيرة روبرو المسماة ليسان بقوة مع حركة الشباب، ولا سيما في منطقتي بّي وباكول. ويتمتع روبرو بتأثير كبير في عشيرة ليسان، وقد شجعها على الانسحاب بصورة جماعية من حركة الشباب. وفي وقت كتابة هذا التقرير، انشق ٢٠ من كبار أعضاء حركة الشباب، وجميعهم ينتمون إلى عشيرة ليسان، والتحقوا بالحكومة الاتحادية بتحريض من روبرو^(٧٢).

باء - الفصل التابع لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في الصومال

٩٣ - أورد فريق الرصد، في تقريره النهائي لعام ٢٠١٧، تفاصيل العمليات وأساليب التجنيد وهيكل القيادة للفصيل المتشدد الموالي لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والناشط في منطقة باري في

(٦٩) في عام ٢٠١٣، إثر صراع داخلي على قيادة حركة الشباب وحملة تطهير المنشقين التي تلته، فرّ روبرو إلى منطقة باكول حيث مكث تحت حماية الميليشيا المحلية التابعة له.

(٧٠) مقابلة مع مختار روبرو في بيدوا، في ٦ شباط/فبراير ٢٠١٨.

(٧١) تشمل الأمثلة السابقة على ذلك عشيرة أبغال في منطقة جلودو التي وقفت إلى جانب حركة أهل السنة والجماعة ضد حركة الشباب، وعشيرة حوادة التي تشكل ميليشيا مقاومسلي في منطقة هيران.

(٧٢) مقابلات مع مسؤولين في وكالة الاستخبارات والأمن الوطنية ومنشقين مؤخرًا عن حركة الشباب في بيدوا، في الفترة ٢٨ - ٣١ أيار/مايو ٢٠١٨. وفي مقابلة أجريت في تموز/يوليه ٢٠١٨، ادعى روبرو أنه يتعهد مخبأ سريًا للمنشقين في بيدوا على نفقته الخاصة، الأمر الذي يزيد من الضغط الواقع على موارده الشخصية. وأفاد روبرو أنه لن يقوم بمزيد من أنشطة التوعية الموجهة نحو الأعضاء الحاليين لحركة الشباب في ظل غياب الدعم من الحكومة الاتحادية للمنشقين المنتمين إلى عشيرة ليسان. مقابلة مع مختار روبرو أجراها موظف في إحدى المنظمات الدولية في بيدوا، في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٨.

بونتلاند الذي يتراوح قوامه بين ١٢٠ و ٢٠٠ مقاتل والذي يقوده القيادي السابق في حركة الشباب الشيخ عبد القادر مؤمن (S/2017/924، الفقرات ٣٢-٤٢).

٩٤ - وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، شنت قوات الولايات المتحدة أول غارتين جويتين اعترُف بهما علنياً ضد الفصيل المتشدد الموالي لتنظيم الدولة الإسلامية في بونتلاند. ووفقاً لما ذكرته مصادر في بونتلاند، أصابت إحدى هاتين الغارتين كهفاً وأسفرت عن مقتل زهاء ٢٠ مقاتلاً^(٧٣). وانطلاقاً من معلومات قدمها منشقون عن تنظيم الدولة الإسلامية، حدد فريق الرصد مكان الغارة الجوية في بوقو، التي كانت، بحسب أحد المنشقين، واحداً من أربعة مراكز عمليات تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في الجبال المحيطة ببلدة قندلا الساحلية، وهي القاعدة السابقة للتنظيم، حيث يوجد ما يكفي من المياه العذبة^(٧٤).

٩٥ - ومنذ بدء الغارات الجوية التي تشنها الولايات المتحدة، لم تفتأ عمليات تنظيم الدولة الإسلامية في بونتلاند تشهد انحساراً، ويبدو أن التنظيم قد دخل فترة من التقهقر وإعادة التنظيم. ومع ذلك، فمن الواضح أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والجمهورية العربية السورية لا يزال ينظر إلى الصومال بوصفها مكاناً هاماً للتوسع في المستقبل. وفي العدد ١٤١ من مجلة ”النباط التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية الصادر في ٢٧ تموز/يوليه^(٧٥)، بدأ التنظيم استخدام تسمية ”ولاية“ عند الحديث عن الصومال. وإذا كان يُشار إلى هذا البلد سابقاً بتسمية ”الصومال“ فحسب، فقد أصبح التنظيم الآن يضمه إلى ولايات أخرى أعلنها التنظيم ذاتياً أنها تابعة له، مثل ولاية العراق وولاية خراسان وولاية سيناء وولاية الشام. وعلاوة على ذلك، وخلال فترة الولاية الحالية، تبني مقاتلون متحالون مع التنظيم سلسلة من الاغتيالات التي ارتكبوها في المقام الأول في مقديشو وأفجوبي.

حملة الاغتيالات

٩٦ - بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ و آب/أغسطس ٢٠١٨، أعلن تنظيم الدولة الإسلامية، من خلال وكالة ”أعماق“ الإخبارية التابعة له، عن مسؤوليته عن ٥٠ عملية اغتيال^(٧٦)، طالت في المقام الأول مسؤولين في أجهزة الشرطة والاستخبارات ووزارة المالية التابعة للحكومة الاتحادية في مقديشو

(٧٣) مقابلات أجريت مع أحد كبار ضباط الاستخبارات في بونتلاند، في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وموظف سابق في الاستخبارات في بونتلاند، في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وصحفي في بونتلاند، في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وشنت قوات الولايات المتحدة غارة جوية ثالثة يوم ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، أسفرت حسب التقارير عن مقتل أحد مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية. انظر: قيادة الولايات المتحدة في أفريقيا، ”U.S. Conducts Airstrike in Support of the Federal Government of Somalia“، نشرة صحفية، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. متاحة على الرابط التالي: <https://undocs.org/ar/https://www.aficom.mil/media-room/pressrelease/30119/u-s-conducts-airstrike-in-support-of-the-federal-government-of-somalia>.

(٧٤) مقابلات أجريتا مع منشقين من تنظيم الدولة الإسلامية، في بوباصو، في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٨. وأفاد كلا المنشقين أنهما كانا في بوقو أثناء فترة نشاطهما في التنظيم.

(٧٥) متاح على الرابط التالي: https://azelin.files.wordpress.com/2018/07/the-islamic-state-al-nabacc84_-newsletter-141.pdf.

(٧٦) إضافة إلى ذلك، أعلن تنظيم الدولة الإسلامية، من خلال وكالة أعماق الإخبارية، مسؤوليته عن خمس هجمات بالأجهزة المشفحة اليدوية الصنع في مقديشو وإلاشا بياها وبوباصو يدعي أنها أسفرت عن وفاة ما لا يقل عن ٢١ من الجنود وأفراد الشرطة.

وأفجويي^(٧٧). وقد أكد فريق الرصد بشكل مستقل وقوع ١٣ من هذه الاغتيالات المزعومة، رغم تعذر تأكيد هوية أي من الضحايا أو الجناة في معظم الحالات.

٩٧ - ومع ذلك، هناك أدلة قوية على وجود شبكة اغتيالات تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في جنوب الصومال. وفي ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٨، أُعتقل جمعة حسين حسن في أفجويي بسبب زرع جهازا متفجرا يدوي الصنع على جانب الطريق؛ وقد عُثر في حوزته على نسخ إلكترونية من مجلة "دابق"، وهي منشور لتنظيم الدولة الإسلامية توقف عن الظهور. وتحت الاستجواب، اعترف حسن للمحققين بصلته بثلاثة اغتيالات، اثنان منهما في أفجويي والآخر في مقديشو^(٧٨).

٩٨ - ومن غير الواضح مدى ارتباط حسن من الناحية العملية بالفصيل التابع لتنظيم الدولة الإسلامية في بونتلاندا، إن كان هناك أي ارتباط^(٧٩). وخلال المحاكمة العسكرية التي خضع لها حسن في ١٩ تموز/يوليه، ذكر المدعي العام في الحكومة الاتحادية أنه قد سبق لحسن المشاركة في القتال بين الفصيل التابع لتنظيم الدولة الإسلامية وقوات بونتلاندا، وأنه قد أُرسِل إلى أفجويي في إطار أحد الأفرقة المكلفة بتنفيذ عمليات الاغتيال. ولكن، لم يُعثر في جهات الاتصال، التي استعرضها فريق الرصد، والتي كانت محفوظة على بطاقة تحديد هوية المشترك المستخدمة في هاتف خلوي كان في حوزة حسن على أي أرقام مسجلة لدى شركة غوليس للاتصالات، وهي أهم شركة للاتصالات السلكية واللاسلكية في بونتلاندا.

٩٩ - وخضع عضوان آخران في الفصيل التابع لتنظيم الدولة الإسلامية، هما مهدي محمد عبيدي، المعروف أيضا باسم عبديتون، ومحمد ضاهر وارسامو، المعروف أيضا باسم الدكتور راجي، للمحاكمة في محكمة عسكرية في تموز/يوليه ٢٠١٨. ووجه المدعي العام في الحكومة الاتحادية إلى عبيدي تهمة تأسيس فرع لتنظيم الدولة الإسلامية في جنوب الصومال مستقل عن الفصيل الموجود في بونتلاندا، وأُتهم وارسامو بكونه المسؤول عن الشؤون المالية للتنظيم. وحُكم عليهما بالسجن لمدة ١٥ عاما في ٢ آب/أغسطس.

١٠٠ - ويتضمن المرفق ٣-١ جدولا بالاغتيالات المرتكبة في الصومال التي تبني مسؤوليتها تنظيم الدولة الإسلامية خلال فترة الولاية الحالية.

إدراج الولايات المتحدة لوسطاء تنظيم الدولة الإسلامية المزعمين في قائمة الجزاءات

١٠١ - في ٩ شباط/فبراير، قام مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة المالية في الولايات المتحدة، بإدراج محمد مري علي يوسف في قائمة الإرهابيين العالميين المحددين بصفة خاصة، واصفا إياه بأنه كيل مالي يوفر الأموال لعبد القادر مؤمن المدرج الذي أدرجت الولايات المتحدة اسمه في القائمة بسبب أنشطته المالية لتنظيم الدولة الإسلامية^(٨٠). وحُدّد يوسف، المعروف أيضا باسم سودريري، وهو رجل أعمال يتخذ من بوصاصو مقرا له، في تقرير فريق الرصد السابقين على أنه مهرب أسلحة (انظر S/2016/919،

(٧٧) نُشر أغلب إعلانات وكالة أعماق الإخبارية لتبني المسؤولية عن الاغتيالات عبر مجموعات خاصة على تطبيق Telegram للتواصل. وكان ما يقرب من ثلث إعلانات تبني المسؤولية مصحوبا بأدلة من مقاطع الفيديو و/أو الصور الفوتوغرافية.

(٧٨) مقابلة مع ضابط الاستجواب، في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٨.

(٧٩) في محاولة لتقييم إمكانية وجود صلة بين الفرعين، وجه فريق الرصد رسالة إلى الحكومة الاتحادية في ٦ تموز/يوليه ٢٠١٨ يطلب فيها مقابلة جمعة حسين حسن، لكنه لم يتلقَ أي رد.

(٨٠) وزارة المالية في الولايات المتحدة، "Treasury Sanctions ISIS Facilitators Across the Globe"، نشرة صحفية،

٩ شباط/فبراير ٢٠١٨. متاحة على الرابط التالي: <https://home.treasury.gov/news/press-release/sm0284>.

المرفق ٨-١٠ و S/2017/924، المرفق ٧-١). بيد أن فريق الرصد يرى أنه من المستبعد أن يكون سودريي عضوا في تنظيم الدولة الإسلامية أو وسيطا له^(٨١).

١٠٢ - وبالإضافة إلى ذلك، فرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية جزاءات على شركة ليبان للتجارة (Liibaan Trading) التي تُصدّر الماشية والتي تتخذ من بوصاصو مقرا لها، والتي تُسبت ملكيتها إلى سودريي بشكل غير دقيق. ومالك شركة ليبان للتجارة هو ليبان يوسف محمد، المعروف أيضا باسم ليبان ضيري، وهو أحد مهربي الأسلحة الآخرين في بوصاصو وذكر اسمه أيضا في تقرير فريق الرصد في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧. ويعتقد فريق الرصد أن ليبان يوسف محمد قد تربطه صلة بالفصيل التابع لتنظيم الدولة الإسلامية، إذ تُظهر سجلات الهاتف الخليوي التي حصل عليها الفريق أنه كان على اتصال بعبدى حكيم ضقوب (انظر S/2017/924، المرفق ٢-٢) أحد كبار قادة التنظيم، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٨ على حد سواء. ويعرض المرفق ٣-٢ (سري للغاية) مخططا لاتصالات الهاتف الخليوي الخاص بليبان ضهيري بالمدعو عبدى حكيم ضقوب وغيره من أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية والمنتسبين إليه المعروفين.

١٠٣ - ويرى فريق الرصد، استنادا إلى اتصالات مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة في بوصاصو، أن إدراج الأفراد والكيانات المذكورة أسماؤهم أعلاه قد وجه إشارة ردع قوية إلى رجال الأعمال المحليين. ولذلك يوصي الفريق بأن ينظر مجلس الأمن في استخدام الجزاءات المحددة الهدف بُغية تعطيل أنشطة مهربي الأسلحة في بونتلاندا، الذين تربط العديد منهم علاقات نشطة بالفصيل التابع لتنظيم الدولة الإسلامية (انظر S/2017/924، المرفق ٧-١). ويعتزم الفريق تقديم بيانات تحليلية ذات صلة إلى اللجنة بعد تقديم هذا التقرير.

جيم - التحديات المتعلقة بالسياسة والقطاع الأمني

استمرار أثر لأزمة الدبلوماسية في الخليج

١٠٤ - سلط فريق الرصد، في تقريره لعام ٢٠١٧، الضوء على تأثير الأزمة الدبلوماسية في الخليج على الصومال، وزيادة عزلة الحكومة الاتحادية عقب ادعائها الحفاظ على الحياد في هذا النزاع (انظر S/2017/924، الموجز). واستمرت تداعيات هذه الأزمة خلال فترة الولاية الحالية. وفي أواخر عام ٢٠١٧، أعلن زعماء العديد من الولايات الأعضاء في الاتحاد تأييدهم لتحالف الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية^(٨٢). وشكك العديد من المعارضين للحكومة الاتحادية، بمن فيهم قادة

(٨١) استعرض فريق الرصد سجلات الهاتف الخليوي الخاص بالمدعو سودريي للفترة من ٢ شباط/فبراير إلى ١٨ أيار/مايو ٢٠١٨ ولم يجد أي اتصالات بينه وبين الأفراد العشرين الذين حددهم فريق الرصد على أنهم أعضاء في الفصيل التابع لتنظيم الدولة الإسلامية أو منتسبون إليه. كما تحدث الفريق مع مصادر استخباراتية وأمنية متعددة في بونتلاندا، أصرت على أن سودريي ليس له أي صلة بالفصيل التابع لتنظيم الدولة الإسلامية.

(٨٢) انظر، على سبيل المثال، T. Roble, "Puntland differs with Fed Govt, insists UAE military 'here to stay'", Goobjoog News، ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨. متاح على الرابط التالي: <http://goobjoog.com/english/puntlands-gaas-differs-with-fed-govt-insists-uae-military-here-to-stay/>

بعض الولايات الأعضاء في الاتحاد، في حياد الجهاز التنفيذي^(٨٣). وأشارت مصادر متعددة أيضا إلى اعتماد الحكومة الاتحادية على قطر من الناحية المالية.

١٠٥ - وكثيرا ما ذكرت مجموعة واسعة من المصادر، طوال فترة الولاية، رئيس الديوان السابق في مكتب الرئيس، فهد ياسين، بوصفه الوسيط بين الجهاز التنفيذي للحكومة الاتحادية وقطر. وكان ياسين يعمل سابقا في قطر إذ كان مكلفا بدور في مجال الأبحاث في شبكة الجزيرة الإعلامية الممولة من الدولة. وتلقى فريق الرصد تقارير عديدة طوال فترة الولاية، من مصادر تشمل إحدى الدول الأعضاء، ومن مصادر داخل مكتب رئيس الوزراء، وأخرى مقربة من ياسين، تفيد بأن قطر قدمت مدفوعات نقدية من خارج الميزانية إلى الحكومة الاتحادية عن طريق ياسين، أستخدمت في مكافأة أعضاء مجلس النواب السهلي الانقياد وفي رشوة نواب المعارضة البرلمانيين قبل عمليات التصويت الهامة في البرلمان. ولكن، لم يتسن للفريق أن يوثق بشكل مستقل أي تحويلات مالية من قطر إلى ياسين، وفي اجتماعات عُقدت مع الفريق في الدوحة ونيويورك ومقديشو، في ١٨ شباط/فبراير و ١٧ نيسان/أبريل و ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٨، على التوالي، ادعى مسؤولون قطريون عدم تقديم أي دعم مالي من خارج الميزانية إلى الحكومة الاتحادية.

١٠٦ - وظهرت التوترات بين الحكومة الاتحادية والإمارات العربية المتحدة في عدد من المناسبات خلال فترة الولاية. وأشار فريق الرصد، في تقريره لعام ٢٠١٧، إلى القلق الذي يساوره حيال إنشاء قاعدة عسكرية للإمارات العربية المتحدة في بربرة، بصومالييلاند (انظر "تشديد قاعدة عسكرية للإمارات العربية المتحدة في بربرة"، أعلاه) وما ينطوي عليه ذلك من احتمال تقويض العلاقات القائمة بين الحكومة الاتحادية وإدارة صومالييلاند (S/2017/924، الفقرات ١٤٦-١٥٠). وفي آذار/مارس ٢٠١٨، أعربت الحكومة الاتحادية عن معارضتها لإنشاء القاعدة في كل من الجامعة العربية ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، معتبرة أنشطة الإمارات العربية المتحدة في بربرة اعتداءً على سيادة الصومال.

١٠٧ - وفي ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٨، ضبطت قوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية في مطار آدم عدي الدولي حقيبتين تحتويان على مبلغ نقدي يناهز ٩,٦ ملايين من دولارات الولايات المتحدة بحوزة سفير دولة الإمارات العربية المتحدة لدى الصومال، محمد أحمد عثمان الحمادي، عند وصوله من أبو ظبي في طائرة مستأجرة. وفي رسائل وردت في أوائل أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، أبلغت سلطات الإمارات العربية المتحدة فريق الرصد أن إخطارا مسبقا بتحويل الأموال كان قد أُرسِل إلى الحكومة الاتحادية، بما في ذلك وزير الدفاع في ذلك الوقت، لأن الغرض من هذه الأموال كان دعم الجيش الوطني الصومالي^(٨٤).

١٠٨ - وقبل يوم واحد من ضبط هذا المبلغ النقدي، شهد فريق الرصد انعقاد اجتماع بين أعضاء السلك الدبلوماسي الإماراتي ومسؤول سابق كبير في وكالة الاستخبارات والأمن الوطنية في أحد المطاعم في نيروبي. وناقش المشاركون مسألة الجمع بين زعماء الولايات الأعضاء في الاتحاد، وأعضاء البرلمان

(٨٣) تتضمن المادة ٢-٦ من البيان الصادر عقب المؤتمر الثاني لمجلس التعاون بين الولايات (انظر "العلاقات بين المركز والأطراف" أدناه) في بيدوا، في ١٣-١٦ أيار/مايو، ما يلي: "رغم ادعاء الحكومة الاتحادية أنها محايدة في أزمة الخليج، فمن الواضح جدا أنها منحازة لأحد الجانبين".

(٨٤) رسالة موجهة من الإمارات العربية المتحدة إلى فريق الرصد، في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

الاتحادي، وقادة الجيش الوطني الصومالي في محاولة لتفويض الحكومة الاتحادية، بسبل منها تقديم الرشاوى^(٨٥). انظر المرفق ٤-١ (سري للغاية) للحصول على مزيد من المعلومات بشأن هذا الاجتماع.

١٠٩ - وفي ٢٣ نيسان/أبريل، انسحبت قوات الإمارات العربية المتحدة من معسكر الجنرال غوردن للتدريب في مقديشو، حيث كانت تدرب عدة مئات من الجنود الصوماليين، بمن فيهم نحو ٢٠٠ من أفراد القوات الخاصة^(٨٦). وأدى هذا الانسحاب إلى اندلاع أعمال عنف في المدينة إذ نهب الجنود الموجودون في المعسكر مبانيه وهربوا منها (انظر "قاعدة الجنرال غوردن العسكرية"، أعلاه).

العلاقات بين المركز والأطراف

١١٠ - في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، اجتمع رؤساء الولايات الخمس الأعضاء في الاتحاد في كيسمايو لمناقشة عملهم مع الحكومة الاتحادية وأنشأوا مجلس التعاون بين الولايات. وأعلن المجلس لاحقاً تعليق جميع أشكال التعاون مع الحكومة الاتحادية بصورة مؤقتة. ودفع تدهور العلاقات إلى تدخل الأمين العام للأمم المتحدة الذي حث، في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد على تحقيق الاستقرار في علاقتهما^(٨٧).

١١١ - وكان العمل والتعاون فيما بين أعضاء مجلس التعاون بين الولايات وبين أعضاء المجلس والحكومة الاتحادية غير منتظمين طوال فترة الولاية. واجتمع مجلس الأمن القومي، المؤلف من ممثلين عن الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد^(٨٨)، في شباط/فبراير ٢٠١٨ في مقديشو ومرة أخرى في حزيران/يونيه في بيداوا، وأعلن عن تحقيق إنجازات متعددة بما فيها إبرام اتفاقات بشأن تقاسم الموارد الطبيعية^(٨٩). ومع ذلك، اجتمع مجلس التعاون بين الولايات مجدداً في أوائل أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ في

(٨٥) يوجد تسجيل صوتي لهذا الاجتماع محفوظ لدى الأمانة العامة. وترد أدلة من الصور الفوتوغرافية على الاجتماع في المرفق ٤-١ (سري للغاية).

(٨٦) استعرض فريق الرصد وثيقة التسليم والاستلام الموقعة من ممثل وزارة الدفاع في الحكومة الاتحادية وقائد فرقة العمل التابعة للإمارات العربية المتحدة، وبشهادة موظف كبير في إحدى المنظمات الدولية، بتاريخ ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٨.

(٨٧) الكلمة متاحة بالكامل على الرابط التالي: www.un.org/sg/en/content/sg/statement/2017-10-12/secretary-generals-remarks-security-council-countries-risk-famine.

(٨٨) أُشير إليه سابقاً باسم منتدى القيادة الوطنية (انظر S/2017/924، الفقرة ٩٧). وحتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، لم يتم إنشاء المؤسسات التي صدر بها تكليف بموجب الدستور المؤقت لعام ٢٠١٢، بما فيها المؤتمر السنوي للرؤساء التنفيذيين للحكومة الاتحادية وحكومات الولايات الأعضاء في الاتحاد وقانون لتيسير وتنظيم التفاعلات الحكومية الدولية (المادة ٥١) واللجنة المشتركة بين الولايات (المادة ١١١ واو).

(٨٩) في اجتماعات عقدها مجلس الأمن القومي في مقديشو، في الفترة ٦-١٠ شباط/فبراير ٢٠١٨، وفي بيداوا، يوم ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٨، توصلت الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد والإدارة الإقليمية في بنادر إلى اتفاقين مؤقتين بشأن تقاسم الإيرادات المتأتية من صيد الأسماك والصناعات الاستخراجية. ويمثل هذان الاتفاقان ميثاقين سياسيين رفيعي المستوى لتقاسم الإيرادات المتأتية من الموارد الطبيعية وبنصان أيضاً على عناصر هامة فيما يتعلق بالإدارة المالية العامة، مثل إنشاء حسابات مخصصة في المصرف المركزي الصومالي. وفي حين يشكل التعاون الهادف إلى تقاسم الإيرادات المتأتية من الموارد الطبيعية بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد والإدارة الإقليمية في بنادر تطوراً إيجابياً، فينبغي عدم المبالغة في أهمية هذين الاتفاقين. فهما غير ملزمين قانوناً وقد لا يتوافقان تماماً مع الأطر القانونية ذات الصلة، بما فيها القانون الصومالي لمصادات الأسماك (٢٠١٤) ومشروع قانون النفط (الذي لا يزال قيد النظر في البرلمان). ويتطلب الاتفاقان كذلك توافر قدرات مؤسسية على تنفيذهما تنفيذاً فعالاً، مثل هيئة صومالية معنية بمصادات الأسماك وهيئة صومالية معنية بالنفط، وهما غير موجودتين حتى الآن.

كيسمايو. وفي البيان الصادر بعد الاجتماع، أدرج المجلس عددا من التطلعات، وأعلن عن تعليق التعاون مع الحكومة الاتحادية إلى أن تُلبَّى مختلف المطالب^(٩٠). وقوبلت الدعوات التي وجهتها الحكومة الاتحادية لحضور اجتماع مجلس الأمن القومي في مقديشو بعد فترة وجيزة بالرفض من رؤساء الولايات الأعضاء في الاتحاد.

١١٢ - وتواصل فريق الرصد مع كبار ممثلي جميع الولايات الخمس الأعضاء في الاتحاد، ورئيسي ولايتين منهما، في الفترة ما بين حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر ٢٠١٨، لمناقشة العلاقات القائمة مع الحكومة الاتحادية. وأعرب جميعهم عن قلقهم إزاء محاولات الحكومة الاتحادية الرامية إلى تقويض السلطة التنفيذية للولايات الأعضاء في الاتحاد وقادتها. وأعرب الجميع أيضا عن شواغل محددة تتعلق بإصلاح قطاع الأمن وهيكل الأمن الوطني (انظر "إصلاح قطاع الأمن"، أدناه)، وعدم توزيع الحكومة الاتحادية للأسلحة والذخيرة على المناطق.

إصلاح قطاع الأمن

١١٣ - يمثل إصلاح قطاع الأمن واحدة من بين الأولويات العليا للشركاء الدوليين منذ تنصيب الإدارة الحالية للحكومة الاتحادية في أوائل عام ٢٠١٧^(٩١). وفي حين أنه ينبغي عدم التقليل من شأن حجم التحدي الذي يمثلته الإصلاح الشامل لقطاع الأمن في الصومال، فلم يُحرز إلا تقدم محدود خلال فترة الولاية الحالية. ويُعزى ذلك جزئيا على الأقل إلى توتر العلاقات بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد (انظر "العلاقات بين المركز والأطراف"، أعلاه)^(٩٢). ومع ذلك، فقد أصبح التزام الحكومة الاتحادية بالتقيد بإصلاح قطاع الأمن المتفق عليه مع الولايات الأعضاء في الاتحاد والشركاء الدوليين و/أو إيلاء الأولوية لهذا الإصلاح مثار تساؤل أيضا من مجموعة متنوعة من مصادر فريق الرصد^(٩٣).

١١٤ - وحتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، أي بعد مرور ١٦ شهرا على صدور الموافقة الأولية على هيكل الأمن الوطني في لندن في نيسان/أبريل ٢٠١٧، لم تُتخذ سوى خطوات موضوعية قليلة من الخطوات المحددة في هيكل الأمن الوطني^(٩٤). ويكمن مفتاح نجاحه في إدماج القوات الإقليمية والقبلية الحالية في الجيش الوطني الصومالي، أو تغيير دورها لتصبح قوات شرطة إقليمية، أو نزع سلاحها وتسريحها. وقُبل انعقاد مؤتمر في مقديشو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ لمناقشة التقدم المحرز في إرساء هيكل الأمن الوطني مع الشركاء الدوليين، أعلنت الحكومة الاتحادية أن ٤٠٠ ٢ من الجنود التابعين لبونتلانند قد أُدجوا

(٩٠) بيان مجلس التعاون بين الولايات، ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

(٩١) أقر مجلس الأمن القومي هيكل الأمن الوطني في نيسان/أبريل ٢٠١٧، وذلك قبيل انعقاد المؤتمر في لندن في أيار/مايو ٢٠١٧ حيث وُقّع ميثاق الأمن مع الشركاء الدوليين.

(٩٢) في البيان الصادر عن منتدى الشراكة المعني بالصومال الذي عُقد في بروكسل، يومي ١٦ و ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٨، تم الاعتراف باستمرار عدم الاتفاق بشأن عناصر بالغة الأهمية في هيكل الأمن الوطني، بما في ذلك إدماج القوات الإقليمية.

(٩٣) في الفترة ما بين حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر ٢٠١٨، أجرى فريق الرصد مقابلات مع مسؤولين في قوات الأمن الصومالية، وموظفين دبلوماسيين دوليين، وموظفين في المنظمات الدولية، وخبراء استشاريين أمنيين مستقلين.

(٩٤) تعود المناقشات المتعلقة بوضع "هيكل أمن وطني" جديد إلى المؤتمر المعني بالصومال الذي عُقد في لندن في أيار/مايو ٢٠١٣. بيد أن الأعمال التحضيرية لم تبدأ بشكل جاد حتى عام ٢٠١٦. ويمكن الاطلاع على لحة موجزة عن الاتفاق الذي أُقِر في نيسان/أبريل ٢٠١٧ على الرابط التالي: <https://unsom.unmissions.org/sites/default/files/london-somalia-conference-2017-security-pact.pdf> ونُقِّح هيكل الأمن الوطني لاحقا بعد مشاورات مع اللجان البرلمانية.

رسميا في الجيش الوطني الصومالي. وحتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، كان مدى الاستيعاب العملي لهؤلاء الجنود، أو لأي قوات إقليمية أخرى، ضمن الجيش الوطني الصومالي لا يزال محدوداً^(٩٥). ولا يزال وضع قوات الدراويش الإقليمية في المستقبل مبهما أيضا.

١١٥ - وطُرحت عملية "إعادة التقسيم إلى قطاعات" التي خضع لها الجيش الوطني الصومالي كي يتواءم مع الحدود السياسية للولايات الأعضاء في الاتحاد تحديات أيضا. وُقِلت وحدات الجيش الوطني الصومالي الموجودة في غيدو والمندرجة حتى الآن في إطار القطاع ٦٠ التابع للجيش الوطني الصومالي، الذي يوجد مقره في بيدوا، ولاية جنوب غرب، بشكل رسمي إلى القطاع ٤٣، الذي يوجد مقره رسميا في كيسمايو، بجوبالاند^(٩٦). وقدمت إدارة جوبالاند قائمة "بشواغل جدية" إلى الحكومة الاتحادية في ٢ تموز/يوليه ٢٠١٨ بشأن القطاع ٤٣^(٩٧). وعندما غيرت الحكومة الاتحادية بعد ذلك قائد القطاع ٤٣ في منتصف تموز/يوليه دون التشاور مع إدارة جوبالاند، مُنِع القائد الجديد من الهبوط في مطار كيسمايو، واضطُرَّ إلى تحويل مسار رحلته إلى غرباري في منطقة غيدو.

١١٦ - وخلال المؤتمر الذي عُقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، اتفقت الحكومة الاتحادية والشركاء الدوليون على ضرورة وضع "خطة انتقالية واقعية مراعية للظروف لتمكين الصومال من تولي المسؤولية الكاملة عن الأمن". وأقرت الخطة الانتقالية، التي نُشرت في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٨، بضرورة توثيق التعاون بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والأمم المتحدة والشركاء الدوليين. وفي الوقت الذي يمثل فيه إعداد نهج تدريجي شامل للمرحلة الانتقالية، ابتداء من كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، تطورا إيجابيا، فإنه لم يتم الوفاء بالفعل، حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، بعدة مواعيد نهائية أصلية، بما في ذلك إنشاء مجالس الأمن الإقليمية.

١١٧ - وأظهر إعداد تقييم للاستعداد التعبوي للجيش الوطني الصومالي، ونُشر هذا التقييم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، اعترافا غير مسبوق من الحكومة الاتحادية بسوء حالة الجيش الوطني الصومالي. والحكومة الاتحادية جديدة بالثناء لإجرائها عملية تقييم الاستعداد التعبوي، على الرغم من النتائج السلبية التي خلصت إليها.

قوات الأمن في مقديشو

١١٨ - تلقى فريق الرصد، على مدى فترة الولاية، تقارير عدة عن تشكيل قوات أمن جديدة في مقديشو. وتحدث معظم هذه التقارير إما عن قوة تحقيق الاستقرار في مقديشو (*Xasliinta*) أو عن كتيبة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر^(٩٨).

(٩٥) ما أُبلغ عنه من انخراط قوات الدراويش التابعة لبونتلاندا، التي كانت قد أُختيرت في البداية لإدماجها في الجيش الوطني الصومالي، في المواجهة مع صومالييلاند في توكاراك (انظر "النزاع بين صومالييلاند وبونتلاندا"، أدناه) يُظهر أيضا استمرار التحديات التي ينطوي عليها الإصلاح الشامل لقطاع الأمن.

(٩٦) كانت وحدة تتكون في الأصل من ١٣٥٠ جنديا، أُدمجت رسميا في الجيش الوطني الصومالي في كيسمايو في عام ٢٠١٥ (انظر S/2016/919، الفقرة ٥٢) لا تزال أيضا غير نشطة حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

(٩٧) رسالة ٢ تموز/يوليه ٢٠١٨ موجهة من مكتب رئيس جوبالاند إلى رئيس الحكومة الاتحادية محمد عبد الله محمد.

(٩٨) تُعرف كتيبة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر أيضا باسم قوة الدفاع الشعبي.

١١٩ - وقد شُكلت قوة تحقيق الاستقرار في مقديشو، في أيار/مايو ٢٠١٧، كقوة مؤقتة متخصصة في البداية تتألف من وحدات من الجيش الوطني الصومالي، وقوة الشرطة الصومالية، ووكالة الاستخبارات والأمن الوطنية^(٩٩). وأدرج فيها لاحقاً كذلك أفراد من حرس السجون. ولم يتمكن فريق الرصد من التأكد من تشكيلة هيكل قيادة القوة، حيث تلقى عدة روايات متباينة، وإن كانت المصادر تتفق على أن مكتب رئيس الوزراء يمارس السلطة النهائية عليها انظر أيضاً المرفق ٤-٢ (سري للغاية). ووفقاً لتقارير وردت في وسائط الإعلام، حُلّت قوة تحقيق الاستقرار في مقديشو في تموز/يوليه ٢٠١٨^(١٠٠).

١٢٠ - وانتشرت في أوائل عام ٢٠١٨ شائعات تتحدث عن إنشاء الحكومة الاتحادية قوة جديدة شبه عسكرية ورافق ذلك تداول وثائق (مزورة على الأرجح) على وسائل التواصل الاجتماعي. ووفقاً لما ذكره العديد من المصادر، منها مسؤولون أمنيون كبار سابقون وحاليون في مقديشو، جرى في البداية تدريب حوالي ٨٠٠ فرد في أكاديمية الشرطة في مقديشو، نُقلوا بعد ذلك إلى معسكر تدريب اللواء غوردن في أعقاب مغادرة قوات التدريب التابعة للإمارات العربية المتحدة (انظر "قاعدة اللواء غوردن العسكرية" أعلاه)^(١٠١). وبينما تفيد الوثائق التي استعرضها فريق الرصد بأن كتيبة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر دُمجت رسمياً في الجيش الوطني الصومالي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، أُبلغ الفريق بأن قيادتها ومراقبتها لا تزالان مستقلتين عن مقر قيادة الجيش الوطني الصومالي. ولم يتمكن الفريق من التأكد من تشكيلة هيكل قيادة الكتيبة، غير أن المصادر تتفق على أن مكتب الرئيس يمارس السلطة النهائية عليها.

١٢١ - وأرسل فريق الرصد رسالة إلى حكومة الصومال الاتحادية في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٨ يطلب فيها تفاصيل بشأن هيكل وقوام جميع قوات الأمن الموجودة في مقديشو، بما في ذلك مواقع الوحدات، والقيادة، وهيكل القيادة، وكذلك معلومات عن تدريب وتجنيد جميع أفراد قوات الأمن في مقديشو، بما في ذلك عدد المتدربين ومواقع الوحدات منذ أيار/مايو ٢٠١٧. وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، رد مكتب مستشار الأمن القومي بالقول إنه "لا توجد قوات جديدة في مقديشو"، وإن قوة الشرطة الصومالية هي المسؤولة عن الأمن في المدينة^(١٠٢).

١٢٢ - وفي حين أن تشكيل قوة تحقيق الاستقرار في مقديشو، وخاصة كتيبة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر الجديدة، قد يمثل مبادرة جديدة لمعالجة تفشي انعدام الأمن في مقديشو، فإن انعدام الشفافية أدى إلى

(٩٩) رسالة حكومة الصومال الاتحادية الموجهة إلى فريق الرصد بتاريخ ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧.

(١٠٠) انظر على سبيل المثال، "Cabdi Cade, 'Ciidanka Xasilinta Muqdisho oo la sheegay in Sharci daro ku dhisan yihiin' بنادير، ٨ تموز/يوليه ٢٠١٨. متاح على الرابط التالي: www.allbanaadir.org/ciidanka-xasilinta-muqdisho-oo-la-sheegay-sharci-daro-ku-dhisan-yihiin.

(١٠١) تتعلق الشواغل إزاء كتيبة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، على وجه الخصوص، بتجنيد مقاتليها، لا سيما وأنها تضم في صفوفها عدة أعضاء سابقين من الجماعتين المقاتلتين، الاتحاد الإسلامي وحركة الشباب. وبالإضافة إلى ذلك، هناك انطباع بوجود تحيز حسب المناطق في تجنيد أعضاء كتيبة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، ويرجع ذلك، حسب المزاعم، إلى سعي السلطة التنفيذية إلى التصدي لهيمنة قبيلتي أبغال وهبر غدر (المنتميتين إلى الحوية) على قوات الأمن في مقديشو وحولها. وقد استعرض الفريق وثائق لم يتم التحقق منها تشير إلى أن مكتب الرئيس قام، في منتصف ٢٠١٧، بإنشاء منتدى للزملاء الدينبيين المتصوفة بهدف دمج المزيد من قوات جماعة أهل السنة والجماعة الصوفية في الجيش الوطني الصومالي والترويج للمبادئ الصوفية على نطاق أوسع ضمن قوات الأمن، في محاولة للتصدي للتفسيرات المتشددة للإسلام التي تتبناها حركة الشباب وتنظيم الدولة الإسلامية.

(١٠٢) مراسلة حكومة الصومال الاتحادية الموجهة إلى فريق الرصد بتاريخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

انتشار التخمين والقلق بشأن النوايا الكامنة وراء القوة، وبشأن هياكل القيادة والتحكم الخاصة بها، ومدى دستوريتها^(١٠٣). وقد أدى أيضا مستوى الاهتمام والدعم غير المتناسب بوضوح الذي تعيره حكومة الصومال الاتحادية لهذه القوة إلى إثارة قلق إدارات الولايات الأعضاء في الاتحاد والشركاء الدوليين بشأن مدى التزام الحكومة الاتحادية بإصلاح قطاع الأمن على نحو أوسع نطاقا وتوطيد قوة الأمن الوطني^(١٠٤).

١٢٣ - وبلغت فريق الرصد أيضا ادعاءات بشأن وجود عناصر جديدة في وكالة الاستخبارات والأمن الوطنية وضلوع هذه العناصر في تخويف المعارضين السياسيين وفي تنفيذ اغتيالات في مقديشو. وترد معلومات إضافية عن أنشطة وكالة الاستخبارات والأمن الوطنية في مقديشو في المرفق ٤-٢ (سري للغاية).

دال - النزاع بين صومالييلاند وبونتالاند

١٢٤ - يشعر فريق الرصد بالقلق إزاء استمرار المواجهة المسلحة بين بونتالاند وصومالييلاند في منطقة سول المتنازع عليها^(١٠٥). وكانت توكرارك الواقعة على بعد ٧٥ كلم غرب عاصمة بونتالاند، غاروي، تخضع لسيطرة سلطات بونتالاند، منذ عام ٢٠٠٧، وكانت نقطة تفتيش أمني هامة تستخدمها الإدارة لتحصيل الإيرادات. وفي ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، انتشرت قوات أمن صومالييلاند في المنطقة الحدودية مع بونتالاند واجتاحت نقطة التفتيش الاستراتيجية في توكرارك^(١٠٦). وردت بونتالاند بحشد قواتها على المنطقة الحدودية. وطوال عام ٢٠١٨، عززت كلتا الإدارتين موقعهما العسكرية في المنطقة، على بُعد حوالي كيلومترين من بعضها البعض^(١٠٧). وقد أبلغت منظمات دولية عن وقوع عشرات الضحايا من كلا الجانبين وعن نزوح حوالي ٢ ٥٠٠ مدني نتيجة للمواجهة^(١٠٨).

(١٠٣) لاحظ فريق الرصد أيضا عدم اتضاح صورة قوات الأمن في مقديشو لدى العديد من الجهات الوطنية والدولية صاحبة المصلحة والشركاء الأمنيين الذين أجريت معهم مقابلات في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

(١٠٤) أكد فريق الرصد، عندما كان يستعرض سجلات توزيع الأسلحة في مستودع هالاني المركزي للأسلحة في آب/أغسطس ٢٠١٨، أن ما مجموعه ٧٩٨ بندقية هجومية من طراز AK وُزعت على كتيبة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر في الفترة من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه ٢٠١٨، وأن أفرادها تلقوا زيا جديدا مميّزا (انظر أيضا المرفق ١-٦ بشأن استخدام حركة الشباب لأزياء قوات الأمن الصومالية).

(١٠٥) تتنافس صومالييلاند وبونتالاند، منذ عام ١٩٩٨، من أجل السيطرة على إقليم سول وسناغ، ووقعت بينهما اشتباكات في عدة مناسبات.

(١٠٦) نفذ قوات صومالييلاند عملية الزحف هذه في أعقاب انتخاب رئيس صومالييلاند الجديد، موسى بيهي عبيدي، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، الذي كان برنامج الانتخابي يتضمن تعهدات بشأن أمن الحدود وانفصال صومالييلاند. وادعت إدارة صومالييلاند، إضافة إلى ذلك، أن تدخل حكومة الصومال الاتحادية في الآونة الأخيرة في شؤونها هو الذي تسبب في تعزيزاتها العسكرية في المنطقة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أوصت منظمة الطيران المدني الدولي بنقل المجال الجوي التابع لصومالييلاند إلى حكومة الصومال الاتحادية. وفي ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، قام وزير التخطيط والتنمية الاقتصادية في حكومة الصومال الاتحادية، جمال محمد حسن، بزيارة منطقة سناغ المتنازع عليها، بينما لمحت سلطات صومالييلاند إلى أن حكومة الصومال الاتحادية تنظر في إمكانية تشكيل ولاية عضو في الاتحاد من منطقتي سول وسناغ المتنازع عليهما. وقد حدث انتشار قوات صومالييلاند خلال الزيارة التي قام بها الرئيس محمد عبد الله محمد "فرماجو" إلى بونتالاند.

(١٠٧) أكدت إدارتا صومالييلاند وبونتالاند نشر قواتهما على نطاق واسع في منطقة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في هرجيسا في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

(١٠٨) مقابلة أجريت مع موظفين من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ في بوصاصو.

١٢٥ - وفي ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٨، أبلغ ممثل عن إدارة بونتلاندي فريق الرصد بأن صومالييلاند ستتحمل المسؤولية الكاملة عن أي قرار بتصعيد النزاع وأن بونتلاندي لن تكون على استعداد للدخول في مفاوضات إلا في حالة انسحاب قوات صومالييلاند بصورة أحادية من المنطقة^(١٠٩). وفي ١٤ أيار/مايو ٢٠١٨، اندلع النزاع مرة أخرى بين القوات المسلحة التابعة لكل من صومالييلاند وبونتلاندي؛ وتواصل تبادل طلقات المدفعية الثقيلة وتعزيزات القوات من الجانبين حتى نهاية أيار/مايو^(١١٠). ووردت تقارير عن حدوث مزيد من الاشتباكات وعن تزايد مفاجئ في القصف المدفعي بين القوات من الجانبين في ٢٢ حزيران/يونيه^(١١١).

١٢٦ - وقد أدى النزاع إلى تأجيل عدم الاستقرار، وتفاقم تشريد السكان المحليين، وأفسح المجال أمام حركة الشباب وتنظيم الدولة الإسلامية لترسيخ وجودهما في المنطقة. ففي ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨، على سبيل المثال، نفذت حركة الشباب هجوماً على قاعدة رئيسية في منطقة باري في بونتلاندي، مما أسفر عن وقوع ست ضحايا وانسحاب قوات بونتلاندي^(١١٢).

١٢٧ - وأوفدت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٨، بعثة وساطة مشتركة إلى صومالييلاند وبونتلاندي ركزت على الوقف الفوري للأعمال العدائية وتجريد المنطقة من السلاح^(١١٣). بيد أنه، في وقت كتابة هذا التقرير، لم تكن المواجهة قد حُلّت بعد.

هاء - اختلاس الموارد المالية

١٢٨ - على مدى فترة الولاية، أشادت المؤسسات المالية الدولية بحكومة الصومال الاتحادية لقيامها بتنفيذ إصلاحات مالية^(١١٤). غير أن حكومة الصومال الاتحادية لم تعالج الشواغل المتعلقة باختلاس الأموال التي أثارها فريق الرصد في مراسلة وجهت إليها في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٨.

١٢٩ - وقد قام فريق الرصد، بعد أن بلغته ادعاءات محددة بارتكاب اختلاس أموال في وزارات الموانئ والنقل البحري، والنقل، والطيران المدني، والأوقاف، وفي إدارة بنادير الإقليمية، بطلب نسخ من بيانات

(١٠٩) مقابلة أجريت مع عبد الناصر صوفي، مدير مكتب رئيس بونتلاندي، نيروبي، ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٨.

(١١٠) مقابلة هاتفية مع موظف من منظمة محلية غير حكومية، ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٨.

(١١١) تقرير أممي سري، ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

(١١٢) موقع "Somalia: Al-Shabab reportedly overran Puntland military base" من Garowe Online، ٦ شباط/فبراير ٢٠١٨. متاح على الرابط الشبكي التالي: www.garoweonline.com/en/news/puntland/somalia-al-shabab-reportedly-overran-puntland-military-base.

(١١٣) مقابلة أجريت مع موظف من منظمة دولية، أجريت في ١ آب/أغسطس ٢٠١٨.

(١١٤) انظر على سبيل المثال، النشرة الصحفية الصادرة عن صندوق النقد الدولي في ٦ تموز/يوليه ٢٠١٨: "IMF Management Completes the Second and Final Review under the Staff-Monitored Program for Somalia and IMF Managing Director Approves a Third Staff-Monitored Program". متاحة على الرابط التالي: www.imf.org/en/News/Articles/2018/07/06/pr18283-somalia-2nd-and-final-review-under-the-staff-monitored-program.

الحسابات ذات الصلة التي يحتفظ بها المصرف المركزي الصومالي ومن سجلات نظم المعلومات للإدارة المالية المتصلة بذلك.

١٣٠ - وفي ضوء ما بلغ فريق الرصد أيضا من حدوث مخالفات، فإنه التمس معلومات بشأن حالة جميع العقود والاتفاقات المبرمة مع عدد من الكيانات الخاصة المختلفة، وبشأن من يمتلك هذه الكيانات^(١١٥). والتمس الفريق أيضا معلومات محددة عن أي عقود أو اتفاقات أبرمتها حكومة الصومال الاتحادية بشأن تسجيل المواطنين، وبطاقات الهوية الوطنية، وإصدار التأشيرات وجوازات السفر.

١٣١ - وأخيرا، طلب فريق الرصد توضيحات بشأن الادعاءات التي تفيد بأن حكومة الصومال الاتحادية تنفق أموالا غير مدرجة في الميزانية. فعلى سبيل المثال، تلقى فريق الرصد من عدة أعضاء حاليين في البرلمان تقارير تفيد بأن جميع أعضاء البرلمان تلقوا من حكومة الصومال الاتحادية مدفوعات لا تتعلق بمرتباتهم قدرها ٥ ٠٠٠ دولار، في أواخر أيار/مايو، عقب تعيين الرئيس الجديد للبرلمان، محمد مرسال عبد الرحمن.

١٣٢ - وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، رد مكتب مستشار الأمن القومي على فريق الرصد زاعماً أنه سيتم اتخاذ ترتيبات للحصول على بيانات مكتب الإحصاءات المركزي في التاريخ والوقت المتفق عليهما بين الجانبين. ولم يجب عن أي من استفسارات الفريق المحددة^(١١٦).

المساءلة في الجيش الوطني الصومالي

١٣٣ - تشير الأدلة التي جمعها فريق الرصد إلى أن الاختلاس لا يزال راسخا في صفوف كبار ضباط الجيش الوطني الصومالي على الرغم من إجراء تغييرات عديدة في قيادة الجيش. وفي أعقاب إقالة عبد الله معلم نور في أيار/مايو ٢٠١٧، عُيّن الرئيس السابق لقسم النقل في الجيش الوطني الصومالي، محمد محمود حسين "غارابي"، رئيسا جديدا لقسم اللوجستيات في الجيش^(١١٧). وقد تزايدت الوثائق المالية التي تهدف إلى تسجيل نفقات الجيش الوطني الصومالي في ظل إدارة غارابي. بيد أن الوثائق المقدمة إلى فريق الرصد مشكوك في مصداقيتها. فعلى سبيل المثال، الوثائق التي تحاول إثبات استلام فرادى جنود الجيش الوطني الصومالي لمرتباتهم بُصمت عليها أمام أسماء آلاف من الأفراد بصمات أصابع متطابقة.

١٣٤ - انظر المرفق ٥-١ للمزيد من المعلومات بشأن نظام المساءلة في الجيش الوطني الصومالي.

(١١٥) كان من بين هذه الكيانات: شركة أجيكتو للتجارة العامة والتخليص (Agetco General Trading and Clearance)، وشركة Bukhari Logistics East Africa، وشركة Horn Logistics، وشركة كاسرام للتجارة (Kasram Trading Company)، وشركة Kulmiye General Services، وشركة M&T Solutions، وشركة Perkins Logistics، وشركة Riverside Holdings، وشركة Safari Security Service، ومجموعة الشركات Shabeel، وشركة Shirkadda Sahal، ومجموعة SKA الدولية، وشركة Smart General Services.

(١١٦) مراسلة حكومة الصومال الاتحادية الموجهة إلى فريق الرصد بتاريخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

(١١٧) أبلغ فريق الرصد في السابق عن تورط عبد الله معلم وإدارة اللوجستيات في الجيش الوطني الصومالي في عملية اختلاس، وذلك في الوثيقة S/2015/801، المرفق ٣-١ (سري للغاية)، والوثيقة S/2016/919 المرفق ٢، والوثيقة S/2017/924، الفقرات ٧٣-٧٧.

واو - القرصنة البحرية

١٣٥ - في حين شهدت القرصنة البحرية في الصومال تراجعاً نسبياً على مدى فترة الولاية، لا تزال تُشن هجمات متفرقة على السفن. ففي ١٧ و ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، على سبيل المثال، قام ستة أفراد على متن زورق سريع انطلق من سفينة أم بمحوم على سفينتين، هما السفينة التجارية *Ever Dynamic* وسفينة الصيد *Galerna III*، دون أن يفلحوا في اختطافهما، وحدث ذلك على بعد حوالي ٥٣٠ إلى ٦٣٠ كيلومتراً، على التوالي، من الجنوب الشرقي لمقديشو. وفي وقت لاحق، ألقت القوة البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي القبض على القراصنة وقامت بتسليمهم إلى سلطات سيشيل للمحاكمة.

١٣٦ - وفي خطوة غير معتادة، شن القراصنة هجماً انطلقاً من ميركا في منطقة شيبلي السفلى، وهي منطقة لم تكن تُستخدم في السابق كقاعدة لعمليات القرصنة. بيد أن تحقيق فريق الرصد في الحادث، بما في ذلك المقابلات مع المشتبه في ضلوعهم في القرصنة، كشف عن عملية غير معقدة لا تعكس أي تطور في أساليب القرصنة ولا تظهر وجود أي صلات بالمنظمات المتطرفة^(١١٨).

١٣٧ - وفي ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٨، اقتربت ثلاثة زوارق صغيرة من ناقلة المواد الكيميائية *Leopard Sun MT* وأطلقت النار عليها، على بعد ١٦٥ كيلومتراً قبالة ساحل وسط الصومال. ورد فريق الأمن المسلح الخاص على متن الناقلة بإطلاق النار، مما دفع القراصنة إلى إيقاف الهجوم. وتشير المعلومات الواردة إلى فريق الرصد إلى احتمال ضلوع زعيم القراصنة محمد عثمان محمد "جافانجي" في الهجوم^(١١٩). وجافانجي، الذي تم توثيق أنشطته في عدة تقارير سابقة للفريق، يحتفظ حالياً بإحدى الميليشيات النشطة حول بلدة هوبيو، في منطقة مدق^(١٢٠).

خفر سواحل جلمدج

١٣٨ - عاين فريق الرصد، خلال زيارة قام بها إلى المياه الساحلية لهوبيو في الفترة من ٩ إلى ١٤ أيار/مايو ٢٠١٨، دورة تدريبية لخفر سواحل جلمدج، وهو مشروع تنفذه وكالة تابعة للأمم المتحدة. وبالنظر إلى ضعف سيطرة إدارة جلمدج على منطقة هوبيو، وأهمية الموقع باعتباره محوراً لعمليات القرصنة^(١٢١)، يشعر الفريق بالقلق من أن تدريب خفر السواحل في جلمدج قد يكون إعداداً لجيل قادم من قراصنة البحر^(١٢٢).

١٣٩ - وخلال التدريب الذي عاينه فريق الرصد، لم يكن أي من أسماء المتدربين الخمسة عشر، باستثناء اسم قائد الوحدة، مطابقاً للأسماء الموجودة في القائمة التي أعدتها وكالة الأمم المتحدة، مما يثير الشك في عملية الفحص والمساءلة ضمن البرنامج. ويساور فريق الرصد القلق من أن المرحلة الثانية من المشروع

(١١٨) مقابلات أجريت مع ثلاثة من أفراد عصابة القراصنة في فكتوريا، سيشيل، ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨.

(١١٩) مقابلة أجريت في مقديشو مع محلل أمني خاص يتخذ من الصومال مقراً له، ٨ أيار/مايو ٢٠١٨، ومع ضابط أمن يتخذ من جلمدج مقراً له، ٢ آب/أغسطس ٢٠١٨.

(١٢٠) انظر S/2013/413، و S/2014/726، و S/2015/801، و S/2016/919، المرفق ١-٤.

(١٢١) بالإضافة إلى الأنشطة الجارية لمحمد عثمان محمد "جافانجي" والميليشيات التابعة له، فإن كلا من رئيس "رابطة صيادي جلمدج" ونائبه قرصان سابق.

(١٢٢) من الموثق أن تجارب حرس السواحل ساهمت في تفاقم القرصنة في الصومال في الماضي القريب. انظر، على سبيل المثال، S/2015/801، المرفق ٢-٣.

تتوخى تزويد ”خفر سواحل جلمدج الحالي بسفن وغيرها من المعدات اللازمة“، وتدريب ٢٠٠ فرد إضافي من أفراد الوحدة^(١٢٣).

١٤٠ - وأبلغ ممثل لوكالة الأمم المتحدة فريق الرصد بأن التدريب المقدم ونوع الزوارق التي تعتمده الوكالة توفيرها لخفر سواحل جلمدج لا يلائمان أنشطة القرصنة بسهولة. وأوضح العناية الواجبة التي بذلتها الوكالة على الرغم من صعوبة تنفيذ ذلك في بيئة جلمدج، وشدد على أهمية مشروع خفر السواحل في تحقيق مستوى من الأمن في منطقة الساحل الصومالي التي ينعدم فيها القانون ويعمل فيها القراصنة في مأمن من العقاب^(١٢٤).

رابعاً - انتهاكات القانون الدولي الإنساني

ألف - حركة الشباب المجاهدين (حركة الشباب)

١٤١ - في الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٨، أبلغ كل من الفريق المعني بحقوق الإنسان والحماية التابع لبعثة الأمم المتحدة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن وقوع ١٩٣ إصابة في صفوف المدنيين (ما بين قتل وجرح) على يد جميع الأطراف في الصومال. وكانت حركة الشباب المسؤولة عن أكبر عدد من هذه الهجمات ضد المدنيين خلال فترة الولاية؛ فقد نُسبت إليها المسؤولية عن أكثر من ٥٠٠ (أو قرابة ٧٠ في المائة) من هذه الإصابات، بما في ذلك ٩٨٩ إصابة (٥٨٢ قتيلاً و ٤٠٧ جرحى) أسفر عنها الهجوم الذي وقع في مقديشو في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧^(١٢٥).

١٤٢ - وواصلت حركة الشباب تطبيق عقوبات لاإنسانية ومهينة على المدنيين في المناطق الخاضعة لسيطرتها، بما في ذلك بتر الأطراف، والجلد، وقطع الرؤوس، وعمليات الإعدام العلنية.

١٤٣ - وفي المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، واصلت حركة الشباب حملة اغتيالاتها للمدنيين، التي تستهدف بشكل خاص الموظفين الحكوميين وأوساط الأعمال التجارية وشيوخ القبائل والزعماء الدينيين^(١٢٦)، والأشخاص المتهمين بالتعاون مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال^(١٢٧).

(١٢٣) مقترح التمويل الموجه من وكالة الأمم المتحدة إلى الصندوق الاستئماني الدولي لدعم مبادرات الدول لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، تموز/يوليه ٢٠١٧.

(١٢٤) مراسلة بالبريد الإلكتروني من وكالة تابعة للأمم المتحدة، ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

(١٢٥) أبلغ مشروع البيانات المتعلقة بمواقع وأحداث النزاعات المسلحة عن مصرع ١٤٠٠ مدني في الفترة من ٣١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ إلى آب/أغسطس ٢٠١٨، وقد نُسبت المسؤولية عن ٧٠ في المائة (٩٨٠) منها إلى حركة الشباب. ويتباين هذا الرقم تبايناً حاداً مع عدد وفيات المدنيين التي نُسبت المسؤولية عنها إلى حركة الشباب في السنة السابقة، والبالغ عددها ٣٥٦، وفقاً للمشروع (انظر www.acleddata.com).

(١٢٦) على وجه الخصوص من شارك منهم في العملية الانتخابية الاتحادية المنظمة في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧.

(١٢٧) لاحظ فريق الرصد أيضاً، خلال الولاية الحالية، زيادة حادة في الاغتيالات التي يقوم بها تنظيم الدولة الإسلامية (انظر ”حملة الاغتيالات“ أعلاه).

تجنيد الأطفال

١٤٤ - واصلت حركة الشباب، على مدى فترة الولاية، تجنيد الأطفال قسرا في المناطق الخاضعة لسيطرتها في جنوب ووسط الصومال. وفي آد، بمنطقة مُدق، على سبيل المثال، هاجمت حركة الشباب المدنيين عندما رفضوا التجنيد القسري للأطفال. وبالمثل، في مقاطعة أفجويي، بمنطقة شيبيلي السفلى، هاجمت حركة الشباب جماعة باناني لرفضها محاولات تجنيد الأطفال وقامت الحركة لاحقا بتدمير قرية الجماعة والمزارع المحيطة بها^(١٢٨).

١٤٥ - وفي أوائل عام ٢٠١٨، أنقذت قوات الأمن الصومالية عددا من الأطفال المحتجزين لدى حركة الشباب. وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، على سبيل المثال، أنقذ ٣٦ طفلا من أسر حركة الشباب في مقاطعة ونلوي بمنطقة شيبيلي السفلى، وأرسلوا إلى مركز لإعادة التأهيل في مقديشو. وبالمثل، في ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٨، نُقل أطفال كانوا ملتحقين بمدرسة دينية تابعة لحركة الشباب في منطقة بيدوا إلى مرافق إعادة التأهيل في مدينة بيدوا.

باء - القوات الاتحادية والإقليمية

احتجاز الأطفال وتعذيبهم وإعدامهم في بونتلاندا

١٤٦ - وثق فريق الرصد، خلال فترة الولاية، احتجاز الأطفال وتعذيبهم وإعدامهم من دون محاكمة في بونتلاندا على يد قوات بونتلاندا، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ في غاروي، حوكم ٤٠ طفلا - جندتهم حركة الشباب من أجل شن هجوم برمائي فاشل على بونتلاندا في آذار/مارس ٢٠١٦ (انظر S/2016/919، المرفق ١-٤) أمام محاكم عسكرية إقليمية وحُكم عليهم بالسجن لمدد متفاوتة يصل بعضها إلى السجن المؤبد^(١٢٩). ونُقل بعد ذلك الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٥ عاما من سجن غاروي إلى مركز لإعادة التأهيل في غاروي. وفي ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٨ منح رئيس بونتلاندا، عبد الولي محمد علي "غاس" عفوا كاملا لجميع الأطفال الأربعة والثلاثين^(١٣٠)، وسمح بنقل من تبقى منهم من السجن إلى مركز لإعادة التأهيل.

١٤٧ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٧، في بوصاصو، احتُجز سبعة أطفال بتهمة الضلوع في اغتيال ثلاثة مسؤولين كبار في بونتلاندا وتعرضوا للتعذيب على يد أفراد قوات الأمن التابعة لبونتلاندا. وفي وقت لاحق، أعدمت فصيلة إعدام رميا بالرصاص خمسة من هؤلاء السبعة في ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧، بعد محاكمتهم أمام محكمة عسكرية؛ ولم تُسلّم جثثهم لأهاليهم ولا يزال مكان وجودها غير معروف حتى وقت كتابة هذا التقرير. وفي وقت تقديم التقرير، كان الطفلان المتبقيان يقضيان عقوبة بالسجن المؤبد.

(١٢٨) في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨، وجه ممثلو جماعة باناني مراسلة إلى فريق الرصد، وبعثة الأمم المتحدة، ومقر قيادة القطاع ٣ لبعثة الاتحاد الأفريقي، يطلبون فيها الحماية من حركة الشباب.

(١٢٩) مقابلات أجريت مع موظفي المنظمات الدولية ومع المحامين الذين يمثلون الأطفال في غاروي، نيسان/أبريل ٢٠١٨. وفي

٢٤ نيسان/أبريل، نقل فريق الرصد شواغله إلى وزير العدل في بونتلاندا، صلاح حبيب حاجي جاما.

(١٣٠) في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٨، هرب ستة من الأطفال من مركز إعادة التأهيل.

١٤٨ - وحتى وقت إعداد هذا التقرير، لم يتلق فريق الرصد رداً على الرسالة التي أرسلها إلى إدارة بونتلاندا في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ لطلب تأكيد بشأن الوقائع والملايسات التي جرى فيها إعدام الأطفال، وكذلك الخطوات المتخذة للتحقيق فيها.

١٤٩ - انظر المرفق ٦-١ (سري للغاية) للحصول على مزيد من المعلومات بشأن احتجاز الأطفال وتعذيبهم وإعدامهم في بونتلاندا.

التعذيب والإعدام على يد الجيش الوطني الصومالي في براوي بمنطقة شيلي السفلى

١٥٠ - في ٥ أيار/مايو ٢٠١٨ تعرض رجلان متهمان بزرع جهاز متفجر يدوي الصنع في براوي للتعذيب ثم الإعدام، ويُقال إن ذلك تم بأمر من أحد قادة الجيش الوطني الصومالي، وبحضور مسؤولين كبار من حكومة الصومال الاتحادية. ويتضح من معاناة جثث الضحايا أن أسنان الرجلين قد كُسرت وأن أحدهما قد فُكَّت عيناه فيما يبدو^(١٣١). واحتجز الجيش الوطني الصومالي، في ٦ آب/أغسطس، قائد الشرطة الذي قام بالتحقيق في ذلك الحادث لاحقاً، وتعرض للتعذيب وُضع قيد الإقامة الجبرية، ولا يزال يخضع لها حتى تاريخ كتابة هذا التقرير.

١٥١ - وفي ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٨، أرسل فريق الرصد رسالة إلى الحكومة الاتحادية يطلب فيها معلومات عن الحادث والخطوات المتخذة للتحقيق في هذه الادعاءات، لكنه لم يتلق أي رد.

١٥٢ - ويرد المزيد من التفاصيل بشأن هذه القضية في المرفق ٦-٢ (سري للغاية).

المحتجزون وعمليات الإعدام في سياق النزاع بين صومالييلاند وبونتلاندا

١٥٣ - أسفر النزاع بين صومالييلاند وبونتلاندا، الذي يتمحور حول بلدة توكارك (انظر "النزاع بين صومالييلاند وبونتلاندا" أعلاه)، عن إلقاء القبض على مقاتلين من كلا الطرفين واحتجازهم^(١٣٢). وفي وقت تقديم التقرير، كانت بونتلاندا تحتجز ثلاثة مقاتلين من قوات الأمن التابعة لصومالييلاند، وكانت صومالييلاند تحتجز ١٤ مقاتلاً من قوات الأمن التابعة لبونتلاندا. وكان سبعة من جنود بونتلاندا هؤلاء يتلقون العلاج في هرجيسا، في حين تم تحويل السبعة المتبقين إلى سجن هرجيسا^(١٣٣)، حيث يُسمح لأسرهم بزيارتهم دون قيود وفقاً لما أفاد به رئيس صومالييلاند^(١٣٤). ومع ذلك، تلقى فريق الرصد شهادات

(١٣١) تقرير تحقيق أجرته منظمة دولية، ١٥ أيار/مايو ٢٠١٨.

(١٣٢) تعتبر صومالييلاند أن المحتجزين أسرى حرب، حيث يمثل موقفها في أن النزاع يحدث بين دولتين مستقلتين (هما صومالييلاند والصومال). وبما أن صومالييلاند غير معترف بها كدولة، فإن اتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩ بشأن معاملة أسرى الحرب لا تنطبق، وينبغي اعتبار أي مقاتل يلقى القبض عليه "محتجزاً".

(١٣٣) رسالة إلكترونية من موظف في منظمة غير حكومية مقرها في هرجيسا، ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٨؛ ورسالة إلكترونية من موظف في منظمة دولية في غاروي، ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٨؛ ومقابلة عبر الهاتف مع موظف في منظمة دولية في غاروي، ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٨.

(١٣٤) Somaliland Informer, "Somaliland government applauded for treating Somalia's POW in a humane manner" ٥ تموز/يوليه ٢٠١٨. متاح على الموقع الشبكي التالي: <https://somalilandinformers.net/2018/07/05/somaliland-government-applauded-for-treating-somalias-pow-in-a-humane-manner>

تفيد بأن مقاتلين من بونتالاند تعرضوا للتعذيب والقتل على يد قوات الأمن في صومالييلاند في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٨، انتقاما لمقتل قائد من صومالييلاند^(١٣٥).

١٥٤ - وحتى وقت إعداد هذا التقرير، لم يتلق الفريق ردا على الرسالة التي أرسلتها إلى إدارة صومالييلاند في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، يطلب فيها توضيح ملابسات المزاعم التي تفيد بتعرض المحتجزين الأربعة من بونتالاند للتعذيب والإعدام، وتفصيل عن الخطوات التي اتخذت، إن وجدت، للتحقيق في هذه الادعاءات.

حالات الإخلاء القسري والتشرد

١٥٥ - وثق فريق الرصد، على مدى فترة ولايته، عدة حالات إخلاء قسري للمشردين داخليا: في مقديشو، وبيدوا، وبوصاصو، وغالكعيو وفي المناطق المتضررة من النزاع الدائر بين صومالييلاند وبونتالاند في منطقة سول.

١٥٦ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٨، استخدمت قوات الأمن التابعة لحكومة الصومال الاتحادية جرافات بولدوزر لإخلاء عدة مخيمات تؤوي المشردين داخليا في حي كادحا في مقديشو، مما أسفر عن إخلاء قسري لحوالي ٣٠٠٠ أسرة^(١٣٦). وفي تموز/يوليه ٢٠١٨، أسفرت عمليات الإخلاء القسري عن مقتل ثلاثة مدنيين في سينكا ديري الواقعة على الطريق من مقديشو إلى أفجويي، عندما أطلقت قوات الأمن النار على المتظاهرين.

١٥٧ - وفي ٦ شباط/فبراير ٢٠١٨، أخلت سلطات بونتالاند قسرا ٣١ من أسرى المشردين داخليا في مخيم للمشردين داخليا في حي فارجانو في بوصاصو. وتفيد التقارير بأن عمليات الإخلاء نُفذت بهدف إيجاد مكان يمكن فيه تفريغ بضائع مركب شرعي تجاري كان يمر بالقرب من المخيم في ٥ شباط/فبراير^(١٣٧).

١٥٨ - وقد أدى النزاع المسلح بين بونتالاند وصومالييلاند إلى تشريد حوالي ٢٥٠٠ مدني في توكرارك والقرى المحيطة بها - بما في ذلك جودجايوي، وفاليديالي، وهيكلو، وبوكام، وكامباده - في منطقة سول^(١٣٨).

(١٣٥) مقابلات عبر الهاتف مع موظف في منظمة دولية في غاروي، ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٨. واستنادا إلى موجز للتقارير الطبية التي أعدها مستشفى في غاروي، وحصل عليه فريق الرصد، فإن الجثث كانت تبدو عليها علامات تدل على التعذيب والتكبل وإطلاق النار من مسافة قريبة.

(١٣٦) صور مرسلة من السواتل التقطت في الفترة بين ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ و ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ تبين حجم عمليات الإخلاء. انظر أيضا برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) والمجلس النرويجي للاجئين، "Eviction Trend Analysis"، ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٨. متاح على الموقع الشبكي التالي: www.nrc.no/resources/reports/eviction-trend-analysis.

(١٣٧) استنادا إلى منظمات دولية عاملة في بوصاصو، قدمت سلطات بونتالاند عرضا بنقل المشردين داخليا المتضررين إلى منطقة نائية ينعدم فيها الأمن والمرافق الصحية، الأمر الذي رفضه المشردون داخليا.

(١٣٨) منظمة Steadfast الخيرية، "Tukaraq conflict update"، ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٨.

جيم - القوات الدولية

بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

١٥٩ - انخفضت الإصابات في صفوف المدنيين التي تتحمل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال المسؤولية عنها مقارنة بالولايات السابقة^(١٣٩). وسجل الفريق المعني بحقوق الإنسان والحماية التابع للبعثة ١٢ حادثاً تعرض فيها مدنيون لإصابات تُسبب المسؤولية عنها إلى قوات البعثة في الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٨^(١٤٠). وشمل ذلك وفاة أحد المدنيين عقب قصف بعثة الاتحاد الأفريقي مناطق بالقرب من بولوبرتي بمنطقة هيران في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، وحادثاً في بلدة أفاادو، بمنطقة جوبا السفلى في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ أُطلقت فيه النار على امرأة كان يُعتقد خطأً أنها مقاتلة من حركة الشباب^(١٤١).

١٦٠ - ولعل من الأسباب التي ساهمت في الحد من وقوع خسائر في صفوف المدنيين استمرار تراجع العمليات الهجومية التي شنتها بعثة الاتحاد الأفريقي الرئيسية أثناء فترة الولاية، وتنفيذ التدابير الموصى بها في إطار سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة للأمم المتحدة^(١٤٢). وأخير ممثل عن الوحدة المعنية بالحماية وحقوق الإنسان والشؤون الجنسانية التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي فريق الرصد بأن البعثة قد عززت تدابير المساءلة عن الحوادث التي تقع فيها إصابات في صفوف المدنيين بإجراء تحقيقات في مدى الامتثال للالتزامات الدول المشاركة بموجب القانون الدولي الإنساني ومن خلال الخلية المعنية بمحصر الخسائر في صفوف المدنيين وتحليلها والاستجابة لها^(١٤٣).

الغارات الجوية التي تنفذها القوات الدولية

١٦١ - لاحظت وكالات الأمم المتحدة وقوع عدد من الحوادث سُجلت فيها إصابات في صفوف المدنيين على الأرجح بسبب الغارات الجوية والهجمات الأرضية التي نفذتها القوات الدولية. ففي الفترة ما بين ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ و ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٨، نفذت الولايات المتحدة ٣١ غارة جوية

(١٣٩) أبلغ فريق الرصد عن وقوع ٨٨ حالة وفاة في الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٧ في تقريره السابق (S/2017/924، الفقرة ١٩٤).

(١٤٠) فيما يتعلق ببعض الضحايا، لم يتمكن فريق الرصد من التحقق من عمل القوات وقتها في إطار بعثة الاتحاد الأفريقي أو تحت قيادة وسيطرة وطنيتين.

(١٤١) الموجزات الشهرية الصادرة عن الفريق المعني بحقوق الإنسان والحماية التابع لبعثة الأمم المتحدة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ إلى تموز/يوليه ٢٠١٨؛ ومراسلات البريد الإلكتروني ومقابلات عبر الهاتف مع موظف في بعثة الاتحاد الأفريقي، ١٥ و ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٨.

(١٤٢) تشمل هذه التدابير قواعد الاشتباك الخاصة بالعنصر العسكري لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال؛ وإجراءات التشغيل الموحدة للتعامل مع الأشخاص المحتجزين في الصومال من قبل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال؛ وسياسة الحيلولة دون وقوع حوادث؛ وتوجيهات قادة القوات بشأن حماية المدنيين والامتثال للقانون الدولي الإنساني؛ والتدريب السابق للنشر وتعميم قواعد اشتباك ممثلة لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني.

(١٤٣) اجتماع مع الوحدة المعنية بالحماية وحقوق الإنسان والشؤون الجنسانية التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي، ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٨، مقديشو. بيد أن فريق الرصد لا يزال قلقاً بشأن فعالية الخلية المعنية بمحصر الخسائر في صفوف المدنيين وتحليلها والاستجابة لها بوصفها آلية رصد، بالنظر إلى استمرار انعدام الشفافية في تنفيذها.

أقرت بما علناً ضد حركة الشباب وتنظيم الدولة الإسلامية^(١٤٤). ووثق مكتب الصحفيين المحققين، وهو منظمة ترصد الغارات الجوية التي تنفذها الولايات المتحدة في جميع أنحاء العالم، ما يصل إلى خمس وفيات في صفوف المدنيين نتيجة لهذه الغارات الجوية؛ بيد أنه تعذر على فريق الرصد التحقق بصورة مستقلة من هذا الرقم^(١٤٥). وأجرت الدول الأعضاء المجاورة عدداً غير مؤكد من الغارات الجوية في الصومال خلال فترة الولاية.

عملية برير في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧

١٦٢ - في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٧، نفذ الجيش الوطني الصومالي وقوات الولايات المتحدة هجوماً أرضياً على مزرعة قرب قرية برير بمنطقة شيبلي السفلى، مما أسفر عن مقتل طفلين، وربما مدنيين آخرين. ووجدت في مسرح العملية أغلفة رصاصات من عيار ٥٥×٥،٥٦ ملم، وهي تتسق مع ذخيرة مصنوعة في الولايات المتحدة. وترد دراسة حالة إفرادية عن هذا الحادث في المرفق ٦-٣.

دال - عرقلة إيصال المساعدات الإنسانية

حركة الشباب

١٦٣ - على مدى فترة الولاية، واصلت حركة الشباب عرقلة إيصال المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء جنوب ووسط الصومال. وفي المناطق الواقعة تحت سيطرة حركة الشباب، ظلت أنشطة المنظمات الإنسانية مقيدة أو محظورة كلياً، باستثناء أنشطة منظمة الإحسان التابعة لهذه الحركة.

١٦٤ - وتعرضت للضرر بشكل خاص المنظمات التي تقدم المساعدات في مجال الصحة. ومُنعت حملات التطعيم من الوصول إلى المجتمعات المحلية في جوبا الوسطى، عقب ادعاءات من حركة الشباب مفادها أن الأدوية تتسبب في العجز الجنسي وهي حرام؛ وأُثِّمَت المنظمات التي تقدم الخدمات الصحية من الباب إلى الباب في المنطقة بجمع المعلومات عن الحركة، فُمُنعت^(١٤٦). وُثِّبَت اللوازم الطبية أيضاً من المرافق الصحية المحلية خلال غارات شنتها حركة الشباب^(١٤٧).

١٦٥ - ووثقت منظمة دولية خمسة حوادث على الأقل في الفترة بين تموز/يوليه ٢٠١٧ وشباط/فبراير ٢٠١٨، نُهب فيها مهاجمون مسلحون - من حركة الشباب على الأرجح - أماكن عمل الجهات الشريكة المنفذة، فاستولوا على مواد بما في ذلك أقراص تنقية المياه، والصابون، ومخزونات الأغذية العلاجية

(١٤٤) يستند هذا الرقم إلى النشرات الصحفية الصادرة عن قيادة الولايات المتحدة في أفريقيا، المتاحة على الرابط التالي: www.africom.mil/media-room/press-releases.

(١٤٥) مكتب الصحفيين المحققين، "US strikes in Somalia, 2007 to present"، متاح على الرابط التالي: https://docs.google.com/spreadsheets/d/1-LT5TVBMy1Rj2WH30xQG9nqr8-RXFVvzJE_47NlpeSY/edit#gid=859698683 (اطلع عليه في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨).

(١٤٦) مقابلة مع موظف من منظمة دولية في مقديشو، ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٨؛ ومقابلة مع موظف من منظمة دولية في نيروبي، ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

(١٤٧) على سبيل المثال، نُهبت مخزونات أحد المستشفيات المحلية في قرية ضيف في جوبا السفلى خلال الفترة الوجيزة التي سيطرت فيها حركة الشباب على البلدة في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. رسالة إلكترونية من موظف في منظمة دولية، ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٨.

الجاهزة للاستعمال، وصهاريج المياه، والمعدات المكتبية والأثاث^(١٤٨). وتلقى فريق الرصد تقارير مماثلة من عدة مجتمعات محلية، بما في ذلك في منطقة جوبا السفلى، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ عندما سرقت حركة الشباب الإمدادات الغذائية ودمرت ثلاث مضخات مياه متبرع بها منذ فترة قصيرة^(١٤٩).

العقبات البيروقراطية

١٦٦ - على الصعيد الاتحادي، أصبحت استدامة المساعدة الإنسانية الحيوية مهددة بسبب عدم وجود إطار تنظيمي واضح للمساعدة الإنسانية في الصومال، واعتماد وزارة التخطيط والاستثمار والتنمية الاقتصادية التابعة للحكومة الاتحادية نهجاً مثيراً للجدل تجاه المنظمات غير الحكومية. ففي ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٨، في اجتماع تشاوري للمديرين القطريين منظم بالتعاون مع اتحاد المنظمات غير الحكومية في الصومال، أبلغ الوزير جمال محمد حسن المشاركين أن الحكومة الاتحادية قررت أن جميع المنظمات الدولية غير الحكومية يجب أن يكون لها مقر رسمي داخل الصومال بحلول نهاية السنة أو ستعرض للشطب^(١٥٠). وإذا نُفذ هذا القرار، وبالنظر إلى ارتفاع التكاليف والآثار الأمنية المترتبة عنه، فربما يؤدي إلى انسحاب كثير من المنظمات الدولية غير الحكومية من الصومال، مما يعوق إيصال المساعدات الإنسانية إلى السكان المدنيين.

١٦٧ - وأثر نزاع صوماليلاند مع الحكومة الاتحادية على نهجها تجاه المنظمات المسجلة بصفتها منظمات غير حكومية "محلية" و/أو منظمات ذات علاقات وثيقة مع الحكومة الاتحادية^(١٥١). وفي ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٨، ألغى وزير التخطيط في صوماليلاند رخص ست منظمات للمعونة الإنسانية يقع مقرها في هرجيسا، فمنع بذلك أنشطتها في صوماليلاند^(١٥٢).

الهجمات على العاملين في المجال الإنساني

١٦٨ - في الفترة بين كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس ٢٠١٨، سجلت المنظمة الدولية غير الحكومية 'International NGO Safety Organisation' ٣٤ هجوماً على عاملين في المجال الإنساني، معظمهم من العمال المحليين^(١٥٣). ففي ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٨، على سبيل المثال، قُتل موظف لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر، هو السيد عبد الحفيظ يوسف إبراهيم، في هجوم بالأجهزة المتفجرة اليدوية

(١٤٨) تقرير وارد من منظمة دولية إلى فريق الرصد عن حالات النهب من جانب حركة الشباب، ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٨.

(١٤٩) في نيسان/أبريل ٢٠١٨، نُهبت حركة الشباب الإمدادات الغذائية عند نقطة تفتيش بالقرب من قرية ياهو، على بُعد ٤٠ كيلومتراً جنوب بوصاصو، منطقة باري.

(١٥٠) رسالة مؤرخة ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ موجهة من جمال محمد حسن إلى المنظمات الدولية غير الحكومية.

(١٥١) رسالة موجهة بالبريد الإلكتروني من موظف في منظمة غير حكومية في هرجيسا، ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٨.

(١٥٢) الوكالات الست المعنية هي: منظمة شريان الحياة في صوماليلاند (Somaliland Lifeline Organization)؛ ومؤسسة جوبا (Juba Foundation)؛ والمنظمة الإنمائية هيميلو (Himilo Organization for Development)؛ ومنظمة المعونة الإنمائية (Active in Development Aid)؛ ومنظمة العمل للإغاثة والتنمية في الصومال (Somali Relief and Development)؛ والوكالة من أجل السلام والتنمية (Agency for Peace and Development). وعلى الرغم من أن الإجراء المتخذ ضد المنظمات غير الحكومية يشير إلى زيادة تسييس المساعدات الإنسانية في صوماليلاند، يدرك فريق الرصد أيضاً أن المنظمات غير الحكومية الأخرى الموجودة في صوماليلاند التي تتنافس على التمويل من الجهات المانحة ضغطت من أجل إبعاد المنظمات المعنية. رسالة موجهة بالبريد الإلكتروني من موظف في منظمة غير حكومية في هرجيسا، ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٨.

(١٥٣) استناداً إلى تبويب للتحديثات الشهرية من منظمة International NGO Safety Organisation.

الصنع في مقديشو وهو يغادر مجمع اللجنة. وفي ١ أيار/مايو ٢٠١٨، قُتل موظف لدى منظمة الصحة العالمية على يد مسلحين مجهولي الهوية في سوق بكارة في مقديشو. وفي ٤ آب/أغسطس ٢٠١٨، أطلق مسلحون مجهولوا الهوية النار على موظف آخر لدى منظمة الصحة العالمية في لاسعانود، بمنطقة سول، فأصابوه بجروح.

١٦٩ - وفي ٢ أيار/مايو ٢٠١٨، يُزعم أن حارس أمن سابق في اللجنة الدولية للصليب الأحمر في مقديشو اختطف ممرضة ألمانية من مجمع اللجنة، وهذه أول عملية ناجحة لاختطاف مواطن أجنبي في الصومال منذ عام ٢٠١٤. وفي ٩ آب/أغسطس ٢٠١٨، يُزعم أن حركة الشباب اختطفت خمسة من العاملين في مجال تقديم المعونة، بين بيدوا وبلدة أوديني في منطقة باي، واقتادتهم إلى أماكن مجهولة^(١٥٤).

خامسا - انتهاكات الحظر المفروض على الفحم

ألف - الإنتاج والنقل والمخزونات

١٧٠ - استمر إنتاج الفحم على نطاق واسع خلال الولاية الحالية داخل منطقتي جوبا الوسطى وجوبا السفلى (انظر المرفق ٧-١ الشكل ١). وجمع مشروع إدارة المعلومات المتعلقة بالأراضي والمياه التابع لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة تقديرات إنتاج الفحم الصومالي الأكثر مصداقية، اعتماداً على تحليل الصور الساتلية. فقدر أن إنتاج الفحم بلغ ٣،٦ مليون كيس في عام ٢٠١٧، وأن ٨ ملايين من أشجار الأكاسيا قُطعت لإنتاج ١٦ مليون كيس من الفحم خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٧؛ وفي غضون فترة السنوات السبع هذه، يُقدر أنه تُقطع شجرة واحدة كل ٣٠ ثانية لإنتاج الفحم^(١٥٥).

١٧١ - ويُنقل الفحم براً من داخل جوبا الوسطى وجوبا السفلى إلى أماكن التخزين وميناءي بور غابو وكيسمايو. وعلى غرار السلع الأساسية الأخرى (انظر "التمويل المحلي" أعلاه)، يخضع الفحم خلال نقله لضرائب نقط التفتيش التي تفرضها حركة الشباب^(١٥٦). وخلال الولاية السابقة، قَدّر فريق الرصد أن الضريبة بلغت ٢،٥٠ دولار لكل كيس، وبذلك تدر نقط التفتيش لحركة الشباب ١٠ ملايين دولار على ٤ ملايين كيس من الفحم سنوياً (S/2017/924، الفقرات ٢٠٠ و ٢٠٤ و ٢٠٦). واستناداً إلى التقديرات الحالية التي تفيد أن ٣ ملايين كيس من الفحم تُصدر من الصومال، فحركة الشباب تجني ٧،٥ ملايين دولار سنوياً على الأقل من الضرائب المفروضة على الفحم في نقط التفتيش^(١٥٧).

(١٥٤) Halbeeg News, "Suspected Al-shabab militants abduct five aid workers in Bay region", 9 August 2018 <https://en.halbeeg.com/2018/08/09/suspected-al-shabab-militants-abduct-five-aid-workers-in-bay-region>.

(١٥٥) M. Bolognesi and U. Leonardi, Analysis of very high-resolution satellite images to generate information on the charcoal production and its dynamics in South Somalia from 2011 to 2017 technical report (Nairobi, Somalia Water and Land Information Management project of the Food and Agriculture Organization of the United Nations, 2018).

(١٥٦) وردت ادعاءات بأن حركة الشباب تواصل حظر تجارة الفحم في المناطق الخاضعة لسيطرتها على غرار ما قامت به في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦، لكن فريق الرصد لا يجد هذه الادعاءات ذات مصداقية بالنظر إلى كميات الفحم التي لا تزال تُنقل إلى أماكن التخزين وبالنظر إلى عدم وجود تقارير عن اشتباكات بين حركة الشباب وبين عمال الحرق والتجار.

(١٥٧) في رسالة إلى فريق الرصد مؤرخة ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٨، قدرت الحكومة الاتحادية الضريبة التي تفرضها حركة الشباب على الفحم في نقاط التفتيش بمبلغ ٥ دولارات لكل كيس. ويرى فريق الرصد أن هذا التقدير مرتفع جداً، لأن سعر الفحم

١٧٢ - ولا تزال المخزونات الموجودة في كيسمايو وبور غابو (١٢٥ كيلومترا إلى الجنوب الغربي من كيسمايو) مصدر صادرات الفحم غير المشروعة (انظر المرفق ٧-١، الشكلان ٢ و ٤). وتتفاوت أحجام المخزونات بتفاوت معدلات التراكم والاستنفاد (انظر المرفق ٧-١، الشكلان ٣ و ٥). وخلال رحلات بالطائرة العمودية بين ٢١ و ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٨، تأكد فريق الرصد بالمعينة أن المخزونين في الجنوب بالقرب من ميناء كيسمايو استُنفذا بدرجة كبيرة، ربما بسبب الصادرات في الآونة الأخيرة، في حين أن مخزون بور غابو كان ضخماً، ويُعزى ذلك ربما إلى تدفقات الفحم في الآونة الأخيرة من داخل البلد. وحاول الفريق زيارة مخازن الفحم والميناء خلال بعثة رسمية إلى ميناء كيسمايو، من ٢٢ إلى ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٨، لكنه لم يحصل على المساعدة من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وفقاً لما طلبه مجلس الأمن في الفقرة ٢٧ من القرار ٢٣٨٥ (٢٠١٧)^(١٥٨).

باء - عمليات التصدير والاستيراد وإعادة الشحن غير المشروعة

١٧٣ - لم تشهد المراكب الشراعية التي تغادر بور غابو وكيسمايو حركتها المعتادة في مجموعات صغيرة شهرياً، بل كانت تُحمّل بسرعة أكبر وتغادر في مجموعات أكبر خلال هذه الولاية. وسُجل تدفق ملحوظ من شهر إلى شهر في العدد الإجمالي للأكياس المصدرة؛ وشهد شهر شباط/فبراير ٢٠١٨ أكبر حجم للصادرات، فقد تجاوزت الصادرات ٦٠٠ ٠٠٠ كيس، في حين لم تصل إلى ٣٠٠ ٠٠٠ كيس في الأشهر الأخرى. وتراجع متوسط حجم شحنة المراكب الشراعية عموماً أيضاً على مدى فترة الولاية. وعموماً، يُقدّر فريق الرصد المعدل الحالي لصادرات الفحم من الصومال بـ ٣ ملايين كيس في السنة، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة الربع مقارنة بالولاية السابقة. وكشفت تحقيقات الفريق أن صادرات الفحم غير المشروعة تخضع لضرائب تفرضها إدارة جوبالاند بمعدل متوسط يفوق ٥ دولارات لكل كيس، مما يدر أكثر من ١٥ مليون دولار من الإيرادات السنوية لجوبالاند (انظر المرفق ٧-٢، (سري للغاية)). وبالنظر إلى سعر الجملة الذي وصل إلى ٥٠ دولاراً للكيس في الإمارات العربية المتحدة، في آب/أغسطس ٢٠١٨، تقدر القيمة السوقية الإجمالية لصادرات الفحم غير المشروعة بمبلغ ١٥٠ مليون دولار في السنة.

١٧٤ - وفي الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ إلى شباط/فبراير ٢٠١٨، كانت الغالبية العظمى من المراكب الشراعية المغادرة من الصومال والحملة بشحنات الفحم تفرغ حمولتها في ميناءي الدقم وشناس في عمان. وخلال هذه الفترة، وجه فريق الرصد أربع مراسلات رسمية إلى عمان قبل أن يتلقى رداً في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٨^(١٥٩). وبسبب قضية مركب الأزهر ٣ الذي رسا في ميناء الدقم محملاً بما مجموعه ٣٧ ٠٠٠ كيس من الفحم الصومالي في ٤ آذار/مارس ٢٠١٨، اضطرت سلطات عمان إلى تشديد إجراءاتها الجمركية وأجبر مهربي الفحم على إيجاد موانئ بديلة. وبالنظر إلى حجز كمية كبيرة من

في السوق يصل إلى ٩-١٠ دولارات لكل كيس في بور غابو وإلى ١٠-١١ دولاراً للكيس في كيسمايو. فإذا كان معدل الضريبة في نقطة التفتيش يصل إلى ٥ دولارات لكل كيس، لن يتبقى إلا ٤-٦ دولارات لكل كيس لتغطية تكاليف الإنتاج والنقل المحلي والربح.

(١٥٨) طلب فريق الرصد المساعدة في رسالة موجهة إلى الاتحاد الأفريقي مؤرخة ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٨، وفي رسالتين وجههما إلى بعثة الاتحاد الأفريقي مؤرختين ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨ و ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٨.

(١٥٩) كانت الرسائل مؤرخة ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، و ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، و ٩ شباط/فبراير ٢٠١٨، و ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٨.

الحمولة من شاحنات متجهة إلى الإمارات العربية المتحدة، فذلك يشير أيضاً إلى وجود نمط أوسع نطاقاً يتجلى في إعادة تصدير الفحم من عمان إلى الإمارات العربية المتحدة والبلدان الأخرى في مجلس التعاون الخليجي، في ضوء محدودية الطلب عليه نسبياً في السوق العماني (انظر المرفق ٧-٧).

١٧٥ - واعتباراً من آذار/مارس ٢٠١٨ كانت أهم موانئ الوجهة الأولية للفحم الصومالي - بما في ذلك معظم المراكب الشراعية التي غادرت خلال طفرة الصادرات من الصومال في الشهر السابق - هي المنطقة الحرة كيش والمنطقة الحرة قشم في جمهورية إيران الإسلامية (انظر المرفق ٧-٤)^(١٦٠). وكانت العمليات تنطوي على استخدام شهادات منشأ مزورة من جزر القمر وكوت ديفوار وغانا لاستيراد الفحم الصومالي، وتغيير تغليف هذا الفحم من الأكياس العادية ذات اللون الأزرق المائل إلى الخضرة إلى أكياس بيضاء تحمل شارة "صنع في إيران". بعد ذلك، يعاد شحن الأكياس في مراكب شراعية أصغر حجماً تحمل علم جمهورية إيران الإسلامية، وتصلر إلى ميناء الحميرة في دبي، الإمارات العربية المتحدة، باستخدام شهادات منشأ مزورة تشير إلى أن جمهورية إيران الإسلامية هي "بلد إنتاج" الفحم. ولم تتواصل جمهورية إيران الإسلامية والإمارات العربية المتحدة بشكل جوهري مع فريق الرصد على الرغم من توجيه مراسلات لهما تعرب عن الشواغل بشأن إعادة شحن الفحم الصومالي^(١٦١).

جيم - شهادات المنشأ المزورة

١٧٦ - إن شهادات المنشأ المزورة هي أهم الوثائق المستخدمة لتيسير توريد الفحم الصومالي غير المشروع إلى الأسواق الأجنبية. وتوجد خمسة أنواع من شهادات المنشأ المزورة التي أكد فريق الرصد تداولها خلال فترة الولاية: جزر القمر وجمهورية إيران الإسلامية وغانامبيا وغانا وكوت ديفوار (انظر المرفق ٧-٥). وظهرت شهادات المنشأ من غامبيا للمرة الأولى خلال الولاية الحالية. أما استخدام شهادات المنشأ المزورة من كوت ديفوار وغانا فهو أسلوب مستمر من فترة الولاية السابقة. وظهرت مجدداً شهادات المنشأ المزورة من جزر القمر بعد أن توقف استخدامها خلال عام ٢٠١٧. وعادت شهادات المنشأ المزورة من جمهورية إيران الإسلامية في شكل جديد - وهو إعادة الشحن - مقارنة بالشكل الذي ظهرت به لأول مرة خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣^(١٦٢).

١٧٧ - وتتفاوت درجات استخدام مهربي الفحم للقنوات الرسمية من أجل الحصول على شهادات المنشأ المزورة^(١٦٣). فمن جهة نجد التزوير الذي يُعده مهربو الفحم دون مشاركة رسمية من بلد المنشأ الصوري. وفي المستوى التالي توجد شهادات المنشأ المزورة التي تصادق عليها قانوناً القنصليات

(١٦٠) وجه تجار الفحم شحنة أولية على سبيل الاختبار عبر المنطقة الحرة كيش في عام ٢٠١٧، ربما تحسباً لأنهم سيضطرون على الأرجح إلى تنوع الموانئ.

(١٦١) أرسل فريق الرصد مراسلات إلى جمهورية إيران الإسلامية مؤرخة ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، و ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٨، و ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٨. ولم يرد جواب من جمهورية إيران الإسلامية حتى ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ في رسالة من صفحة واحدة لم تتناول المسائل المحددة التي أثارها فريق الرصد ولم تقدم أي مستندات داعمة. ولم يصل رد من الإمارات العربية المتحدة على الأسئلة المتعلقة بإعادة شحن الفحم عبر جمهورية إيران الإسلامية إلى الإمارات العربية المتحدة، وهي الأسئلة المثارة في مراسلتين مؤرختين ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨ و ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٨.

(١٦٢) انظر المرفق ٧-٥ للاطلاع على المعلومات عن قضية السفينة التجارية Energy 3 وتحليل بيانات التجارة التي تشير إلى استخدام شهادات المنشأ الإيرانية المزورة في موانئ الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

(١٦٣) انظر المرفق ٧-٥ للاطلاع على أمثلة عن كل فئة من هذه الفئات الأربع من شهادات المنشأ المزورة.

أو السفارات في الخارج، لكنها مع ذلك يمكن أن تكون تزويراً ولم تمر عبر القنوات الرسمية لبلد المنشأ^(١٦٤). ويجري تجهيز شهادات منشأ أخرى عبر القنوات الرسمية في العاصمة قبل التصديق القانوني عليها لدى سفارة أو قنصلية في الخارج، لكن تم الحصول عليها في الأصل بطرق مزورة. وأخيراً، توجد بطبيعة الحال شهادات المنشأ التي صدرت بوضوح عبر القنوات الرسمية، لكنها تشير زوراً إلى بلد منشأ الشحنة على أنه موقع إعادة الشحن، على سبيل المثال جمهورية إيران الإسلامية، بدلاً من الصومال.

دال - الشبكات الإجرامية

١٧٨ - لا تزال الشبكات الإجرامية التي تربط كيسمايو في الصومال ودبي تهيمن على الاتجار غير المشروع بالفحم الصومالي. وبمساعدة من متواطئين، مثل وكلاء البيع المحليين في جمهورية إيران الإسلامية وعمان، استفادت هذه الشبكات الإجرامية إلى حد بعيد من انتهاكات الحظر المفروض على الفحم. ومن خلال مطابقة المعلومات الواردة من مصادر داخل القطاع، وسجلات الموانئ ووثائق الشحن، ورسائل شركة All Star Group، وتقارير فريق الرصد السابقة، يشير المرفق ٧-٦ إلى ثمانية من الموردين والوكلاء الرئيسيين الموجود مقرهم في كيسمايو، فضلاً عن ثمانية من المستثمرين والعملاء الموجود مقرهم في دبي. وعلى الرغم من وجود بعض التغيير مقارنة بالسنوات السابقة، فقد وردت أسماء حوالي نصف هؤلاء الأفراد في تقارير الفريق السابقة، مما يشير إلى درجة من الاستمرارية.

١٧٩ - وفي تقريره النهائي المقدم عن الصومال في عام ٢٠١٧، عرض فريق الرصد نتائج أولية بشأن شركة All Star Group التي تمثل محاولة للربط رسمياً بين موردين في كيسمايو ومستثمرين في دبي بواسطة هيكل وحيد شبيه بالشركة (انظر المرفق ٧-٦ و S/2017/924، الفقرة ٢٠٩). ويتمثل الهدف في احتكار الأعمال غير المشروعة للاتجار بالفحم. وعلى الرغم من أن All Star Group لم يسبق لها أن كانت مسجلة رسمياً بصفتها شركة في الصومال أو الإمارات العربية المتحدة أو أي مكان آخر، فقد أدت دوراً حاسماً في تمويل وتيسير أعمال تجارة الفحم غير المشروعة منذ منتصف عام ٢٠١٧ إلى بداية عام ٢٠١٨. واستعرض فريق الرصد إيصالات تشير إلى تحويلات شهرية بمبلغ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار من ممثلي All Star Group في دبي إلى مدير ميناء كيسمايو، أحمد حاجي آدم، على أن تقابلها الالتزامات الضريبية المستقبلية المفروضة في جوبالاند على صادرات الفحم (انظر المرفق ٧-٢، (سري للغاية)).

هاء - تنفيذ الحظر

١٨٠ - كرر مجلس الأمن التأكيد في الفقرة ٢٦ من قراره ٢٣٨٥ (٢٠١٧)، أنه على الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد أن تتخذ ما يلزم من تدابير لمنع تصدير الفحم من الصومال، وكرر في الفقرة ٢٧ طلبه أن تقوم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بدعم ومساعدة الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد في تنفيذ الحظر الكامل لتصدير الفحم من الصومال، وهذا ما تكرر تأكيده في أحدث تجديد لولاية بعثة الاتحاد الأفريقي (القرار ٢٤٣١ (٢٠١٨)، الفقرة ١٦). وتفتقر الحكومة الاتحادية إلى القدرة على تنفيذ حظر الفحم لأنها لا تسيطر على الأراضي ذات الصلة. وعلى الرغم من

(١٦٤) تلقى فريق الرصد معلومات من مصادر متعددة من القطاع عن الرشاوى التي يدفعها مهرو الفحم للأفراد في القنصليات في دبي وفي سفارة في أبو ظبي للحصول على شهادة قانونية لشحنات الفحم الصومالي. ويُزعم أن المبالغ المدفوعة تصل إلى ٢٠٠٠-٤٠٠٠ دولار لكل شهادة منشأ، لكن يصعب إثبات ذلك لأن المدفوعات تتم نقداً.

أن إدارة جوبالاند لديها ما يكفي من السيطرة، ولا سيما على المخزونات والموانئ، فلا زالت تعتمد على الإيرادات المتأتية من الضرائب المفروضة على صادرات الفحم غير المشروعة، ومن ثم فهي لا تنفذ الحظر. وعلى الرغم من أن بعثة الاتحاد الأفريقي تملك نقطتي تفتيش في مدخل ميناء كيسمايو وقاعدة أمامية لمراقبة المخزون والميناء في بور غابو، فهي لا تنفذ الحظر أيضاً.

١٨١ - وتحسّن أداء الدول الأعضاء في التنفيذ الشامل للحظر المفروض على الفحم مقارنة بالولاية السابقة، وكان لحجز عمان والإمارات العربية المتحدة لشحنات من الفحم الصومالي أثر رادع لتجارة الفحم غير المشروعة. بيد أن التنفيذ كان غير متسق أيضاً. وقد تكون الردود السريعة واتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب من جانب عمان والإمارات العربية المتحدة رداً على الرسائل الموجهة من فريق الرصد ساهمت في تحسين التنفيذ. أما جمهورية إيران الإسلامية التي لم تتعاون بدرجة كبيرة مع فريق الرصد خلال هذه الولاية، فقد كان أداؤها ضعيفاً في التنفيذ. وعلاوة على ذلك، فإن بلدانا، مثل كوت ديفوار وغانا، سمحت لتجار الفحم باستغلال مواطن الضعف في عملياتها لإصدار شهادة المنشأ والتصديق عليها، تتحمل أيضاً بعض المسؤولية عن عدم الاتساق في التنفيذ.

سادسا - التعاون مع الدول ومع الأطراف من غير الدول

١٨٢ - يعرب فريق الرصد عن امتنانه لتعاون وحدة شرطة مكافحة الإرهاب الكينية في تحقيقه في عملية حركة الشباب المحبطة بجهاز متفجر يدوي الصنع محمول على مركبة في كينيا.

١٨٣ - ويود فريق الرصد أن يثني على المركز التحليلي للأجهزة المتفجرة الإرهابية التابع لمكتب التحقيقات الاتحادي على المساعدة التي قدمها في إطار تحقيقات الفريق في عمليات صنع واستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع على يد حركة الشباب.

١٨٤ - ويود فريق الرصد أن يثني على القوة البحرية الأوروبية الموجودة قبالة الساحل الصومالي (القوة البحرية للاتحاد الأوروبي أطلانتيا) لما قدمته من مساعدة في إجراء تحقيقات في أعمال القرصنة البحرية والاتجار بالفحم، ولتيسيرها بعثاته إلى المياه الساحلية قبالة موانئ هوبو وبور غابو وكيسمايو في أيار/مايو ٢٠١٨.

١٨٥ - وعملت منظمة C4ADS، وهي منظمة غير حكومية مقرها في واشنطن العاصمة، على تقديم المساعدة لفريق الرصد في إجراء العديد من التحقيقات، ولا سيما تحليل شبكات الهواتف الجواله.

عدم التعاون

١٨٦ - أكد فريق الرصد أن مكتب مستشار الأمن القومي تلقى في نيسان/أبريل ٢٠١٨ نسخة مسربة من إحاطة منتصف المدة الموجهة إلى اللجنة. وفي أعقاب ذلك، تدهورت العلاقات بين الفريق الرصد والمكتب. وطلب هذا الأخير من الفريق أن يوجه جميع الاتصالات مع الحكومة الاتحادية عن طريق البعثة الدائمة في نيويورك، مما يشكل عائقاً كبيراً أمام التفاعل اليومي. وطوال فترة الولاية، ظلت أجوبة المكتب على مراسلات الفريق ناقصة إلى حد بعيد، أو غير جوهرية، أو منعدمة تماماً. وكانت بعض الردود الواردة من المكتب تفتقر إلى الدقة بشكل صارخ. بيد أن هذه العقبات خفف منها جزئياً التفاعل الإيجابي لجهات فاعلة أخرى داخل الحكومة الاتحادية مع الفريق.

١٨٧ - ويود فريق الرصد الإشارة إلى عدم تعاون جمهورية إيران الإسلامية في تحقيقاته بشأن الحظر المفروض على تصدير واستيراد الفحم من الصومال.

١٨٨ - ويود فريق الرصد الإشارة أيضاً إلى أن شركة Safaricom Public Limited Company، وهي شركة خدمات اتصالات كينية، لم تطلع على المعلومات فيما يتصل بتحقيقاته في عملية حركة الشباب المحبطة بجهاز متفجر يدوي الصنع محمول على مركبة في كينيا.

١٨٩ - ورفضت شركة Hormuud Telecom Somalia Inc أيضاً تقديم المساعدة إلى فريق الرصد في تحقيقات متعددة بشأن حركة الشباب التي تستعين بخدمات هذه الشركة من أجل تيسير عملياتها في الصومال.

سابعاً - التوصيات

ألف - حظر الأسلحة

١٩٠ - يوصي فريق الرصد مجلس الأمن بما يلي:

(أ) بالنسبة لطلبه المقبل إلى الحكومة الاتحادية لتقديم التقارير إلى مجلس الأمن وفقاً للفقرة ٩ من القرار ٢١٨٢ (٢٠١٤) وعلى النحو المطلوب في الفقرة ٧ من القرار ٢٢٤٤ (٢٠١٥)، تحديد المواعيد النهائية لتقديم الحكومة الاتحادية هذين التقريرين في غضون إطار زمني كاف بحيث يتسنى إدراج المعلومات التي تتضمنها في تقرير منتصف المدة والتقرير النهائي لفريق الرصد بشأن الصومال؛

(ب) فيما يتعلق بشرط الإخطار اللاحق للتوزيع في غضون خمسة أيام عمل، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٧ من القرار ٢١٤٢ (٢٠١٤)، اتخاذ قرار بإدماج جميع الإخطارات اللاحقة للتوزيع بدلاً من ذلك بوتيرة نصف سنوية في تقارير الحكومة الاتحادية المقدمة إلى مجلس الأمن وفقاً للفقرة ٩ من القرار ٢١٨٢ (٢٠١٤) وعلى النحو المطلوب في الفقرة ٧ من القرار ٢٢٤٤ (٢٠١٥)؛

(ج) تعديل الطلب الوارد في الفقرة ٧ من القرار ٢١٨٢ (٢٠١٤) بحيث تُدرج تقارير التحقيق التي يعدها فريق التحقق المشترك كمرفقات للتقارير نصف السنوية المقدمة إلى المجلس وفقاً للفقرة ٩ من القرار ٢١٨٢ (٢٠١٤) وعلى النحو المطلوب في الفقرة ٧ من القرار ٢٢٤٤ (٢٠١٥)؛

(د) تعديل مرفق القرار ٢١١١ (٢٠١٣) من أجل إدراج البنود التالية مع تلك التي تتطلب موافقة مسبقة من اللجنة على أساس كل حالة على حدة: قاذفات الصواريخ المحمولة على الكتف المضادة للدبابات، مثل القنابل الصاروخية أو الأسلحة الخفيفة المضادة للدبابات، أو القنابل البندقية وقاذفات القنابل اليدوية، بما في ذلك الذخائر لكل هذه القاذفات؛

(هـ) دعوة الحكومة الاتحادية إلى تمكين فريق الرصد من الوصول دون قيود إلى جميع الأسلحة في مقديشو، وجميع الأسلحة والذخائر المستوردة قبل توزيعها، وجميع مرافق التخزين العسكرية في قطاعات الجيش الوطني الصومالي، وجميع الأسلحة المحجوزة، فضلاً عن إتاحة تصوير الأسلحة والذخيرة والاطلاع الكامل على جميع سجلات المتابعة وسجلات التوزيع؛

(و) الإحاطة علماً بالتقييم السابق للأمين العام (S/2014/243)، وتوجيه طلب إلى الأمين العام بتقديم تقييم تقني، بما في ذلك الخيارات والتوصيات بشأن تحسين التنفيذ فيما يتصل بالحظر المفروض على الأسلحة، بما في ذلك:

١' الإخطارات الموجهة إلى اللجنة على النحو المحدد في الفقرات ٣-٧ من القرار ٢١٤٢ (٢٠١٤)؛

٢' التقارير نصف السنوية المقدمة إلى مجلس الأمن وفقاً للفقرة ٩ من القرار ٢١٨٢ (٢٠١٤) وعلى النحو المطلوب في الفقرة ٧ من القرار ٢٢٤٤ (٢٠١٥)؛

٣' الجرد المبدئي للمعدات العسكرية والأسلحة والذخيرة المطلوب في الفقرة ٦ من القرار ٢٢٤٤ (٢٠١٥)؛

٤' مسؤولية الحكومة الاتحادية عن إدارة الأسلحة والذخيرة بشكل مأمون وفعال، على نحو ما ورد في أحدث مناسبة في الفقرات ٤ إلى ٧ من القرار ٢٣٨٥ (٢٠١٧).

باء - الأخطار التي تهدد السلام والأمن

١٩١ - يوصي فريق الرصد مجلس الأمن بما يلي:

(أ) الإقرار بأن شركات الاتصالات السلكية واللاسلكية والكيانات المالية العاملة في الصومال، ومديريها التنفيذيين، ممن لا يلتزمون بالأحكام المتعلقة بمكافحة الإرهاب وبالأمن الوطني الواردة في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (لعام ٢٠١٦) وقانون الاتصالات الوطنية (٢٠١٧) تهدد للسلام والأمن، وإدماج تلك الأفعال ضمن معايير الإدراج في قائمة الخاضعين للتدابير المحددة الهدف بموجب القرار ١٨٤٤ (٢٠٠٨)؛

(ب) دعوة الحكومة الاتحادية إلى وضع مذكرة تفاهم مع فريق الرصد، تحدد الشروط المناسبة لاستجواب المشتبه فيهم من حركة الشباب وتنظيم الدولة الإسلامية الذين تحتجزهم الحكومة الاتحادية.

جيم - الحظر المفروض على الفحم

١٩٢ - يوصي فريق الرصد مجلس الأمن بما يلي:

الإذن للدول الأعضاء بأن تصدر، وفقاً لتشريعاتها الوطنية وفي داخل مياها الإقليمية وموانئها البحرية، المراكب التي انتهكت الحظر المفروض على تصدير الفحم من الصومال، ومن ثم التصرف في السفن عن طريق مزاد علني، وإرغام الدولة العضو التي يحمل البحارة جنسيتها على تحمل تكاليف إعادتهم إلى وطنهم.

دال - قائمة الجزاءات

١٩٣ - يوصي فريق الرصد اللجنة بما يلي:

النظر في استخدام جميع معايير الإدراج في القائمة المتاحة، بما فيها الأسماء الجديدة المدرجة في القائمة غير تلك المتصلة بحركة الشباب أو بتنظيم الدولة الإسلامية، ولا سيما فيما يتعلق بالأفراد والكيانات ممن ينتهكون حظر الأسلحة والحظر على المفروض على الفحم.

المرفقات

Annex 1.1: FGS notifications to the Council since the partial lifting of the arms embargo (STRICTLY CONFIDENTIAL)*

Annex 1.2: Weapons and ammunition notified since the partial lifting of the arms embargo (STRICTLY CONFIDENTIAL)*

Annex 1.3: Weapons and ammunition distribution from June 2017 to December 2017 (STRICTLY CONFIDENTIAL)*

Annex 1.4: FGS-marked weapons found in possession of arms dealers between April 2018 and August 2018¹

Date	Model	FGS marking	Serial no.	Consignment	Location
Apr 2018	Type 56-2	SO XDS-2017 ²	6109942	July 2017 ³	Baidoa
Apr 2018	9 mm pistol	SO XDS-2015	N/A	Unknown	Dhusamareb
Apr 2018	9 mm pistol	SOCBS-0036-16 ⁴	N/A	Unknown	Baidoa
Apr 2018	9 mm pistol	SOGC693/7596 ⁵	N/A	Unknown	Mogadishu
Apr 2018	Type 56-2	SOAKMP084/4263 ⁶	414263	Unknown	Mogadishu
Apr 2018	Type 56-2	SO XDS-2017	N/A	Unknown	Mogadishu
Apr 2018	Type 56-2	SO XDS-2017	4069074 ⁷	July 2017	Mogadishu
May 2018	Type 56-2	SO XDS-2017	4068475	July 2017	Mogadishu
July 2018	Type 56-2	SO XDS-2017	5032086 ⁸	Unknown	Mogadishu
July 2018	Type 56-2	SO XDS-2017	4055905	July 2017	Mogadishu
July 2018	Type 56-2	SO XDS-2017	5033490	July 2017	Mogadishu
July 2018	Type 56-2	SO XDS-2017	4132320	July 2017	Mogadishu
Aug 2018	Type 56-2	SO XDS-2017	4117535	July 2017	Mogadishu

Images of a sample of weapons and ammunition found in possession of arms dealers

Figure 1: Type 56-2, serial 6109942, documented in Baidoa, April 2018.



¹ Thirty-six additional weapons with FGS markings are provided in annex 1.4.1 (strictly confidential).

² Somali National Army registered weapon.

³ July 2017 delivery of weapons ammunition from the People's Republic of China.

⁴ Somali Police Force-registered weapon.

⁵ Government official-registered weapon.

⁶ Weapon registered to the security detail of a member of Parliament.

⁷ Documented by Reuters News Agency on 25 April 2018.

⁸ Among 275 weapons transferred from HCA to General Gordon Military Base, on 3 March 2018.

Figure 2: Pistol, documented in Dhusamareb, April 2018.



Figure 3: Pistol, documented in Baidoa, April 2018.



Figure 4: Pistol, documented in Mogadishu, April 2018.



Figure 5: Type 56-2, serial 414263, documented in Mogadishu, April 2018.



Figure 6: Type 56-2, documented in Mogadishu, April 2018.



Figure 7: Type 56-2, serial 4069074, documented in Mogadishu, April 2018.



Figure 8: Type 56-2, serial 4068475, documented in Mogadishu, May 2018.



Figure 9: Type 56-2, serial 5032086, documented in Mogadishu, July 2018.



Figure 10: Type 56-2, serial 4055905, documented in Mogadishu, July 2018.



Figure 11: Type 56-2, serial 5033490, documented in Mogadishu, July 2018.



Figure 12: Type 56-2, serial 4132320, documented in Mogadishu, July 2018.



Figure 13: Type 56-2, serial 4117535, documented in Mogadishu, July 2018.



**Annex 1.4.1: FGS-marked weapons found in possession of arms dealers between
September 2017 and May 2018 (STRICTLY CONFIDENTIAL)***

Annex 1.5: 16/811 ammunition

On 6 February 2018, the SEMG documented 7.62 x 39 mm ammunition with lot numbers ending in 16/811 at Halane Central Armoury (HCA) in Mogadishu. The SEMG was informed by HCA officials that the ammunition was part of the July 2017 consignment of 4,360,000 rounds of 7.62 x 39 mm ammunition (see annex 1.2), and that most of the ammunition had already been distributed. On 11 July 2018, the SEMG documented ammunition with the lot numbers also ending in 16/811 at the SNA Sector 60 Headquarters armoury in Baidoa, Bay region. The Baidoa armoury staff confirmed that the ammunition had been delivered from HCA on 26 December 2017.

Figure 1: Ammunition documented in HCA, Mogadishu, 6 February 2018.



Figure 2: Ammunition documented in Sector 60 Headquarters armoury, Baidoa, 11 July 2018.



On 18 January 2018, ammunition and weapons were seized from Al-Shabaab by South West State security forces in Dambal Calaan village, near Baidoa.⁹ The SEMG identified several rounds among the seizure which bore the same head stamp numbers to those documented by the SEMG in HCA.

7.62 x 39 mm ammunition with the same head stamp were also documented by SEMG data collectors in the possession of one arms dealer in Baidoa on 8 April 2018, and another in Mogadishu on 31 July 2018.

Figures 3: Ammunition seized from Al-Shabaab, 18 January 2018.



Figure 4: Ammunition found in possession of an arms dealer, Baidoa, 8 April 2018.



Figure 5: Ammunition found in possession of an arms dealer, Mogadishu, 31 July 2018.



⁹ Interview with Somali security source based in Baidoa, 11 July 2018.

While the SEMG cannot rule out that ammunition with the same lot numbers had also arrived via other — illicit — means, these lot numbers had not been documented by the SEMG hitherto.¹⁰ Given that the ammunition was first documented just 23 days after being delivered to Sector 60 Headquarters in Baidoa, it is likely that part of the consignment was diverted upon arrival.

Ali “Weydhan”

The SEMG has received multiple corroborated reports of a prominent arms dealer in Baidoa known as Ali “Weydhan”.¹¹ An SEMG source reported having bought a PK-pattern machine gun from him in 2016 for \$13,000.¹² SEMG sources have also confirmed that although the majority of “Weydhan’s” business involves selling arms and ammunition to local government officials and businesspeople based in Baidoa, he has also sold materiel to Al-Shabaab.¹³ The SEMG has also received information that in mid-2016, “Weydhan” was detained in Afgoye by NISA officers while transporting a consignment of illicit weapons and ammunition from Mogadishu to Baidoa.¹⁴ “Weydhan” was subsequently arrested and imprisoned for several months in Mogadishu, before being released.

¹⁰ Contributing contingents of AMISOM, have also in the past received supplies of ammunition manufactured in the People’s Republic of China.

¹¹ Interview with Somali intelligence source in Baidoa, 9 July 2018. Interview with international organization staff in Baidoa, 4 July 2017. Interviews with SEMG interlocutor with direct contact with local data collectors in Baidoa, from January to September 2018.

¹² Interview in Baidoa, 10 July 2018.

¹³ Interview with Somali intelligence source in Baidoa, 9 July 2018; interview with international organization staff in Baidoa, on 4 July 2017; interviews with SEMG interlocutor with direct contact with data collectors in Baidoa, from January to September 2018.

¹⁴ Interview with Somali intelligence source in Baidoa, on 9 July 2018.

Annex 1.6: Use of Somali security forces uniforms by Al-Shabaab

Figure 1: 22 November 2017 handover ceremony of new uniforms donated by UNDP to the Somali Police Force.



Figure 2: Deceased Al-Shabaab operative following attack in Mogadishu, 23 February 2018.



Figure 3: Uniform documented on the market in Mogadishu, 7 March 2018.



Figure 4: "Manchester Outfitters" beret documented on the market in Mogadishu, 7 March 2018.



Figure 5: 14 October Battalion, General Gordon Camp, Mogadishu, 23 June 2018.



Figure 6: Deceased Al-Shabaab operative following attack in Mogadishu, 14 July 2018.



Figure 7: Al-Shabaab Eid festival, Lower Juba region, 22 August 2018.



Figure 8: Al-Shabaab Eid festival, Lower Juba region, 22 August 2018.



Annex 1.7: UAE military base in Berbera, Somaliland

Figure 1: Berbera airport and military base under construction, 21 September 2017.



Figure 2: Berbera airport and military base under construction, 21 September 2018.



Annex 1.8: Seizure of arms and ammunition from Al-Shabaab by Uganda Peoples' Defence Force contingent of AMISOM in April 2018

Table 1: Weapons

Model	Serial no.	Consignment to FGS
Type 56	3301507	May 2015 ¹⁵
Type 56-2	6013300	July 2017

Table 2: Ammunition¹⁶

Type	Origin	Markings	Comments
82 mm ¹⁷	China	SC 57 15/50, 5-94-35, 2-97-14	Manufactured in 1997; NR ¹⁸
84 mm ¹⁹	India ²⁰	TPT HEAT OJ 953A 08 Q ↑ C RD84XX	Delivered to Kenya in June 2008
GIP ²¹	GDR ²²	DS-62 47-72 06	Manufactured in 1972; NR
Grenade	Belgium	0045 MCR01	432 pieces sold to KSA ²³ in 2001
PG-7	Bulgaria	RNDSI-5K (10) -3-05	6,000 rounds sold to Yemen in 2005
PG-7	Bulgaria	RNDS 5K (10) 1-05	4,872 rounds sold to Yemen in 2005
PG-7	China	PF69-40 HEI 9-14-23	No response to tracing requests
PG-7	China	95 4-84 -5203	Manufactured 1984; NR
PG-7	Russia	PHДСИ-5K 3B-7P	Manufactured 2007; NR
PG-7	Russia	PHДСИ-5K 3B-7P70-08	Manufactured 2008; NR
PG-7	Russia	ПГ -7BP 59-07	Manufactured 2007; NR
PG-7	USSR ²⁴	ПГ -7M 7-27-83, 8-27-83	Manufactured in 1983; NR
PG-7	USSR	ПГ -7M 7-24-83 ППТ Ф -200	Manufactured in 1983; NR

¹⁵ May 2015 delivery of weapons and ammunition from the United Arab Emirates.

¹⁶ Images on file with the Secretariat.

¹⁷ Recoilless Frag 82 mm ammunition HE Type 65.

¹⁸ No records.

¹⁹ 84 mm Heat projectile recoilless Carl Gustav.

²⁰ Under license from Sweden.

²¹ Grenade ignitor pin.

²² Former German Democratic Republic.

²³ Kingdom of Saudi Arabia.

²⁴ Former Union of Soviet Socialist Republics.

Annex 1.9: Puntland/Yemen arms smuggling networks (STRICTLY CONFIDENTIAL)*

Annex 1.10: Puntland arms seizure

Figure 1: 2 October 2018, weapons and ammunition seized, held at the headquarters of the Puntland Maritime Police Force.



Figure 2: On 2 October 2018, the SEMG documented four of the six boxes of ammunition manufactured in the Republic of Bulgaria in 2013, at the armoury of the Port Police in Bosaso.



Figure 3: Copy of End User Certificate issued to United Arab Emirates Armed Forces on 13 January 2015.


<p>UNITED ARAB EMIRATES G. H. 9 ARMED FORCES LOGISTICS STAFF DTE GENERAL PURCHASING</p> <p>Tel No - +971-2-4413300 Fax No - +971-2-4413148 P.O. Box 2001 Abu Dhabi</p>	<p>دولة الامارات العربية المتحدة القوات المسلحة الاماراتية القوة الجوية الطيران المركبة العامة شعبة المشتريات العامة صندوق بريد ٢٠٠١ أبوظبي</p>		<p>Date: / ٣٥ ٠٩/2014</p>	<p align="center">ENDORSEMENT</p> <p>1. End User's Name and Address : United Arab Emirates G/HO Armed Forces Logistics Staff Dte General Purchasing P.O. Box 2001 Abu Dhabi United Arab Emirates</p> <p>2. Importer's Name and Address : FN TAC Middle East Logistics Trading Company LLC PO Box 42013 Abu Dhabi United Arab Emirates</p> <p>3. Exporter's Name and Address : Alshaykh 2020 QCB 56 Yasmeen Salween Rd-4 11034 Sa, Baghdad</p> <p>4. Full Description of Goods: 1. 2,000,000 x 7.62 x 3mm Goya automatic pistol</p> <p>5. Place of Goods Use (Intelligence): Middle United Arab Emirates</p> <p>6. Purpose of Goods used for: Training</p> <p>7. The End User of the Goods guarantees that the Goods listed in Item No. 4 above are for use for purposes other than combat operations and shall not be transferred beyond their entry into entrepreneurial activity on the territory of the United Arab Emirates or re-exported to any other country without permission of the Exporter and State Service of Foreign Control.</p> <p>Title Position : STAFF BRIGADIER GEN., RECTOR GEN PURCHASING</p> <p>Signature : _____ Name : WAHED HASAN IBRAHIM ALZAGHO</p> <p>Date : 13/09/2014 Stamp : _____</p>
--	--	---	---------------------------	--

Figure 4: Copy of End User Certificate issued to Kingdom of Saudi Arabia Ministry of Defence on 20 July 2015.

[illegible]

Figure 5: M-84 machine gun with serial number 10971, manufactured in Republic of Serbia and transferred to the Armed Forces of the United Arab Emirates in May 2016.



Figure 6: M-84 machine gun with serial number 10582, manufactured in Republic of Serbia and transferred to the Armed Forces of the United Arab Emirates in May 2016.



Figure 7: PK machine gun manufactured in Hungary.



Figure 8: W-85 machine gun manufactured in the People's Republic of China.



Figure 9: Type 56-2 serial number 1408819.



Figure 10: Type 56-2 serial number 1416534



Figure 11: Type 56-2 serial number 1422973.



Figure 12: Type 56-2 serial number 1508558.



Figure 13: Type 56-2 serial number 20002475.



Figure 14: Type 56-2 serial number 2004171.



Figure 15: Type 56-2 serial number 200894.



Figure 16: Type 56-2 serial number 2010893.



Figure 17: Type 56-2 serial number 1502203.

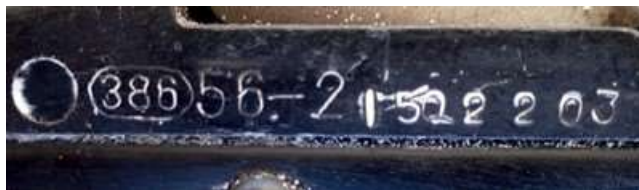


Figure 18: Type 56-2 serial number 2105593.



Figure 19: Type 56-2 serial number 2078372.



Annex 1.11: US-issued PK machine gun and ammunition documented in Bosaso

Figure 1: PK machine gun manufactured in Romania, serial number F-4834, documented by Conflict Armament Research (CAR) in Bosaso, May 2017.



Figure 2: Headstamp markings 323 03 for 7.62 x 39 mm ammunition documented by CAR in Bosaso, May 2017.



Figures 3 and 4: 7.62 x 39 mm ammunition packaging, lot number A 13-03, documented by CAR in Bosaso, May 2017.



Annex 2.1: Al-Shabaab's construction of IEDs (STRICTLY CONFIDENTIAL)*

Annex 2.2: 14 October attack

Timeline of the attack¹

c.08:00: The large vehicle-borne improvised explosive device (LVBIED), a Fiat TM truck, departs from Afgoye, Lower Shabelle region.

The vehicle is stopped at Sinka Dheere checkpoint at KM12, on the outskirts of Mogadishu. Mukhtar Mohamed Hassan Roble² — a Hormuud Telecom Somalia Inc. employee responsible for facilitating passage of company vehicles through the Sinka Dheere checkpoint³ — arranges for FGS security forces to allow the vehicle to pass after paying a toll;

The driver passes through Ex-Control Afgoye checkpoint at KM7 using the toll receipt obtained from Sinka Dheere;

The vehicle is stopped at Benadir checkpoint at KM5. For unknown reasons, security forces become suspicious and call for an explosives ordnance disposal (EOD) team to inspect the truck. The driver speeds off and is pursued by traffic police;

15:24: The LVBIED detonates next to the Safari Hotel at Zoobe junction, approximately 450 m from Benadir checkpoint;

16:10: A Toyota Noah VBIED parked in Wadajir district, approximately 1.5 km south-west of Zoobe junction, arouses the suspicions of a local shop owner and is approached by National Security and Intelligence Agency (NISA) officers. The officers search the vehicle and arrest the driver, Hassan Adan Isaq a.k.a. Abdinasir Jeeri;

16:30: The second VBIED is remotely detonated, killing one civilian and injuring four others.

Key members of the plot

A high-ranking Al-Shabaab *Amniyat* operative, Hassan Adan Isaq a.k.a. Abdinasir Jeeri, aged 23, was prosecuted and subsequently sentenced to death for his role in the operation. Isaq had been tasked with coordinating the deployment of a second VBIED, a Toyota Noah minivan, that was likely intended to breach the perimeter of the airport complex in order to clear a path for the principal LVBIED. According to FGS investigators, Isaq had served as a driver for Al-Shabaab emir Ahmed Diriye, while the latter was governor (*wali*) of Bay and Bakool regions around 2010.⁴ Isaq was later a subordinate to “Fanax” (a.k.a. Gardhuub, Ali Dhere, and Gees Adde), a senior *Amniyat* leader specializing in explosives, in Bardera, Gedo region. Adan appeared to have held a relatively senior position in Al-Shabaab given his age of 23; he reported during interrogations that he “grew up with Al-Shabaab”, having been recruited in 2009, at around the age of 14.⁵

Two employees of the principal Somali telecommunications provider Hormuud Telecom Somalia Inc. were also prosecuted in connection to the attack, for facilitating the entry of the LVBIED through the Sinka Dheere checkpoint. One of these individuals, Abdiweli Ahmed Diriye, had telephoned Mukhtar Roble, the second Hormuud employee, and instructed him to arrange to speak to FGS security forces in order to convince them to allow the LVBIED to pass through Sinka Dheere.⁶ Diriye was tried and subsequently sentenced

¹ This timeline has been primarily sourced from UNMAS Somalia’s report on the 14 October incident, “Report on the VBIED attacks in Mogadishu on 14 October 2017,” compiled 14-28 October 2017.

² Roble was arrested but later acquitted due to lack of evidence.

³ FGS military court document, on file with the Secretariat.

⁴ Ibid.

⁵ Interview with the FGS investigating officer in Mogadishu, 20 March 2018.

⁶ FGS military court document.

to a three-year prison term, while Roble was acquitted. Diriye's uncle, Abdullahi Ibrahim Hassan Absuge, the owner of the Fiat TM truck used for the LVBIED, was sentenced in absentia to life imprisonment.

According to court documents, a man known only by the name "Duale" acted as a logistics officer for Isaq once he had arrived in Mogadishu.⁷ "Duale" drove Isaq around Mogadishu in a tuk-tuk in order to conduct reconnaissance. He showed Isaq the NISA checkpoint at KM4, proximate to the Mogadishu airport complex, and explained that Isaq's role would be to conduct the driver of the second VBIED to the checkpoint, where it would subsequently be detonated to clear a path for the LVBIED.⁸

"Duale" told Isaq that he was a member of the FGS, and showed Government ID to pass through the checkpoints;⁹ according to the FGS investigating officer, "Duale" was likely a member of NISA, due to his ability to pass through Government checkpoints unchallenged in a tuk-tuk.¹⁰ "Duale" told Isaq that he had coordinated previous major attacks in Mogadishu, including the complex attacks on the Ambassador Hotel (1 June 2016) and the Nasa Hablod Hotel (25 June 2016).¹¹ As of this writing, "Duale" was still at large.

LVBIED size and composition

An assessment of the LVBIED suggests a TNT equivalence of upwards of 1,200 kg, making it likely the largest explosive device in Al-Shabaab's history.¹² An independent explosives engineer consulted by the SEMG used a range of explosive engineering formulae and tools to estimate the explosive mass of the VBIED. Explosive engineering software was used to conduct the analysis, using input parameters which included the damage radius from satellite imagery, the type of surface, as well as crater dimensions of the blast. UNMAS Somalia, conversely, concluded that the net explosive quantity (NEQ) of the blast was approximately between 600 kg and 1,000 KG (TNT equivalence).¹³ The agency took into account the complexities of all the unknown variables; the exact explosive used, including modifications or adulteration, the construction of the buildings, and anomalies due to blast overpressure. According to UNMAS, a nearby lorry transporting sugar may have acted as a fuel enhancement for the blast, contributing the widespread fires in the vicinity and augmenting the death toll.¹⁴

Experts in Mogadishu who conducted field tests of the explosive material suggested the presence of both military grade explosives and the oxidizer potassium nitrate, suggesting that Al-Shabaab may have attempted to bulk up the LVBIED using home-made explosives (HME) components.¹⁵ Constructing a 1,200 kg LVBIED by traditional explosive remnants of war (ERW) harvesting would entail a major logistical operation; for example,

The vehicle was known to FGS security forces, as the driver established a routine by frequently traversing the Sinka Dheere checkpoint, in preparation for the day of the attack. It is not clear why the driver was held up at the checkpoint by FGS security forces on 14 October. Interview with EOD specialists in Mogadishu, 20 February 2018.

⁷ FGS military court document.

⁸ Ibid.

⁹ Ibid.

¹⁰ Interview with the FGS investigating officer in Mogadishu, 20 March 2018. See annex 4.2 (strictly confidential) for additional information regarding the infiltration of NISA by Al-Shabaab.

¹¹ FGS military court document.

¹² The same expert had estimated the LVIED deployed at the Medina gate in Mogadishu on 2 January 2017, hitherto Al-Shabaab's largest IED, at approximately 1,200 kg (see S/2017/924, para. 12). Both estimates were peer reviewed and agreed by a UK-based blast analysis engineer.

¹³ UNMAS Somalia, "Report on the VBIED Attacks in Mogadishu On 14 October 2017", October 2017.

¹⁴ Ibid. UNMAS teams deployed to the scene to conduct a post-blast investigation reported the area being covered in a sticky black residue that smelled of caramel.

¹⁵ Interview with an EOD specialist in Mogadishu, 20 February 2018. However, the field test kits used by EOD teams are not as accurate as laboratory analyses.

Al-Shabaab would have had to harvest approximately 6,000 60-mm mortars or 190 TM 57 anti-tank mines.¹⁶

Figure 1: CCTV footage of the detonation of the LVBIED.



Figure 2: Semi-circular pattern of damage, with buildings destroyed out to 100 m.¹⁷



¹⁶ Based on estimates of 0.20 kg of harvested TNT per 60-mm mortar and 6.34 kg per TM 57 anti-tank mine). UNMAS Somalia, "Report on the VBIED Attacks in Mogadishu On 14 October 2017", October 2017.

¹⁷ Source: UNMAS Somalia, "Report on the VBIED Attacks in Mogadishu On 14 October 2017", October 2017.

The United Nations Institute for Training and Research (UNITAR) imagery analysis of the scene, using United Nations Operational Satellite Programme (UNOSAT), compared imagery from 29 September 2017 to 16 October 2017, in order to ascertain the level of damage. The UNITAR imagery is shown in figures 4 and 5, below, with the buildings marked as destroyed (red dot), severely damaged (orange dot) and moderately damaged (yellow dot). The damage was disproportionately concentrated on the northern side of the blast site; this was partly attributable to the fact that the LVBIED had run up against the road divider and was oriented towards the north at the moment of detonation.¹⁸

Figures 3 and 4: Satellite imagery of the blast site on 29 September 2017 and on 16 October 2017, following the attack.¹⁹



¹⁸ Interview with an UNMAS operations officer who had reviewed CCTV footage of the detonation, Mogadishu, 27 February 2018.

¹⁹ Source: UNMAS Somalia, “Report on the VBIED Attacks in Mogadishu On 14 October 2017”, October 2017.

Annex 2.3: February 2018 foiled VBIED plot in Kenya

On 15 February 2018, Kenyan police on a routine patrol in Merti Division, Isiolo County, witnessed a vehicle stopped by the side of the road. Upon approach the police were shot at by an occupant of the vehicle and returned fire, killing Mbarak Abdi Huka a.k.a. “Sa’ad”. Four individuals attempted to flee the scene and two were arrested, Abdimajit Hasan Adan and Mohammed Osman Nanne. The two others escaped capture, later identified only as Ahmed a.k.a. “Balaa”, and “Said”.²⁰

The vehicle, a 2003 Mitsubishi Airtrek with Kenyan number plate KBM200D, had been converted into a vehicle-borne improvised explosive device (VBIED) containing approximately 100 kg of explosives.²¹ The VBIED was fitted with a canister loaded with explosives concealed under the dashboard, as well as seven High Explosive Projectiles (HEPs), containing roughly 10 kg of explosives each, concealed within the doors. It demonstrated marked similarities in construction to three other VBIEDs detected in both Somalia and Kenya (see “Comparative analysis of the VBIED construction”, below).

Also discovered in the vehicle were 5 Type 56-2 AK-pattern assault rifles, 36 magazines of ammunition, 36 unprimed F1 grenades and their firing pins, 3 knives, and a black Al-Shabaab flag.

The operation appeared to have been patterned after the *modus operandi* of Al-Shabaab complex attacks in Somalia, whereby a VBIED would have been used to breach the perimeter of an unknown target, followed by a wave of ‘suicide gunmen’ — in this case, most likely five individuals, corresponding to the number of rifles recovered from the vehicle.

The plot was in the final stages of its implementation and was only disrupted by the vigilance of local police officers. Had it succeeded, it would have been the most significant attack by Al-Shabaab in a regional Member State since the Garissa University College massacre of April 2015 (see [S/2015/801](#), annex 4.2).

Figure 1: 2003 Mitsubishi Airtrek, number plate KBM200D, used to construct the VBIED.



²⁰ Signed statements of Abdimajit Adan and Mohammed Nanne to ATPU, March 2018.

²¹ Confirmed in a letter from the Government of Kenya to the SEMG, 26 April 2018.

Figure 2: Material discovered by Kenyan police in the VBIED vehicle, including 5 AK-pattern rifles, 36 grenades, and 7 HEPs (left foreground), and an Al-Shabaab flag (right).



Condensed timeline of the plot

May 2013:	Mohammed Osman Nanne travels to Somalia from Moyale, Kenya, with seven other youths to join Al-Shabaab.
Oct. 2015:	Abdimajit Adan travels to Somalia from Isiolo, Kenya, and joins Al-Shabaab.
Nov. 2017:	Abdimajit Adan is dispatched to Nairobi by Al-Shabaab <i>Amniyat</i> operative “Dere” in order to procure a vehicle and prepare safehouses.
23 Dec. 2017:	Abdimajit Adan purchases a 2010 Toyota Mark X in Nairobi, number plate KCL621K.
31 Dec. 2018:	Abdimajit Adan crosses into Somalia with vehicle KCL621K at El Wak. The vehicle is converted into a VBIED in El Adde, Somalia.
2 Jan. 2018:	Abdimajit Adan begins the journey back to Kenya with KCL621K, but the vehicle experiences mechanical problems and he is forced to turn back.
3 Jan. 2018:	“Dere” sends Abdimajit Adan back to Nairobi to procure a second vehicle.
5 Jan. 2018:	Mohammed Osman Nanne arrives in Nairobi and is installed in a safehouse by Abdimajit Adan.
12 Jan. 2018:	Mbarak Abdi Huka a.k.a. “Sa’ad” arrives in Nairobi and is installed in a safehouse by Adan.
31 Jan. 2018:	Abdimajit Adan purchases a second vehicle, a 2003 Mitsubishi Airtrek with number plate KBM200D.
1 Feb. 2018:	Abdimajit Adan departs Nairobi for Somalia with vehicle KBM200D, accompanied by Mohammed Nanne and Mbarak Abdi Huka.
5-13 Feb. 2018:	Vehicle KBM200D is converted into a VBIED in El Adde, Somalia.
13 Feb. 2018:	Vehicle KBM200D departs El Adde for Nairobi.
15 Feb. 2018:	Kenyan police on patrol notice a suspicious vehicle by the side of the road near Merti, Isiolo County. Following a brief fire-fight, Huka is killed, Adan and Nanne are arrested, and two others, Ahmed “Balaa” and “Said”, flee the scene.

Core members of the plot

Abdimajit Hasan Adan



Abdimajit Adan, aged 24,²² is a Kenyan national (ID: 32480689) who served as the plot's chief logistics operative in Nairobi.

In his statement to the Kenyan Anti-Terrorism Police Unit (ATPU), Adan described how he had joined Al-Shabaab in October 2015 while travelling to Kismayo, Somalia. He received a two-month training course in the use of weapons, first aid, "martial arts", and "tactics of war". Adan was then deployed to Jilib as a radio operator for one year under the command of an Al-Shabaab leader known as "Jafar".

Upon expressing discontent with Al-Shabaab and "Jafar", including a desire to return to Kenya to marry, Adan was handed over to the *Aminyaat* operative "Dere" (see below). "Dere" informed him that he would be allowed to return to Kenya if he agreed to carry out an undisclosed assignment. He was thereafter dispatched to Nairobi in November 2017 in order to establish safehouses and procure a vehicle to be converted into a VBIED.

As of this writing, Adan was undergoing prosecution in Kenya.

Mohammed Osman Nanne



Mohammed Nanne, born on 1 January 1995, is a Kenyan national who was sent to Nairobi by "Dere" to assist Abdimajit Adan in a logistics role.

Nanne had travelled to Somalia in May 2013 with seven other youths in order to join Al-Shabaab. He received three months of initial weapons training and was subsequently transferred to a military unit in Jilib composed of 80 militants. However, according to Nanne he never directly participated in any fighting, as his primary role in the group was as a Koranic teacher.

In early 2016, hostilities broke out between Al-Shabaab and former members of the group who had switched their allegiances to the newly-formed Islamic State of Iraq and the Levant (ISIL) faction in Somalia. During this conflict Nanne joined the ISIL faction, having decided to leave Al-Shabaab. During Al-Shabaab's subsequent crackdown on the ISIL-aligned militants, Nanne was captured and imprisoned for six months. Given the option of remaining in prison or rejoining Al-Shabaab, Nanne opted for the latter choice and was subsequently transferred to "Dere" in Jilib. "Dere" informed him that he would be given an assignment in Kenya; according to Nanne's statement to ATPU, he was selected for the operation by "Dere" because he was a Kenyan national and was unknown to Kenyan authorities.

As of this writing, Nanne was undergoing prosecution in Kenya.

²² Abdimajit Adan's date of birth is given alternatively as 6 September 1994 and 16 September 1994.

Mbarak Abdi Huka a.k.a. "Sa'ad" a.k.a. Jirma Huka Galgalo



According to Kenyan authorities, Mbarak Abdi Huka, joined Al-Shabaab in Somalia in 2011.²³ With Ahmed "Balaa", Huka was tasked with transporting the VBIED from El Adde to the rendezvous with Abdimajit Adan in Merti, Isiolo County. Upon discovery of the VBIED vehicle by police in Merti Division on 15 February, Huka opened fire on officers and was fatally shot in response. Although Huka was a Kenyan national, a falsified Kenyan national ID bearing the name "Jirma Huka Galgalo" was recovered from the vehicle.

Huka was known to the other members of the plot only by the name "Sa'ad".²⁴

"Dere"

"Dere" was the head Al-Shabaab orchestrator of the plot based in Somalia (El Adde and Jilib), and likely a senior member of the *Aminyaat*, Al-Shabaab's internal security and intelligence apparatus.

"Dere" had access to significant financial resources, allowing him to arrange for the transfer of a total of at least \$24,000 to Abdimajit Adan (see "Total cost of the operation", below) for the purpose of securing safehouses in Nairobi and purchasing a vehicle to be converted into the VBIED.

Ahmed "Balaa"

Ahmed "Balaa" was a motorbike ("boda boda") driver and arms smuggler who facilitated the movements of the plotters on both sides of the Kenya-Somalia border.

It is likely that "Balaa" is a dual Kenyan-Somali national. Both Abdimajit Adan and Mohammed Nanne reported in their statements to police that they had been guests at "Balaa's" house in El Wak, Somalia, on multiple occasions. However it is also clear from Adan's statement that "Balaa" had familial connections to Kenya, specifically the town of Kachuru in Meru County, where he reported that Ahmed picked up and dropped off his son. Adan also made reference in his statement to "Balaa" and his son visiting relatives living in Nairobi. "Balaa" was present when the VBIED vehicle was detected by Merti police, but fled the scene and evaded arrest.²⁵

"Said"

"Said" was present when the VBIED vehicle was detected by Merti police, but fled the scene and escaped arrest.²⁶ His broader role in the operation is unknown.

"Reer Badia" a.k.a. "Ahlal Badia"

"Reer Badia" (known to Mohammed Nanne as "Ahlal Badia") is an associate of "Dere" likely based in Somalia's Gedo region, and likely also a member of the *Amniyat*. According to the statement of Mohammed Nanne, "Reer Badia" procured the five Type 56-2 assault rifles that were to be used in the operation.

²³ Interview with ATPU in Nairobi, 4 September 2018.

²⁴ Statements of Abdimajit Hasan Adan and Mohammed Osman Nanne to ATPU, March 2018.

²⁵ A local media article reported that two additional suspects, identified as Ahmed Issack Ibrahim, 46, and Said Mohammed Salat, 19, were arrested two days after the interception of the VBIED at the nearby town of Garbatula, in Isiolo County. However, in an interview with the SEMG on 4 September 2018, ATPU officials denied that either Ahmed "Balaa" or "Said" had ever been apprehended. Daily Nation, "Shabaab terrorist rented room next to city police base", 20 February 2018. Available from <https://www.nation.co.ke/news/How-city-dodged-big-Shabaab-bomb/1056-4311896-yo4mjhz/index.html>.

²⁶ Ibid.

“Aladi”

“Aladi” was a motorbike (“boda boda”) driver and arms smuggler who facilitated the movement of the plotters on both sides of the Kenya-Somalia border.²⁷

Attacking team (‘suicide gunmen’)

The five Type 56-2 rifles discovered in the VBIED by Kenyan police strongly indicate that the attacking team was to be composed of five individuals. The role of these individuals would likely have been to storm the intended target of the attack following the detonation of the VBIED at its perimeter. The members of the attacking team are yet to be identified by the ATPU or the SEMG, and may still be at large within Kenya.

Secondary members of the plot (non-Al-Shabaab facilitators)

Anthony Kitila Makau a.k.a. “Rasta”



Anthony Makau was the Nairobi-based driver, fixer, and friend of Abdimajit Hasan Adan. The night of 13 February, Makau accompanied Adan on a night out in Nairobi, leading to Adan’s late departure the next day and the subsequent detection of the plot.

John Maina Kiarie



Facilitator known to Abdimajit Adan as a procurer of fake Kenyan IDs and insurance stickers to residents of the Nairobi neighbourhood of Eastleigh. On 9 February, Kiarie was paid KES 250,000 (\$2,500) by Adan to arrange for four fake Kenya national ID cards.²⁸ Presumably, these IDs were intended to be provided to members of the Al-Shabaab attacking team. The ID cards were produced on the same day and three were subsequently sent by Adan to “Dere” via a bus to Mandera. One ID card was retained

by Adan, namely the one intended for Mbarak Abdi Huka, which was recovered by police from the VBIED vehicle following the detection of the plot.

Lydia Nyawira Mburu



Lydia Mburu was an employee of a printing house in Nairobi’s Central Business District, tasked by John Kiarie with manufacturing the four fake Kenyan national ID cards.

Francis Macharia Karishu



Francis Karishu was Lydia Mburu’s employer at a printing house in Nairobi. Having evaded arrest following the discovery of the plot, Karishu was eventually taken into custody on 20 May 2018, two days after Kenyan police placed a KES 1,000,000 (\$10,000) bounty on his head.

²⁷ Statement of Abdimajit Adan to ATPU, March 2018.

²⁸ Ibid.

As of this writing, all four secondary members of the plot are undergoing prosecution in Kenya. While they have been charged with terrorism offences, all evidence indicates that they were facilitators motivated by financial gain, rather than members of Al-Shabaab.

Failure of first VBIED attempt (KCL621K) due to mechanical difficulties

On 23 December 2017, Adan received two *hawala* money transfers totalling \$15,000, facilitated by “Dere” (see “Total cost of the operation”, below). The same day, he purchased a 2010 Toyota Mark X vehicle, number plate KCL621K, for KES 1,300,000 (\$13,000) from a dealership in Nairobi’s Parklands neighbourhood.²⁹

On 25 December, Adan met Ahmed “Balaa” at a hotel in Nairobi in order to plan transferring the vehicle to Somalia. The following evening, Adan and “Balaa” departed Nairobi with the vehicle. In Kachiuru,³⁰ Meru County, they picked up an individual known only as “Aladi”, whom Adan described in his statement to ATPU as a motorbike driver and an “arms smuggler”.

On 31 December, Adan and “Balaa” crossed into Somalia at El Wak, from where they proceeded in the direction of El Adde. At the town of Warxoor, Adan and “Balaa” met “Dere” and an individual known as “Reer Badia” and handed the vehicle over to them. The following day, Adan proceeded to El Adde, where he remained until 2 January. During that time the vehicle was fitted with explosives and handed back to “Balaa” and Adan.

According to Adan’s statement to ATPU, “Balaa” was instructed to drive the vehicle as far as Mutuati, in Kenya’s Meru County, before handing it over to Adan for the remainder of the journey to Nairobi. However, shortly after departing from El Adde, Adan noted that the vehicle felt “heavy” and that “lights on the dashboard were on”. The vehicle then began to overheat, so the two pulled over to the side of the road and called “Dere”, who met them the following morning. The vehicle was left with “Dere”, and “Aladi” was summoned to transport Adan and Ahmed “Balaa” on motorbike to Mutuati. “Balaa” subsequently returned to Somalia with Aladi, and Adan hired a taxi to transport him to Nairobi, arriving on 3 January 2018, according to his mobile phone location data.

The explosives that had been fitted in KCL621K were presumably extracted from the vehicle and later installed in the Mitsubishi Airtrek subsequently procured by Adan (KBM200D).

Second attempt (KBM200D)

Prior to his departure from El Adde, “Dere” informed Abdimajit Adan that he would be contacted by an individual who was to join him in Nairobi. Following Adan’s return to Nairobi, he was contacted for the first time by his current co-defendant, Mohammed Nanne, on 5 January.³¹ Adan had already leased a residence for himself in the Nairobi suburb of Ongata Rongai; upon receiving Nanne in Nairobi, he proceeded to arrange for a second safehouse in the neighbourhood of Langata paying KES 16,000 (\$160) in rent per month.³² He then provided Nanne with KES 32,000 (\$320) to buy a mattress and bedding.

²⁹ Statement of Abdimajit Adan to ATPU, March 2018.

³⁰ In the statements of Abdimajit Adan and Mohammed Nanne, Kachiuru is frequently mentioned as a transit point on their journeys from Nairobi to and from Somalia. It appears that Ahmed “Balaa” had familial connections to the town.

³¹ Mobile phone records demonstrate that Nanne’s first contact with Adan took place at 18:24 on 5 January 2018.

³² Both safehouses were selected with a view to avoiding scrutiny from the Kenyan authorities. In his statement to ATPU, Adan recounted how “Dere” had instructed him to avoid neighbourhoods in the eastern parts of Nairobi, where there are a higher concentration of Somali residents and police sweeps are more common.

On 12 January, Mbarak Abdi Huka, who was known to Adan only by the name “Sa’ad”, arrived in Nairobi, having also been dispatched by “Dere”. Adan installed “Sa’ad” in the safehouse in which Nanne was residing.

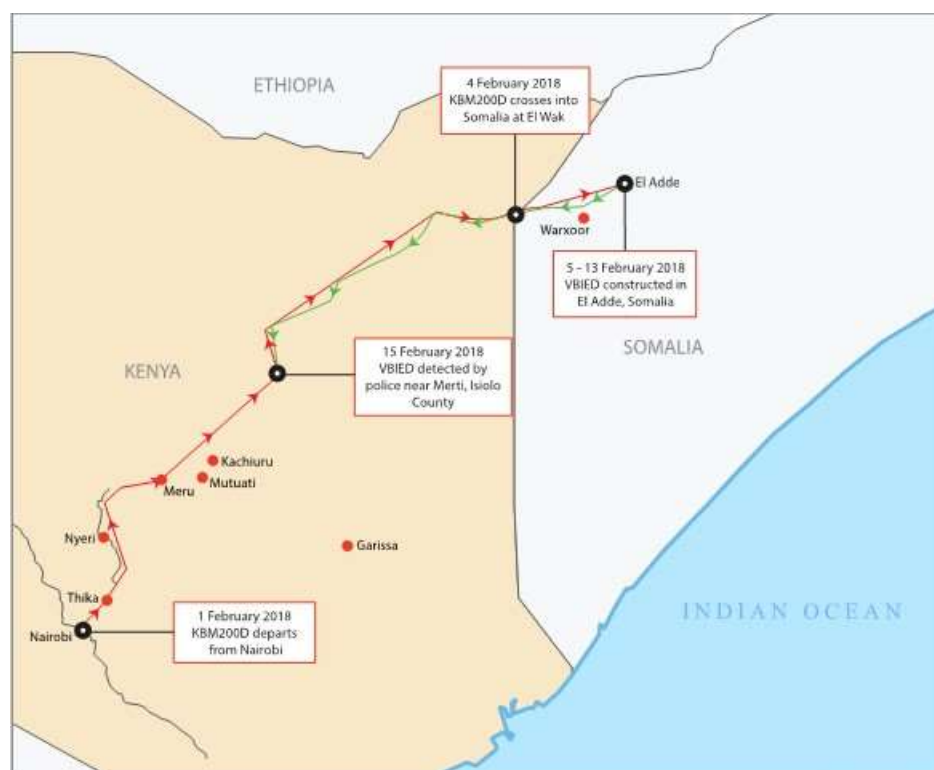
Adan then turned to purchasing a second vehicle to be converted into a VBIED. “Dere” directed Adan to procure a Nissan X-Trail; Adan informed him that one was not available for sale in Nairobi, leading “Dere” to demand a Mitsubishi vehicle instead. On 31 January, “Dere” arranged for \$9,000 to be sent to Abdimajit Adan via the Hormuud Telecom Somalia Inc.-affiliated *hawala* company Taaj Services.

Adan used KES 600,000 (\$6,000) to purchase a 2003 Mitsubishi Airtrek, number plate KBM200D, at Fortis Limited dealership in Nairobi’s Lavington neighbourhood. On 1 February, according to GPS and mobile phone data, Adan departed Nairobi for Somalia with the vehicle, accompanied by Mohammed Nanne and Mbarak Abdi Huka a.k.a. “Sa’ad”. In Merti, Isiolo County, Adan stopped to pick up Ahmed “Balaa” and another Al-Shabaab operative known to the group only by the name “Said”.

GPS track of the VBIED vehicle (KBM200D)

Kenyan ATPU were able to obtain KBM200D’s GPS track from its origin point in Nairobi, across the Kenya-Somalia border at El Wak, to the VBIED construction site at El Adde,³³ and eventually back to Isiolo County in Kenya, where the vehicle was intercepted. Figure 3, below, presents a geographical representation of KBM200D’s GPS track, highlighting several important dates.

Figure 3: GPS track of KBM200D’s journey from Kenya to Somalia and back.



On 4 February, the five Al-Shabaab operatives crossed the Kenya-Somalia border at El Wak, seemingly without interference from police or border officials, reaching El Adde the

³³ El Adde was the site of a major Kenyan military defeat against Al-Shabaab, when on 15 January 2016 Al-Shabaab conducted a complex attack on a KDF base that resulted in the deaths of at least 150 KDF soldiers (see S/2016/919, paras. 15-21).

following day. From 5-13 February, KBM200D remained primarily at two locations on the outskirts of El Adde, where the VBIED was constructed.

On 5 February, the vehicle arrived at “Compound #1” (see figure 5, below), located at coordinates 3.038885 N, 41.860878 E, where it remained for three days. On the afternoon of 8 February, the vehicle was moved to a second compound (“Compound #2”) located at coordinates 3.032785 N, 41.862663 E (see figure 6, below), where it stayed until it was moved back to Compound #1 on 11 February. On the afternoon of 12 February the vehicle was driven to an uninhabited location approximately 300 m northwest of Compound #1. It is plausible that this movement represented a final ‘test drive’ to ensure that the vehicle was in working order, particularly in light of the mechanical problems experienced with the first vehicle (KCL621K) after it was fitted as a VBIED.

On the evening of 13 February KBM200D began its journey back to Kenya, crossing the border between 06:00 and 07:00 the following day.

Figure 4: Satellite image of El Adde, with KBM200D’s GPS track depicted in red.

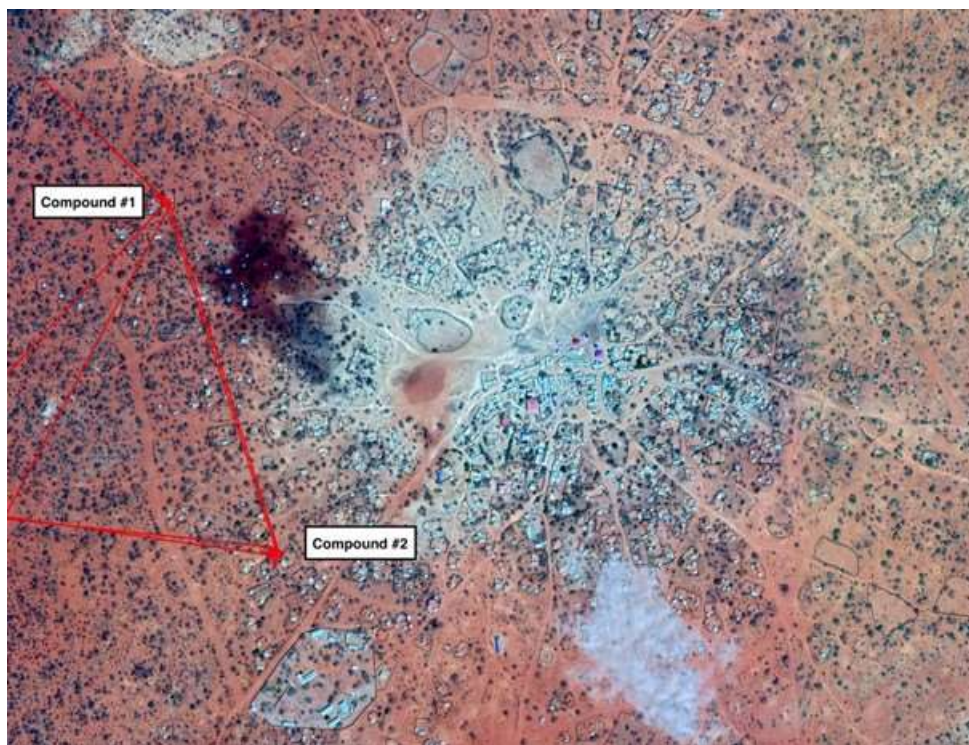


Figure 5: Compound #1 in El Adde (3.038885 N, 41.860878 E) where KBM200D was located between 5-8 February and 11-13 February.



Figure 6: Compound #2 in El Adde (3.032785 N, 41.862663 E), where KBM200D was located between 8 and 11 February.



Across all of Adan's and Nanne's numerous journeys back and forth across the porous Kenya-Somalia border, little mention is made in their statements to ATPU of encounters with security forces. Where encounters are mentioned, they are in the context of either paying or witnessing bribes to security forces on both sides of the border; for instance, during Adan's first journey to Somalia in October 2015 to join Al-Shabaab, he recalled the lorry on which he was travelling being "stopped by either KDF [Kenyan Defence Forces] or AP [Administrative Police]" and each passenger having to pay KES 2,000 (\$20) to secure its release.³⁴ Shortly after crossing into Somalia, the lorry was stopped by Somali security forces, who likewise received a bribe for its release.

Notably, no mention is made in Abdimajit Adan's statement to APTU of being challenged by border security while bringing either vehicle (KBM200D or KCL621K) from Kenya into Somalia and back.

Purchase of an airline ticket

Following the delivery of the KBM200D vehicle to "Dere" in Somalia, Mohammed Nanne, Mbarak Abdi Huka a.k.a. "Sa'ad", Ahmed "Balaa" and "Said" remained in El Adde.

Abdimajit Adan returned from El Wak to Nairobi on a Freedom Airlines flight on 9 February 2018. The airline ticket was purchased via a Safaricom MPESA mobile money transfer of KES 12,000 (\$120) from a phone number registered under the name "Suban Issack". According to Kenyan police, unknown members of the plot had used a stolen ID belonging to Suban Issack to register the mobile phone line for which the funds to purchase the airline ticket were sent.³⁵

Final rendezvous and arrest

Adan and his friend and driver Anthony Makau a.k.a. "Rasta" spent the night of 13 February and early the next morning at night clubs in Nairobi. As a result, Adan woke up late in the afternoon of the next day, and departed behind schedule for the rendezvous point in Merti, Isiolo County, where he was to pick up vehicle KBM200D and transport it back to Nairobi. Due to his late departure, Adan was forced to spend the night in Maua, in Meru County, and resume his journey the next day.

Mobile phone records show that Adan and Ahmed "Balaa", who was travelling with the KBM200D vehicle, contacted each other at multiple points throughout 15 February. At 15:51, Adan made his final call to "Balaa", informing him that he had reached Merti. "Balaa" dispatched Nanne and Said, who had accompanied KBM200D from El Adde, to pick up Adan on motorbike and return with him to the site of the vehicle. Upon their arrival the group was confronted by police while on a routine patrol. Mbarak Abdi Huka a.k.a. "Sa'ad" opened fire on police and was shot dead. Adan and Nanne were taken into custody, while Ahmed "Balaa" and "Said" succeeded in evading arrest.

Total cost of the operation

On 23 December "Dere" arranged for two *hawala* transfers to Abdimajit Adan in Nairobi. The two transfers, totalling \$15,000, had been under the name of "Ahmed Abdi Adan", which was likely an alias. The SEMG subsequently determined that "Ahmed Abdi Adan" had sent the funds from Kismayo using mobile phone number 252615766021. The phone number was not active as of this writing.

As noted above (see "Second attempt (KBM200D)"), "Dere" sent another transfer of \$9,000 via Taaj Services, to fund the purchase of the second VBIED vehicle (KBM200D). In his statement to ATPU, Abdimajit Adan also noted that "Dere" had given him \$3,000 in

³⁴ Ibid.

³⁵ Interview with ATPU in Nairobi, 4 September 2018. When contacted by the SEMG on 18 July 2018, the user of the mobile phone identified himself as "Hassan", and claimed that Suban Issack was a relative of his.

cash prior to his initial departure from Somalia in November 2017. In his statement to ATPU, Mohammed Nanne also reported that \$1,000 had been given to him by “Dere” in preparation for his journey to Kenya in January 2018.

Additional costs included the roughly \$6,500 to purchase five Type 56-2 rifles at local markets in Somalia, \$3,000 for the ammunition and the 36 grenades, as well as an unknown cost for the explosives fitted to the VBIED vehicle.³⁶ Allowing for additional expenses not captured in the ATPU or SEMG investigation into the plot, the operation cost Al-Shabaab less than \$50,000 up to the point that it was disrupted by Kenyan police.

Type 56-2 rifles

At the headquarters of the ATPU in Nairobi on 17 May 2018, the Monitoring Group documented the five Chinese-manufactured Type 56-2 AK-pattern rifles recovered by police from the captured VBIED vehicle. The Group was subsequently able to trace at least two of the weapons to a consignment of 3,500 Type 56-2 rifles purchased by the FGS from the Government of the Federal Republic of Ethiopia in 2013 following the partial lifting of the arms embargo.³⁷

The rifles bearing the serial numbers 407043 and 413662 (see figures 8 and 9, below) could be matched to a partial list of nearly 2,500 serial numbers obtained by the SEMG from the Government of Ethiopia in 2014. Two additional rifles, bearing serial numbers 408187 and 409862, almost certainly formed part of the same consignment based on the immediate proximity of their numbers to others in the partial list.³⁸ It is less clear whether the fifth Type 56-2 rifle, bearing serial number 2010312, originated from the same shipment.

The discovery of these rifles in the possession of Al-Shabaab operatives in Kenya represents the first known occasion that arms imported by the FGS have been used for a planned terror attack outside of Somalia.

³⁶ At local markets in southern Somalia, a 56-2 rifle would have cost approximately \$1,300, an AK-47 ammunition round \$1, and an F1 grenade approximately \$50.

³⁷ This was the second import of arms by the FGS following the partial lifting of the arms embargo pursuant to Security Council resolution 2093 (2013). The FGS notification of the shipment erroneously described the rifles as Type 56-1s. An SEMG inspection of Halane Central Armoury in 2014 confirmed that the shipment had consisted of Type 56-2 rifles.

³⁸ For instance, serial numbers 408185 and 409863 are both contained on the partial list provided by the Government of Ethiopia.

Figure 7: Five Type 56-2 rifles recovered by Kenyan police from the VBIED vehicle.



Figure 8: Type 56-2 rifle bearing serial number 407043.



Figure 9: Type 56-2 rifle bearing serial number 413662.



Annex 2.3.1: Mobile phone analysis (STRICTLY CONFIDENTIAL)*

**Annex 2.3.2: Al-Shabaab radicalization and recruitment networks in Kenya
(STRICTLY CONFIDENTIAL)***

Annex 2.3.3: Comparative analysis of VBIED construction (STRICTLY CONFIDENTIAL)*

Annex 2.4: Al-Shabaab domestic financing

Al-Shabaab generates significant revenue from a variety of domestic sources, employing a system of extortion entrenched within local communities across southern and central Somalia. The group is able to levy taxation via a network of checkpoints, with collection enforced through violence and intimidation. A tightly controlled and centralized financial system is complemented by a methodical approach to accounting and financial management.

Al-Shabaab divides its taxation system into four distinct revenue streams: registration and taxation of transiting vehicles (“*gadiid*”), taxation of transported goods (“*badeeco*”), taxation of farms and agricultural produce (“*dalag*”), and taxation of livestock sales (“*xoolo*”). Receipts are provided to civilians for each of the four revenue streams, examples of which are presented in figure 1, below.

Figure 1: Redacted samples of receipts provided for *gadiid* and *badeeco*.

Region → MAKTABKA MAALIYADA
WILAAYADA ISLAAMIGA
EE JUBOYINKA

Date → Taariikh: 25.5.1439

Vehicle type → Nuuca Gaariga: *Subaru* Khidmada: 3258

Receipt no. → No: 114405

Tax type →

WARQADDA LASOCODKA DHAQDHAQAAQA GAADIIDKA

Qoraal ahaan: *...*

Magaca Darawalka: *...*

Chwaankiisa: *...* Tel: *...*

Magaca Milkiilaha: *...* Tel: *...*

Chwaankiisa: *...* Tel: *...*

Ka yimid: *...* Ku socde: *...*

Wadada uu marayo: *...* Qofka soo Raray: *...*

Nuuka Rarka: *...* Bixiye: *...* Heaf: *...*

Finance officer → Saxiixa Lacag Qabta: *...*

Region → MAKTABKA MAALIYADA
WILAAYADA ISLAAMIGA
EE BAAY & BAKOOL

Date → Taariikh: 25.5.1439

Vehicle type → Nuuca Gaariga: *...* Khidmada: 2808

Receipt no. → No: 11115

Tax type →

WARQADDA LA SOCODKA BADEECADA

Qoraal ahaan: *...*

Magaca Darawalka: *...* Tel: *...*

Magaca Milkiilaha: *...* Tel: *...*

Chwaankiisa: *...* Tel: *...*

Ka yimid: *...* Ku socde: *...*

Wadada uu marayo: *...* Qofka soo Raray: *...*

Nuuka Rarka: *...* Bixiye: *...* Heaf: *...*

Finance officer → Saxiixa Lacag Qabta: *...*

Figure 2: Redacted samples of receipts provided for dalag and xoolo.

**MAKTABKA MAALIYADA
WILAAYADA ISLAAMIGA
EE BAAY & BAKOOL**

**مكتب المالي لولاية
باي و بکول الإسلامية**

WARQADDA DALAGYADA BEERAHA

No: 15048

Taariikh: 20.01.2018 - 1439

Magaca: [Redacted]

Lacag Dhan Sh.So: [Redacted] US\$ \$74

Eray ahaan: [Redacted]

Nuqa Dalaga: [Redacted] Tirada: [Redacted]

Magaca Gaariga/Beerta: [Redacted]

Ka yimid: [Redacted] U socdo: [Redacted]

Magaca Darawalka: [Redacted] Tel: [Redacted]

Faah faahin: [Redacted]

Saxiixa L/Qabtaha: [Redacted]

**MAKTABKA MAALIYADA
WILAAYADA ISLAAMIGA
EE BAAY & BAKOOL**

**مكتب المالي لولاية
باي و بکول الإسلامية**

WARQADDA HUBINTA CAAFIMAADKA XOOLAHA

No: 1438

Taariikh: 20.01.2018 - 1438

Magaca: [Redacted] Deg: [Redacted]

Nuqa Xoolaha: [Redacted] Tirada: [Redacted]

Xaalada Caafimaadka: [Redacted]

Dhaqaal: ☐ Kawaan: ☐ Ganacsi: ☒

Khidmada: [Redacted]

Qoraal ahaan: [Redacted]

Saxiixa Lacag Qabtaha: [Redacted]

F.G: Warqadan waxay shaqeenaysaa Mudo dhan: 25/1

Registration fees and taxation of vehicle transit (*gadiid*)

Al-Shabaab applies an initial one-off registration fee on all vehicles transiting through territories under its control. The registration fee ranges from \$100 to \$500 depending on the type of vehicle, as outlined in table 1, below. The group maintains a logbook of the vehicles for which the registration tax has been paid. Drivers are also issued registration receipts, which they are expected to retain as proof of payment, as shown in figure 2, below.

Following registration, a charge is applied (*gadiid*) to each vehicle for every time it transits through Al-Shabaab territory. The duty owed is calculated based on the type of vehicle and the length of the journey, with a receipt provided to the driver. Based on an examination of Al-Shabaab taxation receipts collected by the SEMG throughout the mandate, table 1, below, provides a summary of the taxation applied to each vehicle:

Table 1: Rates of taxation applied to transiting vehicle (*gadiid*)³⁹

Type of vehicle	Registration fee	Transit taxation applied
Large truck (e.g. Fiat N3 Truck)	\$500	\$400-\$700
Medium truck (e.g. Fiat Iveco 110)	\$300	\$150-\$400
Minibus (e.g. Toyota Noah) / 4x4 vehicle	\$200	\$25-\$200
Passenger car	\$100	\$10-\$50

Figure 3: Registration (*diwaan galin*) receipt for a Toyota Noah (\$100), December 2017, in Lower Shabelle.

MAKTABKA MAALIYADA WILAAAYADA ISLAAMIGA EE SH/HOOSSE

WARQADDA LASOCODKA DHAQDHAQAAQA GAADIIDKA

Taariikh: 1479

Nuqa Gaariga: Khidmada: 100 \$

Qoraal ahaan:

Magaca Darawalka:

Ciwaankiisa: Tel:

Magaca Milkiilaha: Tel:

Ciwaankiisa: Tel:

Ka yimid: Ku socda:

Wadada uu marayo: Qofka soo Raray:

Nuqa Rarka: Buuxa: Haaf:

Saxiixa Lacag Qabtaha:

³⁹ The taxation amounts for each vehicle were confirmed by the SEMG through review of registration receipts in Lower Shabelle region and interviews with a former Al-Shabaab checkpoint operator in Middle Shabelle, 11 September 2018. SEMG interviews in other regions in southern and central Somalia revealed some variation in registration rates.

Taxation on goods transported (*badeeco*)

A separate tax (*badeeco*) is calculated at Al-Shabaab checkpoints based on the type of goods transported by a given vehicle, as well as the size of the consignment (typically calculated by the number of sacks).

Dalag and *Xoolo* taxation

Dalag (literally, “harvest” in the Somali language) and *xoolo* (“livestock” in the Somali language) comprise the two remaining revenue pillars of the Al-Shabaab taxation system. However, Al-Shabaab’s method of collection for *dalag* and *xoolo* is not yet fully understood by the SEMG.

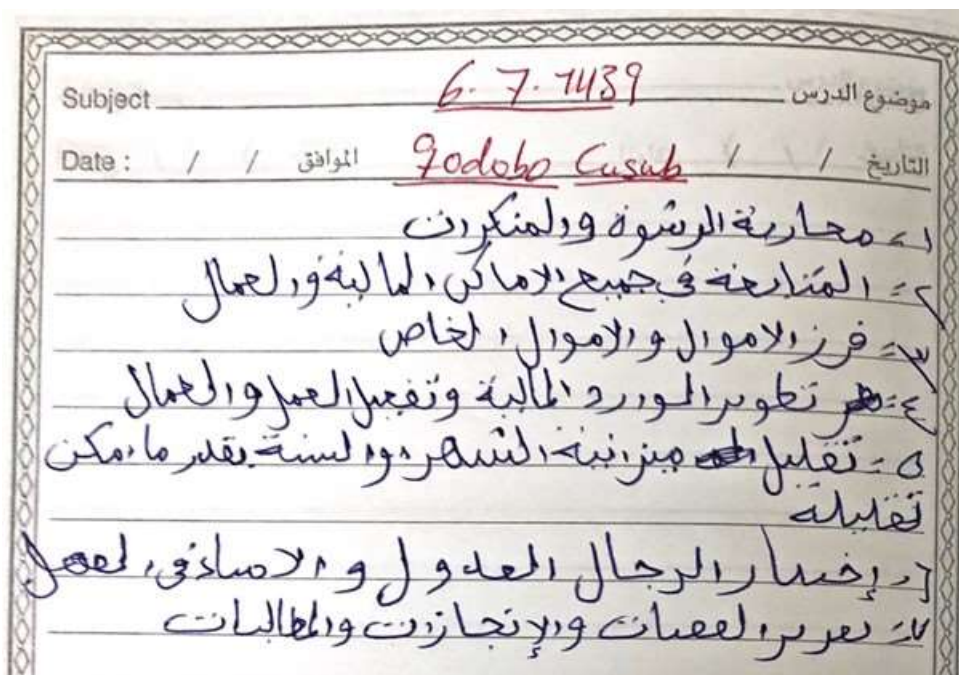
As with *gadiid* and *badeeco*, Al-Shabaab issues receipts for payment of *dalag* and *xoolo*. However, it is not clear whether these two taxes are collected at checkpoints or through another method. In the SEMG’s study of Al-Shabaab taxation in Hiran region (see annex 2.4.1 below), *dalag* comprised 67 per cent of Al-Shabaab’s total revenue in Hiran from January 2015 to December 2017. Evidence from this study suggests that *dalag* may be a levy imposed on agricultural estates by Al-Shabaab, rather than solely the taxation of agricultural produce at checkpoints.

Xoolo is understood to be a tax placed on individuals selling livestock, primarily camels and goats, at local markets. From the SEMG’s examination of receipts issued for *xoolo*, it appears that the tax is collected in the marketplaces, rather than at checkpoints.

Principles and enforcement

A brief set of principles, jotted in broken Arabic into a tax ledger by the head of Al-Shabaab finance in Hiran region (see annex 2.4.1), provides an illustrative snapshot of the group’s philosophy of revenue collection:

Figure 4: Principles outlined in an Al-Shabaab financial ledger for Hiran region, 23 March 2018.



Unofficial translation from Arabic as follows:

- (a) fight bribery and sins (“*munkarat*”);
- (b) follow up with finance and workers in all locations;
- (c) classify revenues, including private money;
- (d) promote financial streams, work energetically, and motivate workers;
- (e) reduce monthly and yearly budget where possible;
- (f) bring righteous men and work throughout the evening;
- (g) promote donations, achievements, and financial requests.

Al-Shabaab’s tax collection system is reinforced through systematic intimidation and violence. For instance, on 4 June 2018 at Qura’a Jome, Al-Shabaab killed six civilians and destroyed eleven vehicles and their goods, which were *en route* from Belet Weyne to Bakool region, for failing to pay taxation to the group.

Figure 5: Burning of trucks by Al-Shabaab at in Qura’a Jome, Bakool region, 4 June 2018.⁴⁰



Major Al-Shabaab checkpoints in southern and central Somalia

The majority of Al-Shabaab checkpoints are not located on the main supply routes (MSRs) in southern and central Somalia, but usually found on minor roads located in rural territories. The checkpoint in Jameeco, Bay region, is a notable exception, which is located on the MSR between Mogadishu and Baidoa. In the following sub-annexes, the SEMG presents its investigations into Al-Shabaab taxation across a series of major checkpoints in central and southern Somalia.

⁴⁰ Photographs provided to the SEMG by an international organization security officer.

Figure 6: Al-Shabaab checkpoint taxation in southern and central Somalia.



Annex 2.4.1 presents a case study of Al-Shabaab's finances in Hiran region from October 2014 to March 2018, based on three financial ledgers recovered from the deceased head of the Al-Shabaab regional head of finance.

Annex 2.4.2 presents an assessment of Al-Shabaab revenue generated at the group's most lucrative checkpoint at Jameeco, located along the main supply route between Mogadishu and Baidoa.

Annex 2.4.3 provides an overview of taxation in Lower Juba region, drawing on interviews with the former Al-Shabaab head of finance for Badhadhe district, based at the checkpoint of Jorre.

Annex 2.4.4 presents an assessment of checkpoint taxation in Middle Shabelle region, which includes an estimate of taxation collected on a weekly basis from the checkpoints of Waraabaale, and Gambole.

Annex 2.4.5 presents a case study of *zakat* (alms) collection in Berdale district, Bay region. The case study was based on a series of interviews with former *zakat* officials from Berdale — including the previous head of *zakat* collection for the district — who had recently defected to the FGS.

Annex 2.4.1: Al-Shabaab financing in Hiran

In late March 2018, a joint AMISOM and SNA operation in Afarirdod, Hiran, resulted in the death of Al-Shabaab's regional head of finance for Hiran, Mohamed Nuur.⁴¹ Recovered from the scene were three ledgers, later obtained by the SEMG, containing detailed accounting of Al-Shabaab's revenue and expenses in Hiran region spanning from October 2014 to March 2018.

During the entirety of 2015, Al-Shabaab recorded a total revenue of \$124,996 in Hiran region. The majority of income was generated from the checkpoints at Tardo, Aboorey and Halgan, in southern Hiran region. Throughout 2016 and 2017, the group shifted its taxation base to locations encircling Hiran's regional capital of Belet Weyne, as shown in figure 1, below. This resulted in a substantial increase in income, with the group recording a total of \$2,519,178 in 2017.

This increase is primarily attributable to Al-Shabaab's commencement of taxation in October 2016 of Luuq Jelow, which rapidly became the group's most profitable revenue source. In 2017, the group earned \$2,236,666 in Luuq Jelow alone, representing 89 per cent of their total earnings from Hiran for that year. By early 2018, Al-Shabaab continued to generate the majority of its monthly income from taxation in Luuq Jelow, but had also expanded its collection to Booco, Maroodile and Afarirdod. This approach reinforced their control of access points surrounding Belet Weyne.

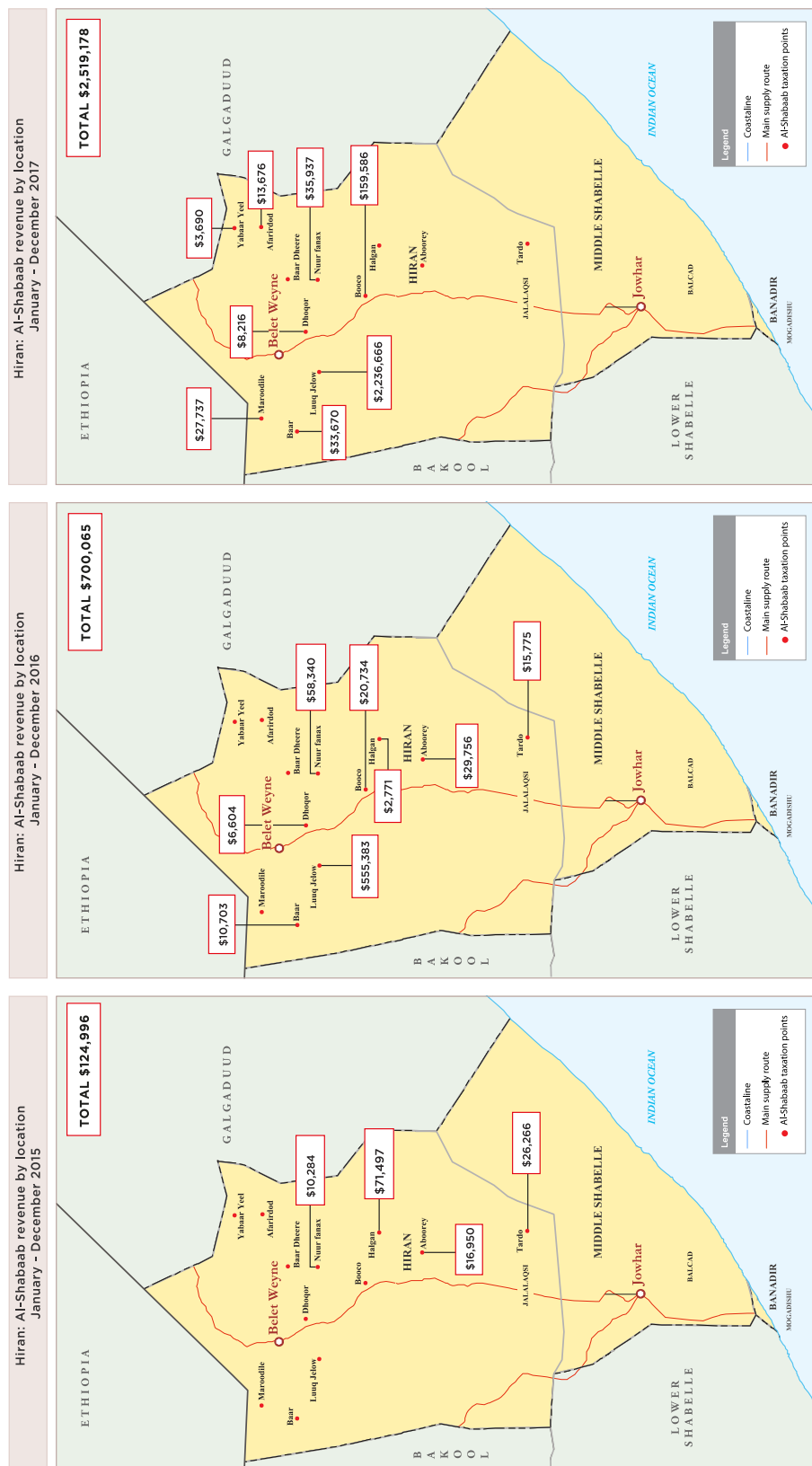
Luuq Jelow was initially recovered from Al-Shabaab by AMISOM forces in early 2015. However, in October 2016, AMISOM retreated from the area due to persistent attacks by Al-Shabaab. Al-Shabaab immediately returned to Luuq Jelow and the surrounding area. Following a negotiated settlement between Al-Shabaab and the traditional clan leadership (Hawiye/Gaaljal) in the region, the area returned to Al-Shabaab administration.⁴² By contrast, in April 2016, communities located in southern Hiran commenced a localized resistance to Al-Shabaab in areas including the tax collection points at Tardo and Aboorey. Local clan affiliated militias, known as *Macaawisleey*, actively fought against Al-Shabaab to protect their local communities from systematic extortion and violence from the group.⁴³ These clan dynamics may provide further context for Al-Shabaab's shift in late 2016 towards Belet Weyne from the southern part of Hiran region.

⁴¹ Interviews with NISA in Belet Weyne and Mogadishu in May and June 2018.

⁴² Telephone interview with local Gaaljal elder based in Belet Weyne, Hiran, 6 September 2018.

⁴³ Ibid.

Figure 1: Al-Shabaab revenue collection by location in Hiran region, January 2015 to December 2017.

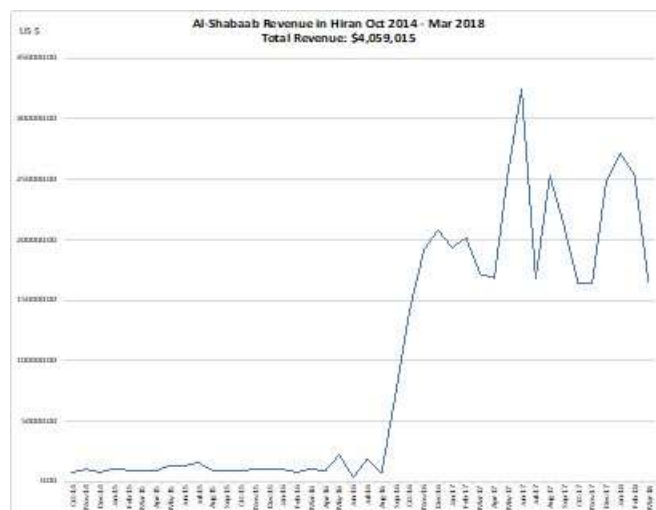


Total revenues

From October 2014 to March 2018, Al-Shabaab generated a total revenue of \$4,059,015 in Hiran. Revenues sharply increased after October 2016, following the incorporation of Luuq Jelow as a taxation point.

From the beginning of 2018 until the end of March, when Mohamed Nuur was killed and the ledgers captured, Al-Shabaab had generated a total income of \$689,617, compared to the \$565,436 the group had collected in the first quarter of 2017. If the remaining months in 2018 follow the same trend, Al-Shabaab's projected total revenue in Hiran for 2018 will amount to approximately \$3.1 million, a 22 per cent increase from 2017.

Figure 2: Al-Shabaab's total revenues in Hiran, September 2014-March 2018.



Revenue sources

Al-Shabaab's approach to income generation is founded upon four revenue streams: "*dalag*", or taxation on farms and agricultural produce; "*gadiid*", or taxation of transiting vehicles; "*badeeco*", or taxation of transported goods; and "*xoolo*", or the taxation of live-stock sales.

Over the three-year period from January 2015 to December 2017, *dalag* represented the main source of revenue for Al-Shabaab in Hiran, comprising 67 per cent of their overall earnings of \$3,344,236.

Table 1: Al-Shabaab revenue collection in Hiran delineated by revenue source, January 2015 to December 2017.

Revenue source	Amount collected	Percentage of total
<i>Dalag</i>	\$2,245,536	67%
<i>Gadiid</i>	\$772,228	23%
<i>Badeeco</i>	\$207,818	6%
<i>Xoolo</i>	\$118,654	4%

Al-Shabaab's revenue collection and accounting system

Revenue collection and receipts issued

The initial stage of accounting concentrates on the physical collection of revenue and issuance of receipts. Each receipt details information on the type of taxation, date and location, personal information of the vehicle driver and owner, and the identity of the Al-Shabaab issuing officer.

Figure 3: \$100 Gadiid receipt (no. 52227), issued for a Toyota Noah minibus, dated 23 January 2018.

MAKTABKA MAALIYADA
WILAAAYADA ISLAAMIGA
EE HIRAAN

مكتب المالية
ولاية ইসলামية
هيران

No: 52227

WARQADDA LASOCODKA DHAQDHAGAAQA GAADIIDKA

Taariikh: 23/01/2018

Khidmada: 100

Magaca Darawalka: ...

Magaca Kalligalka: ...

Magaca Kalligalka: ...

Ka yimid: ...

Wadanta uu marayay: ...

Nuura Starla: ...

Saxiix Lacag Qaataha: ...

Ledger 1: data entry

In the first of three financial ledgers obtained by the SEMG (“Ledger 1”), the Al-Shabaab accountant documents revenue collected in Hiran, categorized by a span of dates (as per the Islamic, or *Hijri*, calendar), location, the type of taxation (*gadiid*, *badeeco*, *xoolo*, or *dalag*), and the span of receipt numbers issued, as shown in figure 4, below. Ledger 1 details income generation in Hiran from October 2014 to March 2018.

Receipt no. 52227 (see figure 3, above), which was independently obtained by the SEMG, is accounted for in the penultimate line of the Ledger 1 sample page (figure 4, below). The number of the receipt (52227) and the date it was issued (06/05/1439 in the *Hijri* calendar) correspond to the date range (from 06/05/1439 to 15/05/1439), and the span of receipts issued (no. 50837 to no. 52966) in the penultimate entry.

Figure 4: Ledger 1 sample page.

Bishni 5 and 14/15/1439 Maroodiye

Month and location

14 / 1 / 1439

Subject Day Date

gadiid

26-4-5-1439 = 52901 = 54095 = #13762.5

6-5-15-1439 = 54096 = 54323 = #17029

16-5-25-1439 = 54324 = 57055 = #15161

Badeeco

26-4-5-1439 = 8818 = #4417.5

6-5-15-1439 = 8819 = 8835 = #3240

16-5-25-1439 = 8836 = 8863 = #6733

Dalag

26-4-5-1439 = 19951 = 16571 = #64055.5

6-5-15-1439 = 16572 = 19688 = #64883

16-5-25-1439 = 19689 = 19755 = #37682.5

Xoolo

26-4-5-1439 = 17101 = 17116 = #584

6-5-15-1439 = 17116 = 17125 = #366

16-5-25-1439 = 17126 = 17139 = #526

gadiid Maroodiye

22-4-5-1439 = 50801 = 50836 = #4570

6-5-15-1439 = 50837 = 52966 = #4570

16-5-25-1439 = 52967 = 52996 = #3090

Receipt range 50837 to 52966

Ledger 2: summary of income earned per revenue source

The second ledger recovered from Al-Shabaab (“Ledger 2”) consolidates the data contained in Ledger 1, and delineates them into 10-day periods according to revenue source (*gadiid*, *badeeco*, *xoolo*, and *dalag*) and location. Figure 5, below, provides a sample page from Ledger 2 demonstrating a total revenue of \$77,913.20 generated over a 10-day period from 12-21 February 2018 in Luuq Jelow. Ledger 2 covers the six-month period from September 2017 to March 2018.

According to the ledger notation, revenues generated are subsequently transferred through various channels including cash, EVC Plus mobile money,⁴⁴ *hawala*, and possibly bank accounts (recorded ambiguously as “Akoon”, or “account”, in the ledgers). The majority of transfers in Ledger 2 are made to Mohamed Nuur (“M/nuur”), the former regional head of finance, from whom the books were captured.

Figure 5: Ledger 2 sample page, dated 12-21 February 2018.

Date / 10 day period	
26-5-5-6-1439 bishu 6aad Tubant d. Hay	
Location / Month	
Luuq Jelow 1yo maroodil	
Date: / / الموافق	
14'916 \$ gadiid	
4'915.5 \$ Badeeco	
332 \$ Xoolo	
57'749.7 \$ Dalag	
77'913.2 \$ Tuntal	
750 Kaash. maxad saciid M/nuur	
77'163.2	
18'300 \$ EVC aabaxas Ji-M/nuur	
58'863.2 \$ Rst	
54'070 \$ Kaash. aabaxas Ji-M/nuur	
4'793.2 \$ Rst	
4'793.2 \$ EVC aabaxas Ji-M/nuur	
00000	
Sub-totals	
4370 \$ gadiid	
2400 EVC M/nuur	
7'970 \$ Rst	
1'970 EVC M/nuur	
0000	
EVC Plus transfer	
Cash transfer	

Ledger 3: summary of income by location

In the third ledger recovered from Al-Shabaab (“Ledger 3”), the data contained in Ledger 2 is consolidated into total revenues by location only. Ledger 3 covers the period from September 2016 to March 2018.

Figure 6, below, provides a sample page from Ledger 3, showing a total revenue of \$86,020.70 generated between 12 and 21 February 2018 from Luuq Jelow, Maroodile,

⁴⁴ Furthermore, Al-Shabaab pays its members’ salaries on a monthly basis through EVC mobile money. Interview with Mukhtar Robow in Baidoa on 6 February 2018; interviews with Al-Shabaab finance officers in Baidoa on 28 and 29 May 2018.

Afarirdod and Booco, together referred to as Belet Weyne district. The majority of revenue is distributed through the aforementioned four channels to an unknown individual, “Nuur Bedel”.

Figure 6: Ledger 3, summarizing revenue from Belet Weyne district from 12-21 February 2018.

26.5-5-6-1439-Bishni Gaud To feed Date / 10 day period

Subject: 11'7285 موشوع البيرس

Date: / / الموافق / / التاريخ

77'913.2 #Lung

4'370 #Maroodile

7'923 #Afarirdood

1'814.5 #Booco

86020.7 #Tumta Blwyn

20010 #AKoon-Nuur bdl m/nuur

66010.7

500 #Farar sh. Xubeen Halgen

65'510.7 #Rst

54070 Kersh m/nuur Nur bdl

11'440.7 #Rst

11'440.7 #AKoon m/nuur

00000 0

411'445.24 #9500

Sub-totals by location

Cash transfer

"Account" transfer

Transfer channels

In a six-month period from September 2017 to March 2018 — the period covered by Ledger 2 — 43 per cent of the income generated by Al-Shabaab was transferred onward in the form of cash. According to Ledger 2, “EVC” and bank accounts (“Akoon”) both represented approximately one-quarter of onward transfer of income, as outlined in table 2, below. *Hawala* accounted for only 6 per cent of onward transfers.

Table 2: Percentage breakdown of financial channels utilized, September 2017 to March 2018.

Distribution channel	Amount distributed	Percentage of total
Cash	\$528,553	43%
Account	\$327,938	26%
EVC	\$305,047	25%
Hawala	\$79,884	6%

Financial transfers recorded in the Al-Shabaab ledgers as “EVC” typically amount to less than \$10,000. However, in several instances, ledger entries appear to indicate that Al-Shabaab “EVC” transfers exceeded the \$10,000 financial threshold necessitating that the

financial entity report the transaction to the FGS Financial Reporting Center, as stipulated in Article 14(2) of Somalia's Anti-Money Laundering and Countering the Financing of Terrorism Act (2016). Article 5(2(b)) of the Act also requires that reporting entities "identify and verify the identity of their customers" in instances where transactions equal or exceed \$10,000.

Figure 7: Example "EVC" payment of \$16,500 made to Mohamed Nuur ("M/Nuur"), between 2 and 11 February 2018.

76-5-25-5-1439: Bishni 5 and Tubanki udhwa b...

Subject: <u>lunq Jelow</u>	140 baar 140	Muradil
Date: / / الموافق	46259#2307.9#	Muradil
15161 \$ Jelow		3090 \$ Jelow
6738 \$ Badeco		1800 EVC
526 \$ Xoodo		1290 \$ Pst
37682.5 \$ Daleg		
60707.5 Total		
17220 Kaash Farax muradil		
42887.5		
16500 EVC muradil muradil		\$16,500 EVC Plus transfer
26387.5		
1650 Mmur galbed		150 Mmur de Caan
24737.5		
252 Mmur Sh. Caan? muradil		22226.5 \$ Pst
24587.5		6581 EVC
250 Cl Weli muradil? muradil		75645.5 Pst
24337.5		711905 Kaash
100 Cl Weli Farax? muradil		740.5 \$
24237.5		740.5 EVC
150 Cl Weli Muradil Dig? muradil		0000

The purported limit on a single EVC Plus transaction is \$300, and a maximum of three transactions are permitted per day. According to multiple statements from Hormuud Telecom representatives to the SEMG, this limit cannot be bypassed. However, the SEMG has received multiple testimonies, including from a former Al-Shabaab district finance officer in Lower Juba (see annex 2.4.3), that EVC limits can be raised by applying to a Hormuud Telecom office.

Conversely, it is also possible that Al-Shabaab's notations of "EVC" transactions may in some cases refer to transfers amongst Salaam Bank accounts linked to Hormuud mobile phone lines, which do not have a transfer limit.⁴⁵ The exact modalities by which Al-Shabaab transfers its revenues remains under investigation by the SEMG.

⁴⁵ Salaam Bank is a financial institution headquartered in Mogadishu, affiliated with Hormuud Telecom Somalia Inc.

Summary

Al-Shabaab's financial system in Hiran demonstrates a systematic and committed approach to record keeping and financial accounting. Furthermore, the group demonstrated an ability to shift from areas of low income generation to areas of high income generation, highlighted by their encirclement of Hiran's capital of Belet Weyne. This change in tactics resulted in substantially higher revenues after October 2016. This increase in revenue coincided with the group's establishment of a tax base in Luuq Jelow, where the majority of their revenues in Hiran are now generated.

The revenue generated in Hiran region is relatively modest compared with other areas in southern and central Somalia; for example, the SEMG estimates that the Al-Shabaab checkpoint at Jameeco, in Bay region, generates an annual revenue of approximately \$10 million per year (see annex 2.4.2). The comparatively low revenues from Hiran can likely be explained by the fact that major commercial trade from Mogadishu is already taxed by Al-Shabaab collectors in Middle Shabelle region before reaching Hiran, and Al-Shabaab does not doubly tax drivers. In addition, Bay, Bakool, Gedo, and Lower Juba regions are more popular trade routes for commercial traffic into Kenya. Finally, due to the presence of AMISOM and Ahlu Sunna wal Jama'a (ASWJ) forces in northern Hiran, Al-Shabaab has yet to establish permanent taxation checkpoints along the routes linking the region to northern Somalia.

Raw ledger data

Below the SEMG has reproduced a sample page of the raw data from Ledger 1. Dates are given in the original Islamic calendar (*Hijri*) notation of Al-Shabaab, as well as their Gregorian calendar equivalents. In some instances, the Al-Shabaab accountant made errors regarding the *Hijri* calendar, for example, listing the thirtieth day of an Islamic month that only contains 29 days; in these cases, no Gregorian calendar equivalent exists, and "N/A" (not available) is indicated in the relevant data fields.

In instances where data entries are missing or illegible, this has been indicated in the table with "D/M" (data missing). Where revenue is collected in Somali Shillings (SOS),⁴⁸ the equivalent in US Dollars is provided using a conversion of SOS 22,500 per USD, the same rate used by the Al-Shabaab accountant in conducting his own conversions.

The entire data set from Ledger 1 is available from:

<https://1drv.ms/x/s!AsKlxbPSEpvPaehl3Ytno10ZBrA>.

⁴⁸ Al-Shabaab ceased collecting revenues in Somali Shillings in Hiran region in May 2016.

Figure 9: Sample data from Ledger 1, showing collection of revenue in Hiran region from 21 October 2014 to 4 June 2015.

Location	Revenue Source	Start Date (Hijri)	Start Date (Gregorian)	End Date (Hijri)	End Date (Gregorian)	Receipt A	Receipt B	Amt (\$)	Amt (SOS)	USD equivalent	Total (\$)
Halgan	Gadiid	26-12-1435	21/10/2014	04-01-1436	28/10/2014	1851	1900	\$1,829.00	SOS 4,070,000	\$180.89	\$2,009.89
Halgan	Gadiid	04-01-1436	28/10/2014	13-01-1436	06/11/2014	1901	1950	\$1,396.00	SOS 2,790,000	\$124.00	\$1,520.00
Halgan	Gadiid	13-01-1436	06/11/2014	21-01-1436	14/11/2014	1951	2000	\$1,306.00	SOS 2,660,000	\$118.22	\$1,424.22
Halgan	Gadiid	21-01-1436	14/11/2014	25-01-1436	18/11/2014	2051	3070	\$43.00	SOS 1,860,000	\$82.67	\$125.67
Halgan	Gadiid	26-01-1436	19/11/2014	03-02-1436	26/11/2014	3071	3100	\$1,009.00	SOS 1,730,000	\$76.89	\$1,085.89
Halgan	Dalag	26-12-1435	21/10/2014	24-01-1436	17/11/2014	11451	11470		SOS 23,283,000	\$1,034.80	\$1,034.80
Halgan	Xoolo	26-12-1435	21/10/2014	06-01-1436	30/10/2014	2201	2250		SOS 13,560,000	\$602.67	\$602.67
Halgan	Xoolo	06-01-1436	30/10/2014	13-01-1436	06/11/2014	2251	2300		SOS 18,040,000	\$801.78	\$801.78
Halgan	Xoolo	13-01-1436	06/11/2014	20-01-1436	13/11/2014	2301	2341		SOS 14,840,000	\$659.56	\$659.56
Tardo	Gadiid	04-01-1436	28/10/2014	24-01-1436	17/11/2014	79301	79318	\$885.00		\$0.00	\$885.00
Tardo	Xoolo	02-01-1436	26/10/2014	20-01-1436	13/11/2014	101501	101521		SOS 14,240,000	\$632.89	\$632.89
Halgan	Gadiid	26-01-1436	19/11/2014	03-02-1436	26/11/2014	3171	3199	\$1,009.00	SOS 1,730,000	\$76.89	\$1,085.89
Halgan	Gadiid	04-02-1436	27/11/2014	12-02-1436	05/12/2014	3101	3150	\$2,229.00	SOS 2,890,000	\$128.44	\$2,357.44
Halgan	Gadiid	12-02-1436	05/12/2014	22-02-1436	15/12/2014	3151	3200	\$1,110.00	SOS 3,720,000	\$165.33	\$1,275.33
Halgan	Gadiid	22-02-1436	15/12/2014	25-02-1436	18/12/2014	3201	3212	\$425.00	SOS 630,000	\$28.00	\$453.00
Halgan	Dalag	01-02-1436	24/11/2014	24-02-1436	17/12/2014	11471	11500		SOS 11,207,000	\$498.09	\$498.09
Halgan	Dalag	25-02-1436	18/12/2014	25-02-1436	18/12/2014	16501	16502		SOS 1,783,000	\$79.24	\$79.24
Halgan	Xoolo	26-01-1436	19/11/2014	27-01-1436	20/11/2014	2342	2350		SOS 2,800,000	\$124.44	\$124.44
Halgan	Xoolo	27-01-1436	20/11/2014	05-02-1436	28/11/2014	2351	2400		SOS 16,480,000	\$732.44	\$732.44
Halgan	Xoolo	05-02-1436	28/11/2014	18-02-1436	11/12/2014	2401	2450		SOS 15,000,000	\$666.67	\$666.67
Halgan	Xoolo	18-02-1436	11/12/2014	25-02-1436	18/12/2014	2451	2489		SOS 11,520,000	\$512.00	\$512.00
Tardo	Xoolo	28-01-1436	21/11/2014	12-02-1436	05/12/2014	101501	101550		SOS 27,200,000	\$1,208.89	\$1,208.89
Halgan	Gadiid	26-02-1436	19/12/2014	03-03-1436	25/12/2014	3213	3250	\$690.00	SOS 2,600,000	\$115.56	\$805.56
Halgan	Gadiid	04-03-1436	26/12/2014	10-03-1436	01/01/2015	3251	3300	\$955.00	SOS 3,080,000	\$136.89	\$1,091.89
Halgan	Gadiid	11-03-1436	02/01/2015	22-03-1436	13/01/2015	3301	3350	\$1,282.00	SOS 3,050,000	\$135.56	\$1,417.56
Halgan	Gadiid	22-03-1436	13/01/2015	25-03-1436	16/01/2015	3351	3380	\$75.00	SOS 2,740,000	\$121.78	\$196.78
Tardo	Xoolo	14-02-1436	07/12/2014	18-03-1436	09/01/2015	101551	101600		SOS 28,580,000	\$1,270.22	\$1,270.22
Halgan	Xoolo	26-02-1436	19/12/2014	26-02-1436	19/12/2014	2490	2500		SOS 4,000,000	\$177.78	\$177.78
Halgan	Xoolo	26-02-1436	19/12/2014	11-03-1436	02/01/2015	100501	100550		SOS 16,100,000	\$715.56	\$715.56
Halgan	Xoolo	11-03-1436	02/01/2015	17-03-1436	08/01/2015	100551	100600		SOS 6,800,000	\$302.22	\$302.22
Halgan	Xoolo	17-03-1436	08/01/2015	24-03-1436	15/01/2015	100601	100650		SOS 11,520,000	\$512.00	\$512.00
Halgan	Xoolo	24-03-1436	15/01/2015	24-03-1436	15/01/2015	100651	100660		SOS 2,800,000	\$124.44	\$124.44
Halgan	Dalag	27-02-1436	20/12/2014	24-03-1436	15/01/2015	16503	16539		SOS 29,781,000	\$1,323.60	\$1,323.60
Halgan	Gadiid	26-03-1436	17/01/2015	02-04-1436	23/01/2015	3381	3400	\$60.00	SOS 1,460,000	\$64.89	\$124.89
Halgan	Gadiid	02-04-1436	23/01/2015	14-04-1436	04/02/2015	3401	3450	\$1,652.00	SOS 4,840,000	\$215.11	\$1,867.11
Halgan	Gadiid	14-04-1436	04/02/2015	23-04-1436	13/02/2015	3451	3500	\$783.00	SOS 5,210,000	\$231.56	\$1,014.56
Halgan	Gadiid	23-04-1436	13/02/2015	26-04-1436	16/02/2015	16501	16523	\$34.00	SOS 2,716,000	\$120.71	\$154.71
Halgan	Dalag	26-03-1436	17/01/2015	25-04-1436	15/02/2015	16540	16546		SOS 1,480,000	\$65.78	\$65.78
Halgan	Xoolo	28-03-1436	19/01/2015	11-03-1436	02/01/2015	100661	100700		SOS 6,320,000	\$280.89	\$280.89
Halgan	Xoolo	11-04-1436	01/02/2015	16-04-1436	06/02/2015	100701	100750		SOS 19,440,000	\$864.00	\$864.00
Halgan	Xoolo	16-04-1436	06/02/2015	23-04-1436	13/02/2015	100751	100800		SOS 7,160,000	\$318.22	\$318.22
Halgan	Xoolo	23-04-1436	13/02/2015	23-04-1436	13/02/2015	100801	100819		SOS 4,920,000	\$218.67	\$218.67
Tardo	Gadiid	01-04-1436	22/01/2015	04-04/1436	#N/A	79301	79350	\$2,670.00		\$0.00	\$2,670.00
Tardo	Xoolo	18-03-1436	09/01/2015	12-04-1436	02/02/2015	101601	101650		SOS 27,800,000	\$1,235.56	\$1,235.56
Tardo	Xoolo	12-04-1436	02/02/2015	23-04-1436	13/02/2015	101651	101680		SOS 9,240,000	\$410.67	\$410.67
Tardo	Gadiid	06-04-1436	27/01/2015	24-04-1436	14/02/2015	79351	79362	\$785.00		\$0.00	\$785.00
Halgan	Gadiid	26-04-1436	16/02/2015	01-05-1436	20/02/2015	16524	16550	\$17.00	SOS 2,570,000	\$114.22	\$131.22
Halgan	Gadiid	01-05-1436	20/02/2015	13-05-1436	04/03/2015	16551	16600	\$713.00	SOS 46,090,000	\$2,048.44	\$2,761.44
Halgan	Gadiid	13-05-1436	04/03/2015	21-05-1436	12/03/2015	16601	16650	\$585.00	SOS 5,180,000	\$230.22	\$815.22
Halgan	Gadiid	21-05-1436	12/03/2015	25-05-1436	16/03/2015	16651	16669	\$800.00	SOS 1,790,000	\$79.56	\$879.56
Halgan	Xoolo	29-04-1436	19/02/2015	30-04-1436	#N/A	100820	100850		SOS 10,720,000	\$476.44	\$476.44
Halgan	Xoolo	30-04-1436	#N/A	13-05-1436	04/03/2015	100851	100900		SOS 18,000,000	\$800.00	\$800.00
Halgan	Xoolo	13-04-1436	03/02/2015	21-05-1436	12/03/2015	100901	100950		SOS 9,640,000	\$428.44	\$428.44
Halgan	Xoolo	21-05-1436	12/03/2015	21-05-1436	12/03/2015	6001	6027		SOS 26,960,000	\$1,198.22	\$1,198.22
Halgan	Dalag	02-05-1436	21/02/2015	16-05-1436	07/03/2015	16547	16550		SOS 2,580,000	\$114.67	\$114.67
Halgan	Dalag	23-05-1436	14/03/2015	23-05-1436	14/03/2015	16561	16551		SOS 6,000,000	\$266.67	\$266.67
Tardo	Xoolo	29-04-1436	19/02/2015	07-05-1436	26/02/2015	101681	101700		SOS 9,400,000	\$417.78	\$417.78
Tardo	Xoolo	07-05-1436	26/02/2015	23-05-1436	14/03/2015	101701	101738		SOS 15,560,000	\$691.56	\$691.56
Tardo	Gadiid	29-04-1436	19/02/2015	24-05-1436	15/03/2015	79363	79381	\$1,025.00		\$0.00	\$1,025.00
Halgan	Gadiid	26-05-1436	17/03/2015	01-06-1436	22/03/2015	16670	16700	\$749.50	SOS 2,360,000	\$104.89	\$854.39
Halgan	Gadiid	01-06-1436	22/03/2015	12-06-1436	02/04/2015	16701	16750	\$462.00	SOS 3,970,000	\$176.44	\$638.44
Halgan	Gadiid	12-06-1436	02/04/2015	21-06-1436	11/04/2015	16751	16800	\$254.00	SOS 3,450,000	\$153.33	\$407.33
Halgan	Gadiid	21-06-1436	11/04/2015	25-06-1436	15/04/2015	16801	16821	\$719.00	SOS 1,590,000	\$70.67	\$789.67
Halgan	Xoolo	26-05-1436	17/03/2015	28-05-1436	19/03/2015	6028	6050		SOS 8,280,000	\$368.00	\$368.00
Halgan	Xoolo	28-05-1436	19/03/2015	06-06-1436	27/03/2015	6051	6100		SOS 23,480,000	\$1,043.56	\$1,043.56
Halgan	Xoolo	06-06-1436	27/03/2015	18-06-1436	08/04/2015	6101	6150		SOS 19,840,000	\$881.78	\$881.78
Halgan	Xoolo	18-06-1436	08/04/2015	18-06-1436	08/04/2015	6151	6185		SOS 20,320,000	\$903.11	\$903.11
Tardo	Xoolo	26-05-1436	17/03/2015	29-05-1436	20/03/2015	101739	101750		SOS 4,160,000	\$184.89	\$184.89
Tardo	Xoolo	29-05-1436	20/03/2015	23-06-1436	13/04/2015	101751	101783		SOS 8,280,000	\$368.00	\$368.00
Tardo	Gadiid	29-05-1436	20/03/2015	25-06-1436	15/04/2015	79382	79388	\$415.00		\$0.00	\$415.00
Tardo	Dalag	06-06-1436	27/03/2015	22-06-1436	12/04/2015	16552	16562		SOS 2,596,000	\$115.38	\$115.38
Halgan	Gadiid	26-06-1436	16/04/2015	02-07-1436	21/04/2015	16822	16850	\$1,504.00	SOS 820,000	\$36.44	\$1,540.44
Halgan	Gadiid	02-07-1436	21/04/2015	11-07-1436	30/04/2015	16851	16900	\$888.00	SOS 3,070,000	\$136.44	\$1,034.44
Halgan	Gadiid	11-07-1436	30/04/2015	19-07-1436	08/05/2015	16901	16950	\$1,327.00	SOS 2,636,000	\$117.16	\$1,444.16
Halgan	Gadiid	19-07-1436	08/05/2015	25-07-1436	14/05/2015	16951	17000	\$1,733.00	SOS 1,500,000	\$66.67	\$1,799.67
Halgan	Gadiid	25-07-1436	14/05/2015	25-07-1436	14/05/2015	20501	20503	\$60.00	SOS 100,000	\$4.44	\$64.44
Halgan	Xoolo	26-06-1436	16/04/2015	27-06-1436	17/04/2015	6186	6200		SOS 3,840,000	\$170.67	\$170.67
Halgan	Xoolo	27-06-1436	17/04/2015	03-07-1436	22/04/2015	6201	6250		SOS 12,720,000	\$565.33	\$565.33
Halgan	Xoolo	03-07-1436	22/04/2015	17-07-1436	06/05/2015	6251	6300		SOS 15,320,000	\$680.89	\$680.89
Halgan	Xoolo	17-07-1436	06/05/2015	25-07-1436	14/05/2015	6301	6350		SOS 21,620,000	\$960.89	\$960.89
Halgan	Xoolo	25-07-1436	14/05/2015	25-07-1436	14/05/2015	6351	6365		SOS 7,140,000	\$317.33	\$317.33
Halgan	Dalag	27-06-1436	17/04/2015	25-07-1436	14/05/2015	16564	16590		SOS 7,952,000	\$353.42	\$353.42
Tardo	Gadiid	27-06-1436	17/04/2015	14-07-1436	03/05/2015	79389	79400	\$547.00		\$0.00	\$547.00
Tardo	Gadiid	14-07-1436	03/05/2015	25-07-1436	14/05/2015	79401	79412	\$464.00		\$0.00	\$464.00
Tardo	Xoolo	29-06-1436	19/04/2015	05-07-1436	24/04/2015	101784	101800		SOS 4		

Annex 2.4.2: Case study: Al-Shabaab checkpoint taxation in Bay region

During the mandate, the SEMG investigated Al-Shabaab checkpoint taxation on the main supply route linking Mogadishu to Baidoa in Bay region. Two principal checkpoints were identified on this route: Jameeco and Qansax Homane. Jameeco is located approximately 160 km north-west of Mogadishu, while Qansax Homane is found 75 km north-west of Baidoa. On 29 May 2018, the Monitoring Group conducted interviews with former Al-Shabaab finance officers, the former Al-Shabaab commander of the Jameeco area, National Intelligence and Security Agency (NISA) officers, and regional officials. The SEMG also independently collected Al-Shabaab taxation receipts issued in Bay region.

The importance of Jameeco as a revenue collection point for Al-Shabaab was underscored during an SEMG interview in February 2018 with Mukhtar Robow, a co-founder of Al-Shabaab who had defected to the FGS in August 2017. Robow, who hails from the region, stated: “Al-Shabaab are financially strong despite a decline in funding from external sources such as Al-Qaeda or the Somali diaspora. Instead, they have focused on the development of a tightly controlled, centralized system that is dependent on internal revenue streams such as the taxation of transit, livestock, business and farmlands. Between Mogadishu and Baidoa, they earn up to \$70,000 a day by taxing everything that passes through Jameeco checkpoint. The furniture in this room, the water on the table, the chair you are sitting in, it has all been taxed by Al-Shabaab. Their strategy is founded upon a model of strict enforcement and systematic accounting. Al-Shabaab’s predictable checkpoint taxation system in Bay region is preferred by people due to fear of retribution by the group, while parallel checkpoints controlled by government forces are unpredictable.”⁴⁹

Figure 1: Al-Shabaab checkpoint taxation points in Bay region.



As outlined above in annex 4.2, levies are applied to vehicles transiting through the checkpoint (*gadiid*), with a second tax applied to goods transported (*badeeco*). Vehicles are taxed at a variable rate dependent on the type of vehicle and the distance of the journey. Goods are assessed based on the type, their market price, and quantity. In Bay, food items such as flour, sugar, and sorghum are taxed at a rate of approximately \$2 per bag. Drivers make payments in cash or via EVC Plus mobile money. Figure 2, below, details receipts issued

⁴⁹ Interview with Mukhtar Robow on 6 February 2018 in Baidoa.

by Al-Shabaab to a driver travelling from Qansax Homane to Baidoa in January 2018. A tax of \$400 was applied for the transit (*gadiid*) of a Fiat N3 truck, while a tax of \$700 was separately charged for the goods (*badeeco*) it was transporting (cement). Both receipts identify the same driver, date, and transit route.

Figure 2: *Gadiid* (l) and *badeeco* (r) receipts issued by Al-Shabaab for a Fiat N3 truck carrying cement, 20 January 2018.



Similarly, on 9 May 2018 at Jameeco checkpoint, Al-Shabaab issued two receipts to a driver traveling to Baidoa. \$130 was charged for a Fiat Iveco 110 truck (*gadiid*), while a taxation of \$280 was charged for the goods carried (assorted items and fuel).

On 29 May 2018, the SEMG interviewed Abdullahi Mohamed Ghasan,⁵⁰ who served as the commander of Al-Shabaab's checkpoint in Jameeco from 2017 to February 2018, and who defected to the FGS in early March 2018. According to Ghasan, approximately 40-50 vehicles pass through Jameeco checkpoint each day.⁵¹ The majority of taxation is collected in one direction, from Mogadishu to Baidoa, and onwards towards the Somalia-Kenya border.⁵²

Every 10 days, taxation collected at Jameeco is delivered to the head regional finance officer, Barkhad Sharif Ahmed, in Bullo Fulay, Al-Shabaab's regional headquarters of Bay and Bakool.⁵³ Ghasan stated that he sent, on average, \$300,000 every 10 days to Barkhad Ahmed through both EVC mobile money and cash, representing approximately \$10 million annually from Jameeco checkpoint alone.⁵⁴ Receipts collected are also sent to the regional headquarters for auditing purposes.⁵⁵ The 10-day cycle for the transfer of revenues and receipts for inspection is consistent with the SEMG's investigations in Hiran, where Al-Shabaab's financial ledgers delineated revenue intake into 10-day periods. Thereafter, money collected at regional headquarters is forwarded to Al-Shabaab's head of finance, Hassan Afgooye, in Qunyo Barrow, Middle Juba region.⁵⁶

The Monitoring Group also carried out an independent assessment on the number of vehicles transiting from Mogadishu through Jameeco checkpoint, over a one week period from 21 to 27 February 2018. A rudimentary estimate of revenue generated over the week was calculated based on an average taxation applied to each vehicle, and the average value of the load carried.⁵⁷

⁵⁰ Name has been changed to protect the identity of the individual.

⁵¹ Interview with Abdullahi Mohamed Ghasan in Baidoa on 29 May 2018.

⁵² Ibid.

⁵³ Ibid. Al-Shabaab administers Bay and Bakool regions jointly as the "Islamic Governate of Bay & Bakool" (*Wilaayada Islaamiga ee Baay & Bakool*).

⁵⁴ Ibid.

⁵⁵ Ibid.

⁵⁶ Corroborated in an interview with Mukhtar Robow in Baidoa, 6 February 2018.

⁵⁷ Average vehicle and goods taxation for each vehicle type were calculated using a small sample of Al-Shabaab *gadiid* and *badeeco* receipts obtained by the SEMG in Bay region. Furthermore, the weekly

Table 1: Assessment of Al-Shabaab earnings from Jameeco checkpoint from 21 to 27 February 2018.

Type of vehicle	Total number of vehicles	Avg. taxation per vehicle (<i>gadiid</i>)	Avg. taxation per load (<i>badeeco</i>)	Revenue
Large truck	78	\$400	\$500	\$70,200
Medium truck	219	\$150	\$400	\$120,450
Minibus / 4x4	84	\$50	N/A	\$4,200
Passenger car	74	\$25	N/A	\$1,850
			Total Revenue	\$196,700

As shown above, a basic estimate of Al-Shabaab's checkpoint taxation at Jameeco indicates a weekly income of \$196,700, or approximately \$9.4 million annually. Jameeco checkpoint is a significant earner for Al-Shabaab when compared to other checkpoints they control across southern and central Somalia. Its location along the main supply route linking Mogadishu to Baidoa, is strategically placed to capture significant commercial traffic, transiting from Mogadishu to the Kenyan border.

study, carried out from 21 to 27 February 2018, may not be entirely representative, as transit flows vary throughout the year.

122/166

MAKTABKA MAALIYADA WILAAYADA ISLAAMIGA EE JUBOOWINKA	مكتب المالي لولاية جوبا الإسلامية No: 10448	MAKTABKA MAALIYADA WILAAYADA ISLAAMIGA EE JUBOOWINKA	مكتب المالي لولاية جوبا الإسلامية No: 10448
WARQADDA LASOCODKA DHAQDHAGAAGA GAADIIDKA		WARQADDA LA SOCODKA BADEE'ADA	
Taariikh: 29.5.1439 Nuuca Gaariga: 3258 Qoraal ahaan: Magaac Darawalka: Cheesankiila: Magaac Milkiilaha: Cheesankiila: Ka yimid: Wadaad uu maray: Nuuca Rarka:	Khidmada: 3258 Tel: Tel: Tel: Tel: Tel: Qa yimid: Qa yimid: Qa yimid:	Taariikh: 29.5.1439 lagaca Darawalka: lagaca Milkiilaha: Iuuca Gaariga: Joraaal Ahaan: La Yimid: Iuuca Badeecada: ofka Soo Raray:	Tel: Khidmada: 9208 Tel: Ku Socdo: Ku Socdo: Ku Socdo:
Saxiixa Lacag Qabtaaha:		Saxiixa Lacag Qabtaaha:	

From 2014 until the end of 2016, at which point he defected from Al-Shabaab, Ahmed Mohamed Karid⁵⁸ served as the head finance officer (*taliya dhegmo*) for Badhadhe district in Lower Juba, an area partly under direct Al-Shabaab administration. Karid reported to the SEMG that \$150,000 per month (\$1.8 million annually) would typically be collected from checkpoints in Badhadhe district.⁵⁹ The primary static Al-Shabaab checkpoint in Badhadhe district was located at Jorre, lying on the route from Badhadhe town to Afmadow (see figure 1, above).

Karid reported that he had received a six-month training course in finance administration in the towns of Sakow and a second location; Al-Shabaab's head of finance, Hassan Afgooye, attended the training in an observational role. As head of finance in Badhadhe district, Karid supervised 10 additional finance officers. He told the SEMG that individual checkpoint operators would submit their revenues to him every 10 days,⁶⁰ and in turn he would submit to the regional head of finance on a monthly basis. He described how a man known as Abdirahman "Waqoyi" would collect the cash using a vehicle and physically transport it to Aden "Dhagajun", the regional head of finance for the "Islamic Governate of Jubbaland" (Lower and Middle Juba). At each level, receipt numbers and amounts collected would be noted in a ledger, similar to the ones obtained by the SEMG in Hiran region (see annex 2.4.1).

As was also the case with Al-Shabaab financing in Hiran region, Hormuud Telecom Somalia Inc.'s EVC Plus mobile money service played an important role underpinning the collection and transfer of tax revenues. Individuals were able to pay Al-Shabaab taxes using EVC Plus instead of cash, and Karid would transfer the funds up the chain using the same service. "We would go to Hormuud," Karid said, "and tell them to raise the limit on our EVC accounts, and they would do it. I had a SIM that could hold \$10,000".⁶¹ Karid also reported that other Al-Shabaab finance officers had EVC Plus accounts that could hold as much as \$100,000.

One unusual feature of the administration in Badhadhe district, in contrast to other areas investigated by the SEMG, is that Karid would pay the salaries of local Al-Shabaab officials from the revenue collected each month, with the exception of *Jabha* (military) units. He then would send the remaining balance to Aden "Dhagajun".⁶² According to Karid, the Al-Shabaab *Shura* Council would decide how to dispose of the excess revenue; the *Shura* rarely sent any money back to the district level unless there were extraordinary circumstances, such as an ongoing military operation in the area.

Taxation rates

Vehicle transit (gadiid): Karid stated that vehicle transit taxes on large trucks would range from \$450 to \$600, roughly in line with the practice observed by the SEMG in Bay and Hiran regions. Minibuses carrying passengers, typically Toyota Noahs, would be required to pay a transit tax of \$35 per voyage.

The owner of a new personal vehicle would be required to pay a one-time fee of \$300, categorized under "*gadiid*", to register it with Al-Shabaab; the fee for larger vehicles was \$500.

⁵⁸ Name has been changed to protect identity of individual.

⁵⁹ Karid also estimated that Al-Shabaab generated total revenues of between \$6 and \$10 million per year in the "Islamic Governate of Jubbaland" (Lower and Middle Juba); however, he did not have firsthand knowledge of revenue collection at the regional level.

⁶⁰ The SEMG's case studies of Hiran and Bay and Bakool regional financing also found that Al-Shabaab accountants delineated their reporting periods into 10-day segments.

⁶¹ The purported limit on an EVC Plus transaction is \$300; according to multiple statements from Hormuud Telecom Somalia Inc. representatives to the SEMG, this limit cannot be overridden.

⁶² Of the approximately \$150,000 collected each month, Karid estimated that \$80,000 would be allotted to salaries for local officials, who consisted of members of the finance department (*Maktabka Maaliyada*), police (*hisbah*), preaching (*dawa*), and *zakat* (alms collection). The remaining \$70,000 would be sent to "Dhagajun".

Goods (badeeco): Karid reported that goods being transported would be taxed at a rate of \$0.80 per 50 kg sack of goods, irrespective of what the sack contained. This was a considerably lower rate than that charged for goods at Al-Shabaab's principle checkpoint at Jameeco, in Bay region (see annex 2.4.2), where \$2 is levied on every 50 kg sack.⁶³ One exception to this rule was sacks of potatoes, which comprise one of the principal imports from Kenya; \$10 would be levied on a 150 kg bag of potatoes.

Livestock sales (xoolo): Karid reported that vehicles transporting animals to the market-place would pay a tax of \$16 per head for camels, \$8 per head of cattle, and \$2 per head of goat.

Agricultural production (dalag): Karid stated that farm owners would pay a flat tax of \$200 every six months.

Biannual audits

Every six months, Karid described how five officials, part of a unit known as *Dabagal* ("Follow Up"), would come to his district from Jilib for between five and ten days in order to audit his receipts. "It was the toughest time," Karid said, describing *Dabagal* officers as "people who watch that you are behaving correctly, in a secret way". The *Dabagal* would inspect all receipts to ensure they matched the amounts collected, and would issue new receipt books as needed. At the end of the year, Karid reported, *Dabagal* officers would gather all copies of past receipts in a pile and burn them.

Salary and bonus incentives

Karid told the SEMG that he received a base salary of \$300 as a checkpoint operator, and \$400-\$500 per month once he had been promoted to head finance officer for Badhadhe district. However, 5 per cent of all revenues collected on an annual basis would be set aside to pay bonuses to district officials. Karid's bonus would amount to anywhere between \$1,500 and \$3,000, paid at the end of the Islamic year.

⁶³ Karid told the SEMG that taxation rates had increased in Badhadhe district since he had defected from Al-Shabaab at the end of 2016.

Annex 2.4.4: Case study: checkpoint taxation in Middle Shabelle region

From 5-28 April 2018, the SEMG carried out a series of interviews with drivers who regularly transit from Mogadishu to Belet Weyne, and who pay tax at Al-Shabaab checkpoints in Middle Shabelle region.

Figure 1: Al-Shabaab checkpoint taxation in Middle Shabelle.



Similar to other regions of southern and central Somalia, commercial drivers interviewed stated that they often avoid travelling along the main supply route from Mogadishu through Middle Shabelle to Belet Weyne, due to fear of retribution should they attempt to circumvent Al-Shabaab checkpoints. They further expressed concern over insecurity and multiple ad hoc taxation points by government forces on main transit routes.⁶⁴ The SEMG's findings in Middle Shabelle correlate with those on Al-Shabaab checkpoint taxation in Bay and Lower Juba regions. Taxation is based on the type of transiting vehicle and distance of the voyage (*gadiid*), as well as the type and value of goods carried (*badeeco*). Figure 2, below, shows a *gadiid* receipt of \$80 for a vehicle transiting from Ceelow, Hiran region, to Mogadishu, dated 29 September 2017. A *badeeco* receipt of \$130 is shown for a vehicle carrying charcoal from Gambole, Middle Shabelle region, to Mogadishu, dated 10 March 2017.

⁶⁴ Interviews were conducted with four truck drivers who regularly transit from Mogadishu to Belet Weyne, April-May 2018.

Figure 2: Redacted Gadiid (l) and badeeco (r) receipts issued in Middle Shabelle.



Initial taxation for vehicles transiting from Mogadishu to Belet Weyne is paid at Waraabaale, located between Walanweyn and Jowhar in Middle Shabelle region (see figure 1, above). The majority of drivers pay through EVC Plus mobile money transfer.⁶⁵ Drivers are issued a receipt by Al-Shabaab and are expected to show both receipt and evidence of EVC payment at further Al-Shabaab checkpoints, at Gambole, Shaw, and Booco.

The Monitoring Group carried out an independent assessment on the number of vehicles transiting from Mogadishu through Al-Shabaab controlled areas in Middle Shabelle, over a one week period from 1-7 May 2018. A conservative estimate of revenue generated over the week was calculated based on an average taxation applied to each vehicle, and the average value of the load carried.⁶⁶

Table 1: Assessment of Al-Shabaab earnings in Middle Shabelle from checkpoint taxation from 1-7 May 2018.

Type of vehicle	Total number of vehicles	Avg. taxation per vehicle (<i>gadiid</i>)	Avg. taxation per load (<i>badeeco</i>)	Revenue
Large truck	34	\$400	\$500	\$30,600
Medium truck	145	\$150	\$400	\$79,750
Minibus / 4x4	79	\$50	N/A	\$3,950
Passenger car	88	\$25	N/A	\$2,220
Total Revenue:				\$116,520

As shown in the table above, a rudimentary estimate of Al-Shabaab earnings from checkpoint taxation in Middle Shabelle indicates a weekly income of \$116,520, or approximately \$5.6 million per year. There are no Al-Shabaab checkpoints located on the main supply route (MSR) linking Mogadishu to Middle Shabelle, which is nominally controlled by Government and AMISOM forces. However, the MSR remains under constant attack by Al-Shabaab. Consequently, most civilian vehicles continue to utilize minor roads located in Al-Shabaab-controlled territory situated to the west of the MSR, further demonstrating that Al-Shabaab does not need to control main access routes in order to generate income.⁶⁷

⁶⁵ Interview with vehicle owner in Mogadishu who frequently travels to Belet Weyne, 5 May 2018.

⁶⁶ Average vehicle and goods taxation for each vehicle type were calculated using a small sample of Al-Shabaab *gadiid* and *badeeco* receipts collected by the SEMG in Middle Shabelle region. Furthermore, the weekly study carried out from 1-7 May 2018, may not be entirely representative, as transit flows vary throughout the year.

⁶⁷ Interview with truck driver who regularly transits from Mogadishu to Belet Weyne, Mogadishu, 22 April 2018.

Annex 2.4.5: Case study: *Zakat* collection in Berdale district, Bay region

Al-Shabaab's *zakat* department operates independently from its finance department, representing a separate funding stream for the group. *Zakat* is a levy enforced by Al-Shabaab on communities under the guise of religious duty. *Zakat* is levied nominally once a year based upon a rate of 2.5 percent on the gross value of both monetary and non-monetary assets.⁶⁸ Violence underpins the group's approach to *zakat* collection, including targeted assassinations of community leaders who fail to comply with demands. The SEMG investigated Al-Shabaab's method of *zakat* collection in Berdale district of Bay region, interviewing four former Al-Shabaab *zakat* officers.

Al-Shabaab collected on average \$120,000-\$150,000 in annual *zakat* payment from Berdale district from 2014 to 2017.⁶⁹ The Al-Shabaab officer in charge of *zakat* collection in Berdale district leads a team of approximately 25 personnel recruited from within the district, thereby benefitting from the *zakat* collectors' local knowledge.⁷⁰ The district head for *zakat* receives a salary of \$120 per month, while his subordinates each receive \$50 each per month. Salaries are paid via EVC Plus mobile money between the 25th to 28th of each Islamic month.⁷¹ *Zakat* officials from Berdale stated that they received both initial and regular refresher training with Al-Shabaab's financial leadership on administration, accounting, and the importance of documentation and the issuance of receipts.⁷²

During the months of collection, *zakat* officers contact individuals to assess their annual earnings and overall assets.⁷³ Al-Shabaab's *zakat* officials in Berdale maintain a registry of all citizens in the district, including detailed assessments on each individual's assets, including annual income from business, agriculture, livestock.⁷⁴ Based on these assessments, individuals are ordered to pay *zakat* at of rate of 2.5 percent of the gross value of their assets.

Zakat is often received in kind, particularly through the provision of livestock. According to each *zakat* collector interviewed, Al-Shabaab collects one camel for every 25 camels an individual owns. Similarly, for every 40 goats, one goat is provided to the group. The value of livestock may also be subject to the age, sex and condition of the animal. Thereafter, livestock and agricultural produce is auctioned at local markets in Baidoa.⁷⁵

The enforcement of *zakat* collection is conducted through Al-Shabaab's intelligence wing, the *Amniyat*. Operating independently of the *zakat* department in Berdale, the *Amniyat* not only ensures citizens comply with *zakat* demands, but also serves a monitoring function, providing oversight of Al-Shabaab's *zakat* collectors in order to safeguard the revenue collected.⁷⁶

The *zakat* collectors issue receipts to individuals upon receiving payment. Receipts are expected to be presented to Al-Shabaab to verify compliance. Monies received and duplicate receipts are sent to the head of *zakat* in Berdale for accounting purposes.⁷⁷ Although both EVC mobile money and cash are utilized, the *zakat* collectors interviewed stated that

⁶⁸ Interview with the former head of Al Shabaab *zakat* collection in Berdale district from 2012-2018, in Kismayo, 29 May 2018. This is contrary to Islamic law, which states *zakat* should be assessed at 2.5 percent of net annual profits, not net worth.

⁶⁹ Interview with the former head of Al Shabaab *zakat* collection in Berdale district from 2012-2018, in Kismayo, 29 May 2018.

⁷⁰ Interview with a second former *zakat* collector in Berdale district, 29 May 2018.

⁷¹ Interview with a third former Al-Shabaab *zakat* collector in Berdale district, 29 May 2018.

⁷² Interview with a fourth *zakat* collector from Berdale district, on 30 May 2018 who defected to the FGS in February 2018.

⁷³ Ibid.

⁷⁴ Op. cit. footnote 29.

⁷⁵ Op. cit. footnote 32.

⁷⁶ Op. cit. footnote 29.

⁷⁷ Op. cit. footnote 29.

EVC mobile money transfer was preferred due to the logistical challenges involved with cash.⁷⁸

The district head of *zakat* in Berdale transfers the revenues collected to the regional head of *zakat* for Bay and Bakool, Mohamed Hassan Barqab in Bullo Fulay, along with accounting records and receipts. *Zakat* revenues are subsequently forwarded to Al-Shabaab's national head of *zakat*, Mohamed Mire. Following an audit of revenues and documentation received, the *zakat* ledgers are returned to the district head of *zakat* in Berdale,⁷⁹ who is awarded a bonus payment upon successful completion of the annual collection.⁸⁰

While the Monitoring Group's investigations focused on Berdale district, the Group understands that Al-Shabaab collects *zakat* in a similar manner across other regions in southern and central Somalia, including in the districts that they do not physically control.

⁷⁸ Op. cit. footnote 32.

⁷⁸ Op. cit. footnote.

⁷⁹ Op. cit. footnote 32.

⁸⁰ Op. cit. footnote 29.

Annex 3.1: ISIL assassination campaign*Table 1: Assassinations claimed by ISIL, October 2017-August 2018.¹*

Date	City	Location	Deaths	Victims	Video/Photo	Corroborated by SEMG?
19/11/17	Afgoye	N/A	1	Police officer	N	N
29/11/17	Afgoye	N/A	1	Solider	Y	N
08/12/17	Afgoye	N/A	1	Intelligence officer	N	N
13/12/17	Afgoye	N/A	1	Intelligence officer	N	N
14/01/18	Afgoye	N/A	1	Intelligence officer	Y	N
23/01/18	Afgoye	N/A	1	Finance officer	Y	N
27/01/18	Afgoye	N/A	1	Intelligence officer	N	N
08/02/18	Afgoye	N/A	1	Intelligence officer	Y	N
26/02/18	Afgoye	Hawi Takow	1	Police officer	Y	N
05/03/18	Afgoye	N/A	1	Intelligence officer	Y	N
14/03/18	Bosaso	N/A	1	Police officer	N	Y
19/03/18	Mogadishu	Tawfiq	1	Police officer	N	Y
21/03/18	Afgoye	N/A	1	Police officer	N	N
15/04/18	Afgoye	N/A	1	Solider	Y	N
25/04/18	Mogadishu	Bakara market	1	Intelligence officer	Y	Y
30/04/18	Mogadishu	Hawl Wadag district	1	Intelligence officer	N	N
03/05/18	Mogadishu	Bakara market	1	Police officer	N	N
07/05/18	Mogadishu	Bakara market	1	Intelligence officer	Y	N
14/05/18	Mogadishu	Bakara market	1	Intelligence officer	Y	Y
22/05/18	Mogadishu	Hodan district	1	Police officer	Y	Y
23/05/18	Mogadishu	Elasha Biyaha	1	Intelligence officer	N	Y
26/05/18	Mogadishu	Bakara market	1	Intelligence officer	N	Y
29/05/18	Anjeel	N/A	1	Soldier	N	N
02/06/18	Mogadishu	Bakara market	1	Police officer	N	N
05/06/18	Mogadishu	Bakara market	1	Police officer	Y	N
08/06/18	Afgoye	N/A	1	Policeman	N	N
13/06/18	Bosaso	N/A	1	Intelligence officer	N	N
14/06/18	Mogadishu	Hawl Wadag district	1	Finance officer	N	N
24/06/18	Mogadishu	Bakara market	1	Policeman	N	N
27/06/18	Mogadishu	Sinay intersection	1	Policeman	N	Y

¹ Table compiled with assistance from Caleb Weiss of the Long War Journal, who has conducted research on ISIL operations in Somalia. See, for example, Caleb Weiss, "Analysis: Islamic State ramps up attack claims in Somalia", Long War Journal, 9 May 2018. Available from <https://www.longwarjournal.org/archives/2018/05/analysis-islamic-state-ramps-up-attack-claims-in-somalia.php>.

28/06/18	Mogadishu	Sinay intersection	1	Finance officer	N	Y
29/06/18	Mogadishu	Ba'ad Market	2	Finance officers	Y	N
08/07/18	Bosaso	N/A	1	Intelligence officer	N	Y
09/07/18	Mogadishu	Ba'ad Market	2	Policeman, intel. officer	Y	N
19/07/18	Mogadishu	Sinay intersection	1	Intelligence officer	N	N
21/07/18	Mogadishu	Bakara market	1	Finance officer	N	N
21/07/18	Mogadishu	Ba'ad Market	1	Police officer	N	N
27/07/18	Bosaso	N/A	N/A	Police officer	N	N
29/07/18	Mogadishu	Bakara market	1	Police officer	N	Y
02/08/18	Mogadishu	Elasha Biyaha	3	Soldiers	N	N
09/08/18	Mogadishu	Bakara market	1	Intelligence officer	N	Y
12/08/18	Mogadishu	Ba'ad market	1	Solider	N	Y
23/08/18	Mogadishu	Bakara market	1	Finance officer	N	N
27/08/18	Mogadishu	N/A	1	Intelligence officer	N	N
30/08/18	Mogadishu	N/A	1	Police officer	N	N
20/12/18	Afgoye	N/A	1	Soldier	N	N
25/12/18	Afgoye	N/A	1	Soldier	N	N
TOTALS:			50		15	13

Figure 1: Still from a video released by 'Amaq News showing the assassinations of a police officer and intelligence agent in Ba'ad market, Mogadishu, 9 July 2018.



Figure 2: 'Amaq's claim of responsibility — distributed via Telegram — for the assassination of an intelligence officer in Mogadishu, 19 July 2018.



Annex 3.2: Mobile phone links between Liban Yusuf Mohamed a.k.a. Liban Dheere and known ISIL members and affiliates (STRICTLY CONFIDENTIAL)*

Annex 4.1: 7 April 2018 meeting in Nairobi (STRICTLY CONFIDENTIAL)*


























Annex 4.2: NISA infiltration and intimidation (STRICTLY CONFIDENTIAL)*

Annex 5.1: SNA accountability

SNA salaries

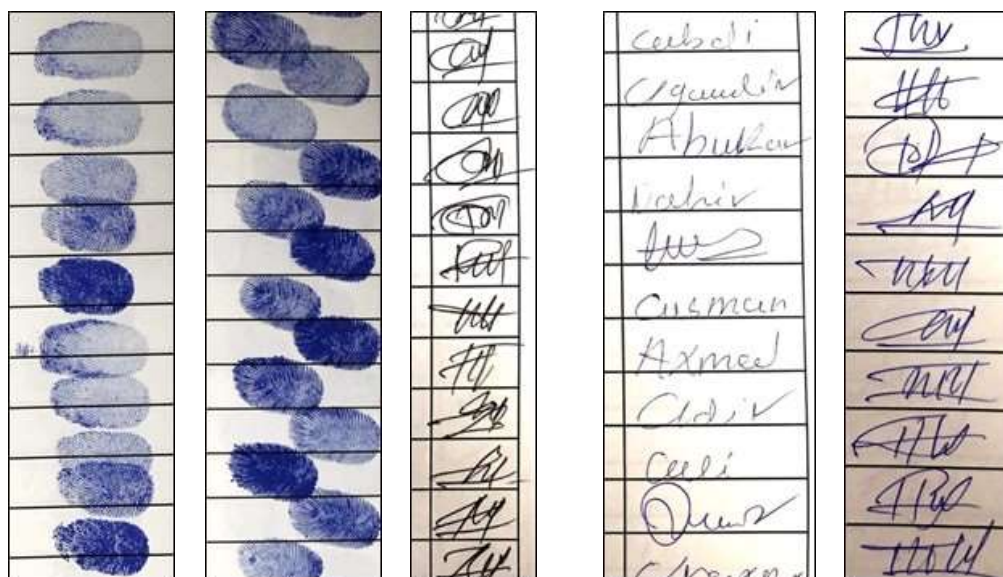
On 7 August 2018, the SEMG was presented with a large volume of documentation purporting to demonstrate the receipt of SNA salaries in cash by individual troops. Documents showed an identical finger print alongside the names of thousands of fighters from multiple units (see figure 1). Other documents show multiple signatures all clearly signed by the same hand (see figures 4 to 6). Such documentation represented the extent of accountability for the payment of salaries to a significant proportion of SNA fighters. Meanwhile the SEMG continued to receive testimonies indicating that many SNA troops were not receiving salaries, and indeed that SNA troop figures — on which withdrawals for SNA salaries from the CBS are based — remained inflated.¹

Figure 1: Sample documentation purporting to demonstrate the receipt of SNA salaries by individual troops (names and IDs redacted).

292	D/LE	X/131054	Abdullahi Ali Ahmed	\$50	
293	D/LE	X/25621	Mohamed Ali Mohamed	\$50	
294	D/LE	X/131138	Abdullahi Ali Ahmed	\$50	
295	D/LE	X/131129	Abdullahi Ali Ahmed	\$50	
296	D/LE	X/131125	Mohamed Ali Mohamed	\$50	
297	D/LE	X/131137	Abdullahi Ali Ahmed	\$50	
298	D/LE	X/131122	Abdullahi Ali Ahmed	\$50	
299	S/LE	X/131147	Abdullahi Ali Ahmed	\$50	
300	S/LE	X/131127	Abdullahi Ali Ahmed	\$50	
301	M/LE	X/131148	Abdullahi Ali Ahmed	\$50	
302	M/LE	X/131143	Abdullahi Ali Ahmed	\$50	
303	M/LE	X/131144	Abdullahi Ali Ahmed	\$50	
304	M/LE	X/131145	Abdullahi Ali Ahmed	\$50	
305	M/LE	X/131146	Abdullahi Ali Ahmed	\$50	
306	M/LE	X/131147	Abdullahi Ali Ahmed	\$50	
307	M/LE	X/131148	Abdullahi Ali Ahmed	\$50	
308	M/LE	X/131149	Abdullahi Ali Ahmed	\$50	
309	M/LE	X/131150	Abdullahi Ali Ahmed	\$50	
310	S/A/LE	X/131151	Abdullahi Ali Ahmed	\$50	
311	S/A/LE	X/131152	Abdullahi Ali Ahmed	\$50	
312	S/A/LE	X/131153	Abdullahi Ali Ahmed	\$50	
313	S/A/LE	X/131154	Abdullahi Ali Ahmed	\$50	
314	S/A/LE	X/131155	Abdullahi Ali Ahmed	\$50	
315	L/A/LE	X/131156	Abdullahi Ali Ahmed	\$50	
316	L/A/LE	X/131157	Abdullahi Ali Ahmed	\$50	

¹ Interviews with SNA officials and international security sector consultants between June and September, in Nairobi and Mogadishu.

Figures 2-6: Identical finger prints and similar signatures on documentation purporting to demonstrate the receipt of SNA salaries by individual troops.



As of September 2018, approximately 5,000 individuals in or near to Mogadishu had also been biometrically registered by the SNA for electronic payments.² The SEMG confirmed that many SNA officers in and around Mogadishu now receive electronic monthly salary payments representing a positive development for SNA accountability.

SNA rations and fuel contracts

The appointment of Mohamed Mohamud Hussein “Garabey” as Chief of Logistics also represented a transfer of the control of SNA resources from the Abgal/Weyesle clan of former SNA Chief of Logistics and FGS president Hassan Sheikh Mohamud, to that of his own Abgal/Harti clan.³ Lucrative contracts for the provision of rations and fuel were subsequently transferred to Harti-owned businesses.

While the SEMG was presented with extensive documentation purportedly demonstrating SNA expenditure on and distribution of rations, evidence collected by the SEMG indicated that most SNA troops did not receive regular ration support — in cash or kind — from the FGS.⁴ The SNA rations contract was transferred to Kasram Group Limited in May 2017.⁵ As of September 2018 the SNA contract with Kasram — worth approximately \$8,500,000 per annum — remained in place despite recommendations from the Financial Governance Committee to cancel and retender the bid.⁶ Invoices issued by Kasram for the sale of large quantities of dry foodstuff to the SNA — amounting to between \$400,000 to \$500,000 each month — were rudimentary (see figure 7 below). The SEMG also received multiple

² The SNA’s new biometric database is the third biometric database of SNA fighters, none of which are compatible with each other. See [S/2016/919](#) for more information on SNA databases and biometric registration.

³ SEMG sources explained the necessity of the transfer on account of the proportion of Abgal Harti SNA officers and fighters within or near Mogadishu.

⁴ A confidential independent assessment of the SNA conducted in 2018 — and on file with the secretariat — also noted that certain units receive rations support from the FGS but that this was an anomaly within the SNA.

⁵ For previous reporting on SNA rations see [S/2015/801](#) (strictly confidential annex 3.1), [S/2016/919](#) (annex 2) and [S/2017/924](#) (annex 4.2).

⁶ In its 2017 report, the SEMG noted former State Minister of Finance Abdullahi Mohamed Nur’s (Abgal/Harti) part-ownership of Kasram. See [S/2017/924](#), annex 4.3.

testimonies indicating that funds transferred to regional commanders for the purchasing of rations were still routinely largely misappropriated.⁷

Figure 7: Kasram invoice for dry foodstuffs.

KASRAM GENERAL TRADING COMPANY
Tel: +25241524908 / +25241509506
Email: kasramco@gmail.com
Mogadishu - Somalia

INVOICE
No: 1663
Date: 30/2/18
Name: Haggan KAS wafa Ciidanka DJS

No.	Description	Qty	U. Price	Amount
1-	Sokor	1400	\$57.00	\$51,800
2-	Bariti	1700	\$31.00	\$52,700
3-	Bar	1700	\$28.00	\$47,600
4-	Baasto	2900	\$18.70	\$54,130
5-	Qamadi	1425	\$29.00	\$41,325
6-	Salind	2950	\$22.70	\$66,965
7-				
8-				
9-				
10-				
Total Amount				\$432,120.00
Amount paid:				
Net Amount:				\$432,120

Seller's Signature: *[Signature]*

KASRAM SHIRKADDA GANACSIGA

The SEMG also considers it likely that a significant proportion of funds allocated to fuel and oil for SNA vehicles is misappropriated.⁸ Expenditure on fuel and oil for SNA vehicles from Daljir Trading and General Services allegedly amounted to approximately \$96,000 each month in the first 6 months of 2018, regardless of SNA activity and operations. Daljir Trading and General Services, owned by Yusuf Sheikh Mohamed was previously contracted by the Transitional Federal Government (TFG) to provide food rations to its security forces (see S/2912/544, paras. 50-51). The SEMG reported Mohamed's close financial ties and clan relations to then president, Sheikh Sharif Sheikh Ahmed (Abgal/Harti).

Delivery/receipt notes indicate that the SNA purchases 321 200-litre barrels of fuel (petrol and diesel) each month. Tables prepared by Colonel Salad Hassan Jama of the Logistics Department, detailing the monthly distribution of fuel provided to the SEMG indicate that the SNA distributes approximately 64,000 litres of fuel each month. The reports indicate, for example, that 2,000 liters are delivered to the Baledogle training facility managed by United States military personnel. The SEMG confirmed, however, that Baledogle is not supplied with fuel from the SNA or FGS.⁹ SEMG sources described how fuel purchased by SNA headquarters was stored at Villa Gashandiga and distributed haphazardly to units in or near to Mogadishu.

⁷ Interviews with SNA officials and international security sector consultants between June and September, in Nairobi and Mogadishu. The SNA provided receipts for transfers of bulk sums to regional commanders for the provision of rations but no evidence of their onward dispersal.

⁸ In SNA monthly distribution reporting prepared by the Office of the Chief of Logistics and Supply, and shared with international partners, it is claimed that the SNA operates 614 vehicles across all sectors, with fuel support also received from United Nations Support Office for Somalia (UNSOS) and the United States of America.

⁹ WhatsApp call with security sector consultant, 5 September 2018.

SNA general service expenses

Receipts purporting to demonstrate SNA “general service” expenses — covering medical expenses, travel, stationery, more fuel, and vehicle maintenance — amounted to exactly \$248,000 each month between January and June 2018:


- (a) Expenditure on medical expenses — from Iftin Pharmacy in Mogadishu — amounted to approximately \$24,000 each month over the first six months of 2018. Receipts indicated expenditure on basic medicines such as paracetamol.
- (b) Expenditure on travel — from the Rixla Travel Agency in Mogadishu — amounted to between \$12,300 and \$17,500 each month over the first six months of 2018. The receipts listed all international tickets as costing \$3,400 and all internal flights costing \$100.¹⁰
- (c) Expenditure on stationery — from Hilaac Stationery in Mogadishu — ranged from \$5,920 to \$15,422 in the first six months of 2018. Receipts for both June and July 2018 both indicated \$2,800 in expenditure on pens.
- (d) According to the expense table, expenditure on more fuel — from National Petrol, Oil Change and Car Wash in Mogadishu — ranged from \$53,550 to \$56,878 between January and June 2018. However, a receipt issued by National Petrol, Oil Change and Car Wash in Mogadishu for February 2018 matched the total figure spent on fuel via Daljir Trading and General Services, \$95,800.¹¹
- (e) According to the expense table, maintenance of SNA vehicles — provided by Farayare Spare Parts in Mogadishu — ranged from \$141,400 and \$146,450 between January and June 2018.¹²

The receipts presented to the SEMG covering such expenditures from the five different companies all appeared to have been written by the same hand.

Figure 8: SNA general services expenses, January to June 2018, amounting to \$248,000.

The Service Exposes includes the following items: Medical Expenses, travel expenses, stationaries, fuel and Maintenance.								
No.	Months	Service Expenses	Medical Expenses	Travel	Stationary	Fuel	Maintenance	Total Expenses
1	January 2018	\$ 248,000	\$22,000	\$ 12,300	\$ 15,422	\$ 56,878	\$141,400	\$ 248,000
2	February 2018	\$ 248,000	\$22,500	\$ 12,000	\$ 10,450	\$ 59,750	\$143,300	\$ 248,000
3	March 2018	\$ 248,000	\$26,000	\$ 16,000	\$ 6,400	\$ 53,550	\$146,050	\$ 248,000
4	April 2018	\$ 248,000	\$25,100	\$ 17,500	\$ 6,540	\$ 54,760	144,100	\$ 248,000
5	May 2018	\$ 248,000	\$23,370	\$ 16,600	\$ 5,580	\$ 56,000	\$146,450	\$ 248,000
6	June 2017	\$ 248,000	\$24,080	\$ 17,000	\$ 5,920	\$ 56,000	\$145,000	\$ 248,000

S/GUUTO
MADAXA HOGG.M.LACAGTAXI
YACQUUB MAXAMED SIYAAD



¹⁰ According to sources within the SNA, most internal flights for SNA officers are provided by UNSOS.

¹¹ The SEMG did not receive a clear explanation as to why fuel expenditure is accounted for independently and separately under “General Services Expense”.

¹² This is despite the fact that both UNSOS and the US Security Support program provides maintenance servicing and parts to SNA vehicles in Mogadishu.

Figures 9-13: SNA General Service Expenses sample receipts, July 2018.

PHARMACY
Tel: 0619877272
Mogadishu - Somalia

INVOICE
Date: 20.7.2018 NO: 0259
Name: A. Ahmed Elahi Cifan

S/N	Item	Qty	Unit	Amount
1.				
2.	Morphine	5000	2.5	12500
3.	Benzilamine	3200	0.5	1600
4.	V. B-E	8000	0.5	4000
5.	Neuritin	1940	4.5	8730
6.				
7.				
8.				
9.				
10.				
11.				
12.				
13.				

SIGNATURE: [Signature]
TOTAL: 24080
PAID: []
REST: []

RIXLA TRAVEL AGENCY
Tel: 0615121279 / 0612121284
Mogadishu - Somalia

INVOICE
Date: 20.7.2018 NO: 4062
Name: C. Hassan Chirwa

No	Description	Qty	R.p	U.P	Amount
1.					
2.	Ti Xa + dhibada	4			\$2,000 \$13,600
3.					
4.	Ti Xa + dhibada	34			\$100 \$3,400
5.					
6.					
7.					
8.					
9.					
10.					
11.					
12.					
13.					
14.					
15.					
16.					

G. Total: \$17,000
PAID: \$17,000
REST: []

STATIONERY
Tel: 0619555518
MOGADISHU, SOMALIA

INVOICE
Date: 20.7.2018 NO: 3026
Name: Eng. A. Ahmed Elahi Cifan

No	Description	Qty	U. Price	Amount
1.				
2.	Khad (Pen)	10	\$280	\$2,800
3.				
4.	Khad 1102	20	\$15	\$300
5.				
6.	Khad 1102	120	\$23.5	\$2,820
7.				
8.				
9.				
10.				
11.				
12.				
13.				
14.				
15.				
16.				
17.				
18.				
19.				
20.				

TOTAL: \$5,920
PAID: \$5,920
REST: []

ROYAL PETROL AND CAR WASH
Mobile: 0617108060, Mogadishu - Somalia

INVOICE
Date: 20.7.2018 NO: 0296
Name: A. Ahmed Elahi Cifan

No	Shidashka	Cadashka	Qashka	Ingirayn
1.				
2.	Vanito	250	\$124	\$31,000
3.	Basen	200	\$125	\$25,000
4.				
5.				
6.				
7.				
8.				
9.				
10.				
11.				
12.				

TOTAL: \$56,000
PAID: \$56,000
REST: []

SPARE PARTS
Tel: 0615812006 / Mogadishu-Somalia

INVOICE
Date: 20.7.2018 NO: 5875
Name: A. Ahmed Elahi Cifan

No	Description	Qty	U. Price	Total Amount
1.				
2.	Key 12020	80	390	31,200
3.				
4.	Key 7510	680	90	61,200
5.				
6.	Bele 120	120	110	13,200
7.				
8.	Bele 70	340	90	30,600
9.				
10.	Bele 50	140	53	7,420
11.				
12.				
13.				
14.				
15.				
16.				
17.				
18.				
19.				
20.				

G. TOTAL: 145,000
PAID: []
REST: []

Annex 6.1: Detention, torture and execution of children in Bosaso by Puntland authorities (STRICTLY CONFIDENTIAL)*

**Annex 6.2: Torture and execution of two civilians in Barawe by the SNA
(STRICTLY CONFIDENTIAL)***

Annex 6.3: Alleged killing of civilians in a joint SNA-US operation in Barire village

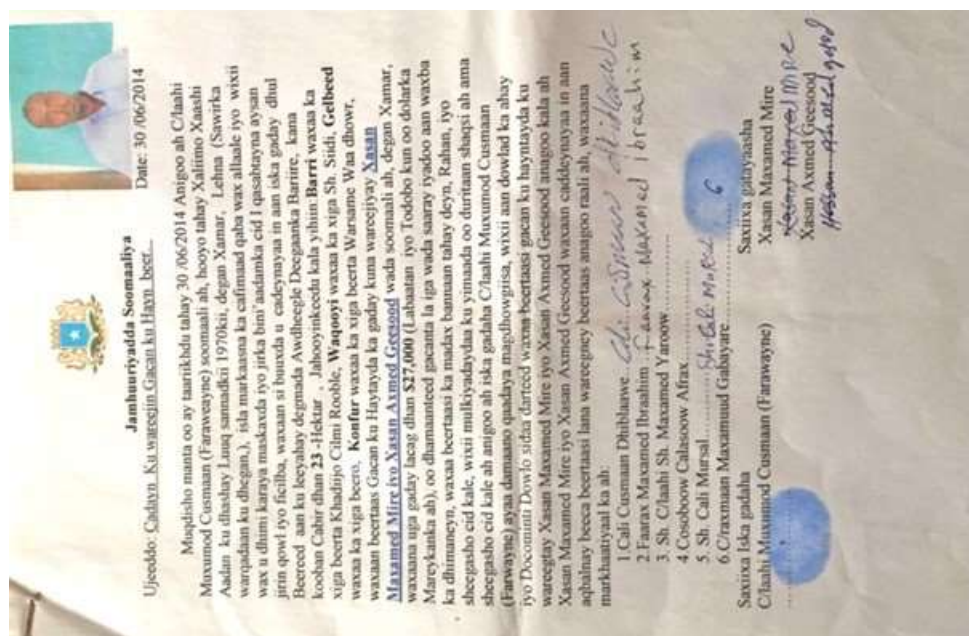
On 25 August 2017, a Somali National Army (SNA) unit with US forces acting in a supporting role conducted an operation targeting Al-Shabaab at a farm near Barire village, Awdheegle district, Lower Shabelle region. According to SEMG sources within Somalia, the operation resulted in the deaths of 10 individuals, including two children (see annex 6.3.1 (strictly confidential)).¹³

The SEMG investigation is based on documentary evidence recovered from the site of the attack, internal international organization reports, a local NGO report, and official statements issued by the Federal Government of Somalia (FGS) and the United States.

The SEMG also conducted interviews with victims' families, representatives of civil society, Somali security personnel with knowledge of the event, international organization staff, and staff members of local NGOs working in Lower Shabelle region. Finally, the Monitoring Group also reviewed photographs of ammunition casings reportedly collected by the relative of an individual killed at the scene.

The Barire incident occurred on a farm located approximately 2 km south-east of Barire village. The SEMG reviewed documentary evidence recovered from the site by US forces, including a land deed¹⁴ (see figure 1, below), that appears to confirm its status as a farm. However, the SEMG could not rule out that the farm was being used as a base of operations for Al-Shabaab at the time of the incident.

Figure 1: Land deed recovered by US forces from the scene of the Barire attack, indicating the property to be a farm.



The SEMG confirmed that two children were killed during the incident, Mohamud Taalasow Abdi and Hussein Qamiso Moalim, both aged 13 (see annex 6.3.1 (strictly

¹³ According to a confidential international organization document dated 14 September 2017, at least four killed in the Barire incident were civilians. However, the SEMG has been unable to independently confirm the civilian status of any of the individuals killed save for the two children.

¹⁴ Email correspondence between a representative of the families and a US Army officer, in March 2018, confirmed that the land deed and other items reviewed by the SEMG had been taken from the Barire site.

confidential) for photographs). The SEMG received the photographs and names of the deceased, as well as one wounded.¹⁵

The SEMG has been unable to determine whether these eight deceased were civilians or members of Al-Shabaab. Photographs reviewed by the SEMG indicate that none of the deceased were wearing military uniforms, nor were weapons found in the vicinity. Family members of the victims informed the SEMG that the deceased were not combatants. In addition, an international organization confidential document reported that at least four of those killed were civilians, as did other international organization sources.¹⁶

On the same day of the incident, a press release from the FGS Ministry of Information stated that an SNA-led attack had taken place in Barire, but the deceased had consisted of Al-Shabaab fighters. A correction appeared one day later, admitting that civilian casualties had actually occurred.

Figure 2: Conflicting FGS statements regarding the Barire incident, 25 and 26 August 2017.



On 26 August 2017, the FGS Prime Minister established a committee to investigate the incident, which was given five days to investigate the incident and to submit a report to the offices of the FGS Prime Minister and President by 30 August 2017.

On 28 August 2017, the Upper House of the Federal Parliament appointed a separate finding committee to investigate the incident. On 30 July 2018, the SEMG requested, in a letter to the FGS, copies of the investigations conducted by both committees, but as of this writing had not received a reply.

In September 2017, a report was prepared by the “South West State Human Rights Organization”¹⁷ indicating that those killed in the attack were Al-Shabaab fighters, which the US Mission in Mogadishu shared with the representative of the families on 4 March 2018. The

¹⁵ Photos and names of the deceased were obtained from their families in Mogadishu, 28 March 2018, and verified via telephone interviews on 24 April, 17 July, and 13 September 2018. The names of those killed and wounded during the Barire incident are as follows: Ali Adan Ahmed, Ali Abdi Ibrahim, Isaq Ali Harun, Abdifitah Yusuf Abdi, Saney Jama Warsame Farah, Abdulkadir Abdullahi Diriye, Mohamed Mahamud Yusuf, Mohamed Abdullahi Ali, and Abdulkadir Abdullahi Yusuf Sahal (wounded).

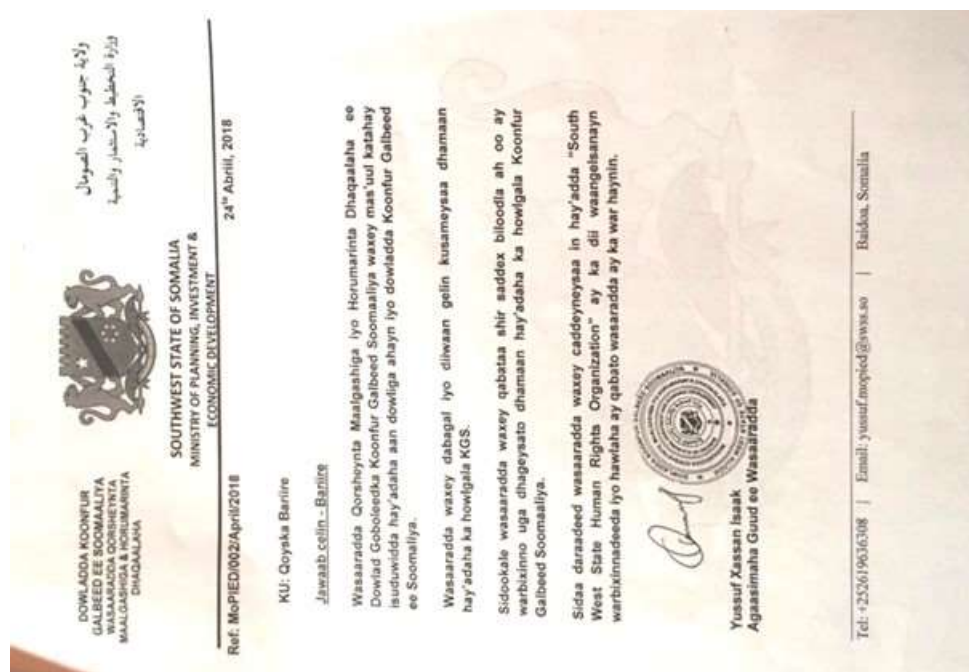
¹⁶ Confidential international organization document, 14 September 2017; interview with international organization staff members in Mogadishu, 24 March 2018; phone interview with an international organization staff member in Mogadishu, 13 February 2018; email and documentation provided by international organization staff in Baidoa, 24 May 2018.

¹⁷ “Report on the Barire Issue”, South West State Human Rights Organization, 8 September 2017. Report on file with the Secretariat.

families stated to the SEMG, however, that this organization was created to falsify information about the Barire incident.

On 1 April, the FGS Ministry of Interior responded to correspondence from the victims' families, stating that the South West State Human Rights Organization was not among those legally operating in Somalia. On 4 April, the families requested information about the organization from the Ministry of Planning, Investment and Economic Development of South West State. On 24 April, the Ministry responded that it was not aware of the existence of this organization (see figure 3, below).

Figure 3: Letter from the Director General of the South West State Ministry of Planning, Investment and Economic Development, 24 April 2018.



United States involvement in the incident

On 25 August 2017, the same day as the Barire incident, a relative of an individual killed recovered hundreds of bullet casings from the scene. While the majority of casings consisted of the 7.62 x 39 mm rounds used by AK- and PK-pattern weapons, some 5.56 x 45 mm bullet casings from the scene bore markings consistent with ammunition manufactured in the United States. To the SEMG's knowledge, 5.56 x 45 mm ammunition is not used by Somali security forces. Figures 4 and 5, below, provides two samples of casings whose markings suggest they were manufactured at the Lake City Army Ammunition plant, Missouri, and the Federal Cartridge Corp. (now Federal Premium Ammunition), in Minnesota. The photographs were provided to the SEMG through a former FGS official, and the Group was not able to independently verify their provenance.¹⁸

¹⁸ Use of 5.56 x 45 mm ammunition during the Barire incident was first reported by Christina Goldbaum, "Strong Evidence that U.S. Special Operations Forces Massacred Civilians in Somalia," Daily Beast, 29 November 2017. Available from: <https://www.thedailybeast.com/strong-evidence-that-us-special-operations-forces-massacred-civilians-in-somalia>.

Figure 4: 5.56 x 45 mm ammunition casings recovered from the scene of the Barire incident, with markings consistent with US manufacture.



Figure 5: 5.56 x 45 mm ammunition casing recovered from the scene of the Barire incident.



On 25 August 2017, the United States Africa Command (AFRICOM) acknowledged that US forces had supported the SNA-led operation in the village and stated their commitment to investigate the case.¹⁹ AFRICOM further stated “we are aware of the civilian casualty allegations near Barire, Somalia. We take any allegations of civilian casualties seriously, and per standard, we are conducting an assessment into the situation to determine the facts on the ground”.²⁰ On 29 November 2017, AFRICOM released a second press statement announcing that a thorough assessment of the incident had been conducted, and that “the only casualties were those of armed enemy combatants”.²¹

In testimony to the House Armed Services Committee on 6 March 2018, General Thomas D. Waldhauser, Commander of AFRICOM, stated that US forces “were not involved in direct combat”.²² General Waldhauser’s testimony appears to conflict with an earlier statement by an AFRICOM spokesperson, which suggested that US forces had been actively engaged in combat: “The opposing force maneuvered to flank the SNA, emerging near U.S. advisors,

¹⁹ U.S. Africa Command Public Affairs, “Civilian casualty allegations in Somalia”, press release, 25 August 2017. Available from <https://www.africom.mil/media-room/pressrelease/29846/civilian-casualty-allegations-in-somalia>.

²⁰ Ibid.

²¹ U.S. Africa Command Public Affairs, “Civilian casualty allegation assessment results released”, press release, August 29 November 2018. Available from <http://www.africom.mil/media-room/pressrelease/30134/aug-25-civilian-casualty-allegation-assessment-results-released>.

²² Testimony quoted in United States Africa Command, “Gen. Thomas D. Waldhauser at HASC Hearing on National Security Challenges and U.S. Military Activities in Africa”, 7 March 2018. Available from <https://www.africom.mil/media-room/transcript/30469/gen-thomas-d-waldhauser-at-hasc-hearing-on-national-security-challenges-and-u-s-military-activities>.

who had deliberately remained on the periphery. Both U.S. and Somali forces acted in self-defense, resulting in the death of seven opposing forces”.²³

On 30 July 2018, the SEMG sent correspondence to the US requesting details of the assessment conducted by AFRICOM, as well as an explanation for the 5.56 x 45 mm casings, but as of this writing it had not received a reply.

Implications of US involvement

The widespread perception in Somalia that US forces were involved in the killings of Somali civilians has also provided an opportunity for Al-Shabaab propaganda, with Al-Shabaab-affiliated websites casting the deceased at Barire as victims of Western invaders.²⁴ The Barire incident is not the only recent US military operation in Somalia to generate controversy. On 28 September 2016, US forces appeared to have been misled by intelligence provided by Puntland forces into carrying out an airstrike in the vicinity of Galkayo that resulted in the deaths of 10 members of the Galmudug security forces.²⁵ On 9 May 2018, a joint US-SNA operation was carried out at Ma'alinka village (also known as Bulcida), 10 km north-east from Barire on the road to Afgoye. Five civilians were allegedly killed while four others were injured.²⁶ Most recently, “bad intelligence” may have been responsible for a botched US-SNA raid on the house of the former President of Somalia, Aden Abdulle Osman Daar, on 7 September 2018.²⁷

²³ Quoted in John Vandiver, “AFRICOM offers details on controversial Somalia raid”, Stars and Stripes, 1 December 2017. Available from <https://www.stripes.com/news/africom-offers-details-on-controversial-somalia-raid-1.500345>.

²⁴ See, for example, Somali Memo, “Al-Shabaab oo Ka Tacsiyeyay Gumaadkii Uu Mareykanku Ka Geystay Bariire (Dhageyso)”, 26 August 2017. Available from <http://somalimemo.net/articles/7543/Al-Shabaab-oo-Ka-Tacsiyeyay-Gumaadkii-Uu-%20Mareykanku-Ka-Geystay-Bariire-Dhageyso>.

²⁵ See United States Africa Command, “U.S. Africa Command Completes Assessment on Galkayo Strike”, press release, 15 November 2016. Available from <https://www.africom.mil/media-room/pressrelease/28493/u-s-africa-command-completes-assessment-on-galkayo-strike>. While the press release referred to those killed as “local militia forces”, the SEMG has received confirmation that they had been affiliated with the Galmudug administration, a traditional rival of Puntland.

²⁶ International agency confidential report, 10-12 May 2018. AFRICOM has conducted a review of the incident that concluded that no civilian casualties had occurred. See United States Africa Command, “U.S. Statement on Alleged Civilian Casualties in Somalia”, press release, 8 June 2018. Available from <https://www.africom.mil/media-room/pressrelease/30863/u-s-statement-on-alleged-civilian-casualties-in-somalia>.

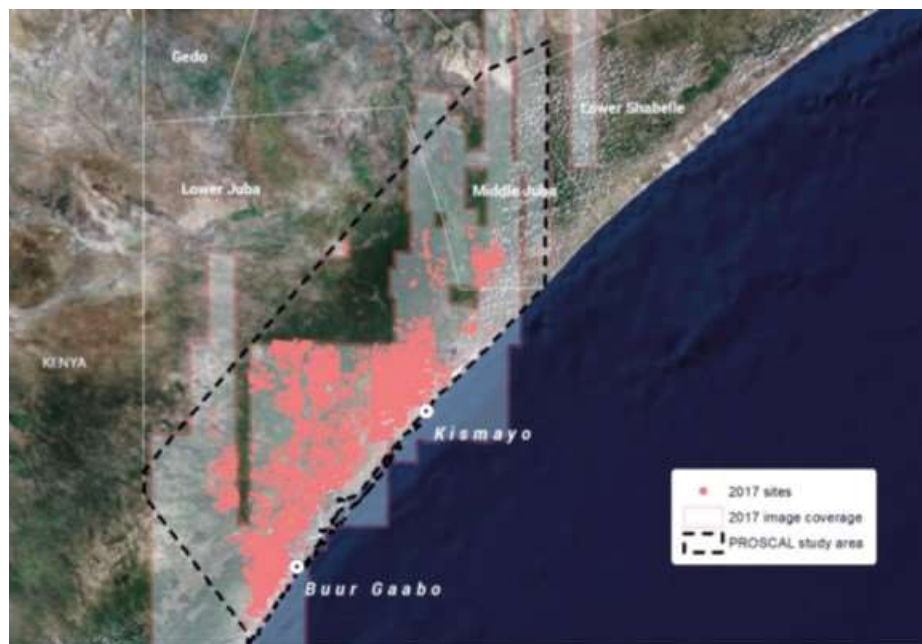
²⁷ Jason Burke, “US-assisted raid on Somali ex-leader’s home blamed on bad intelligence”, The Guardian, 13 September 2018. Available from <https://www.theguardian.com/world/2018/sep/13/us-special-forces-somalia-raid-al-shabaab>.

**Annex 6.3.1: Photographs of children killed at Barire (STRICTLY
CONFIDENTIAL)***

Annex 7.1: Production sites, stockpiles and ports

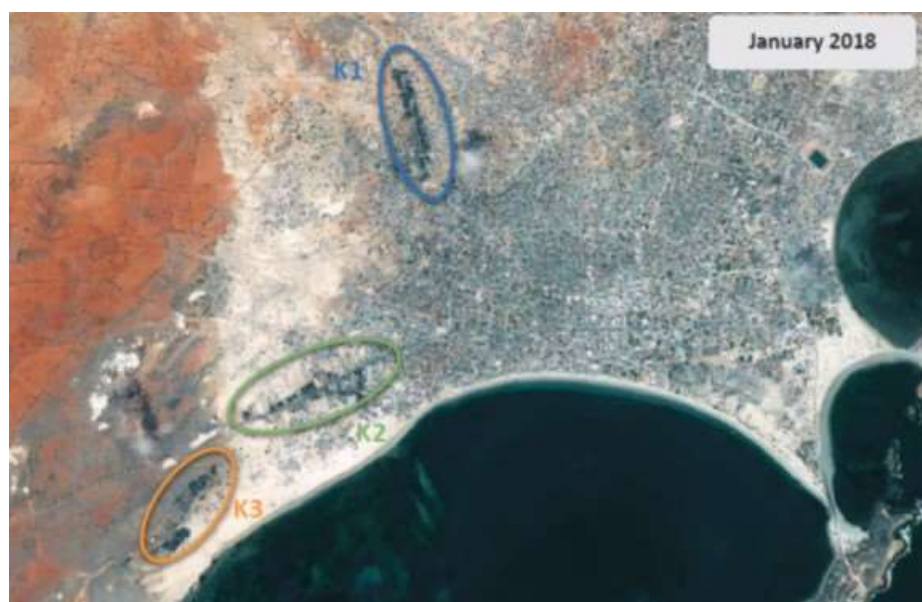
Production sites

Figure 1: Charcoal production sites in Middle and Lower Juba during 2017.¹



Stockpiles

Figure 2: Location of Kismayo stockpiles, January 2018.²



¹ M. Bolognesi and U. Leonardi, *Analysis of very high-resolution satellite images to generate information on the charcoal production and its dynamics in South Somalia from 2011 to 2017* (Nairobi: FAO-SWALIM, 2018).

² M. Bolognesi and U. Leonardi.

Figure 3: Estimated size of Kismayo stockpiles, 2015-2018.³



Figure 4: Buur Gaabo stockpile, 21 May 2018.



Figure 5: Estimated size of Buur Gaabo stockpile, 2011-2017.⁴



³ M. Bolognesi and U. Leonardi. K=1 northern stockpile and K3 = southern stockpile (see figure 2).

⁴ M. Bolognesi and U. Leonardi.

Port of Kismayo

These photos — in combination with information from human sources in Kismayo and Dubai and analysis of satellite imagery which indicated depletion of the nearby southern stockpiles in Kismayo — corroborate a surge in charcoal exports from Somalia during February 2018 (i.e. the seventeen fewer dhows remaining at the Port of Kismayo one month later had most likely loaded and departed with cargoes of charcoal in the interim).

Figure 6: Twenty-three dhows at the Port of Kismayo, 27 January 2018.



Figure 7: Six dhows at the Port of Kismayo, 22 February 2018.



Annex 7.2: Jubbaland administration (STRICTLY CONFIDENTIAL)*

Annex 7.3: Charcoal trafficking dhows

In its 2016 final report on Somalia, the SEMG identified 29 vessels that had been active during that mandate trafficking charcoal from Somalia. Of these, approximately three-quarters had also been named in previous SEMG reports, and were thus repeat offenders. Twenty-five of the dhows were confirmed as Indian-flagged, while another four dhows were identified as Sri Lankan-flagged.⁵ During the following mandate, further investigation revealed that the four dhows previously thought to be Sri-Lankan flagged had actually used forged ship registrations, which became increasingly common practice among charcoal trafficking dhows.⁶ The use of forged Sri Lanka ship registrations has also been frequently observed during the current mandate, while the Monitoring Group has also recently received information regarding the use of forged Liberia and Sierra Leone ship registrations. This is a deliberate sanctions evasion tactic for preventing accurate identification of dhows and their owners.

Find below a profile of a typical dhow trafficking Somali charcoal:

- a) Sambuq wooden dhow (small = 35 m x 10 m; large = 55 m x 15 m)
- b) cargo of 15,000-45,000 bags weighing 25 kg each (375-1,125 metric tonnes)
- c) cargo mostly covered, but some blue-green charcoal bags may be visible
- d) not transmitting AIS in order to avoid being identified and tracked
- e) name and registration of the dhow likely covered or painted over
- f) missing or false cargo documentation (e.g. certificate of origin)
- g) probably unflagged (not flying flag and/or no valid ship registration)
- h) may possess forged Liberia, Sierra Leone or Sri Lanka ship registration
- i) nationality of crew members most likely India or Pakistan
- j) location along established charcoal trafficking routes.⁷

Figure 1: Typical dhow trafficking Somali charcoal with blue-green bags visible.



⁵ S/2016/919, annex 9.5.

⁶ S/2017/924, para. 208 and annex 12.2.3.

⁷ This profile is not intended to apply to the Iran-flagged dhows that have been used during the current mandate to transship Somali charcoal within the Persian Gulf from Iran to the UAE (see annex 7.4), but rather the dhows that have been transporting charcoal from Somalia to the Gulf region since 2012.

Annex 7.4: Transshipment from Iran to the UAE

Transshipment through Iran to the UAE has been a prevalent method of trafficking Somali charcoal during the current mandate. According to information received by the SEMG, a “test cargo” of Somali charcoal was first sent to Iran in 2017; however, during the period from November 2017 through February 2018, the majority of cargoes of Somali charcoal were still going to the Port of Duqm and Port of Shinas in Oman.⁸ When the Oman authorities seized the cargo of *Al Azhar 3* in early March 2018 (see annex 7.7), the charcoal traffickers diverted their cargoes to ports at Kish and Qeshm in Iran. From March 2018 through August 2018, Somali charcoal from Buur Gaabo and Kismayo has been regularly imported into Kish Free Zone and Qeshm Free Zone, repackaged into bags labelled “Product of Iran”, and exported to Port Al Hamriya in Dubai, UAE.

Figure 1: Somali charcoal being unloaded at Kaveh Port, Qeshm Free Zone.



Figure 2: Truck with license plate “KISH 19489” transporting Somali charcoal.



⁸ Email, industry source, 22 July 2018.

In some respects, the export of charcoal from Somalia to Iran has followed familiar trafficking patterns, such as the wooden Sambuq style dhows with cargoes of typical blue-green bags of Somali charcoal that have docked and unloaded at Kish and Qeshm (figure 1). Likewise, the false certificates of origin that have been used to import Somali charcoal into Iran each have precedents: Comoros (UAE 2014-2016 and Bahrain 2016); Côte d'Ivoire (UAE 2016-2017 and Oman 2017-2018); and Ghana (UAE 2016-2017 and Oman 2017-2018). The Monitoring Group has obtained copies of Comoros and Ghana false certificates of origin that have been used at ports in Iran during 2018; they seem to differ from those used in Gulf Cooperation Council ports as they have not been legally attested by a consulate or an embassy (annex 7.5).

Transshipment of Somali charcoal through the free zones at Kish and Qeshm is a process that has required substantial physical labor, particularly when one considers that a typical incoming cargo from Somalia weighs about 750 metric tonnes while typical outgoing cargoes to UAE weigh 125-375 metric tonnes. The steps are as follows: the cargo of Somali charcoal is unloaded from the dhow onto trucks (figure 2), transferred to a warehouse within the free zone (figure 3), removed from the original blue-green bags, re-packaged into white bags labelled either "Product KFZ of Iran" or "Product QFZ of Iran" (figure 4), loaded back onto trucks for transfer to the port, and then loaded onto smaller, Iran-flagged dhows for export to the UAE (figure 5).

Figure 3: Warehouse with charcoal in original Somalia bags (l) and new Iran bags (r).



Figure 4: Kish Free Zone bag (l), Qeshm Free Zone bag (c), and weighed for export (r).



Figure 5: Re-bagged Somali charcoal being loaded for export from Kaveh Port, Qeshm.



The process of transshipment at the Kish and Qeshm free zones has been organized by Dubai-based clearance agents, such as Basheer Khalif Moosa and Salah Yusuf (annex 7.6), working in collaboration with local consignees. The Monitoring Group has identified four consignees operating at the Qeshm Free Zone which have been active in importing, repackaging, and exporting cargoes of Somali charcoal:

- a) Ahmad Noorbaksh Trading Co., registry number 1411, +98 9173630291
- b) Hemmat Bonyad Qeshm, registry number 2604 and/or 5255, +98 7635228282
- c) Pars Javid Qeshm, registry number 4825, +98 7635243111
- d) Adnan Bazmandegan, registry number 4602, +98 7635228650

This information has been corroborated through review of numerous shipping documents obtained by the SEMG that indicate the import and export of Somali charcoal from Iran — such as bills of lading, manifests, packing lists, and invoices — as well as through sources from within the industry.

Within Iran, the last step in the transshipment process entails obtaining Iran certificates of origin for exporting the Somali charcoal from the Kish Free Zone and Qeshm Free Zone to a port in a third country, in this case Port Al Hamriya in Dubai, UAE (see annex 7.5). The SEMG has obtained copies of multiple Iran certificates of origin as well as more than a dozen copies of port records from Dubai Customs. Collectively, these official documents indicate a pattern of Iran-flagged dhows transporting cargoes in the range of 5,000-15,000 bags of charcoal each from Kish and Qeshm to Port Al Hamriya during May-June 2018. Each of the Iran-issued certificates of origin falsely indicates the “country of manufacture” as Iran, with specific reference to the free zone. The Iran certificates of origin and the Dubai Customs records name the consignee in the UAE as Zuri Coals FZE. The Ajman, UAE-based company also appears on the false Gambia certificate of origin for the confiscated cargo of *Zazel 2* (annex 7.5, figure 3 and annex 7.7). Zuri Coals FZE remains under investigation by the Monitoring Group.

Analysis of official data for Iran’s charcoal production, imports, and exports further corroborates the narrative above regarding transshipment of Somali charcoal (see figure 6). In the most recent year for which data is available, 2016, Iran’s domestic production of wood charcoal was merely 292 metric tonnes while its official exports were only 331 metric tonnes. These are each roughly the equivalent of one small, Iran-flagged dhow loaded with charcoal for the trip from Kish or Qeshm to Port Al Hamriya. Iran’s official imports of wood charcoal in 2016 totaled 6,000 metric tonnes, the equivalent of approximately eight dhows with 30,000 bags each of charcoal exported from Somalia. Without factoring in the large-scale transshipment of Somali charcoal, Iran’s recent trends of charcoal production, imports, and exports are inconsistent with the quantity of charcoal exports from Iran to the UAE observed during the current mandate.

Figure 6: Iran charcoal production, imports and exports (2012-2016, metric tonnes).⁹

	2012	2013	2014	2015	2016
Production	494	494 (est.)	494 (est.)	339	292
Imports	13,000	4,326	5,090	5,531	6,000
Exports	454 (est.)	165	294	30	331

Ultimately, some of the details regarding the transshipment of Somali charcoal during the current mandate can only be fully known through the cooperation of Member States, particularly Iran and the UAE, which has been largely absent on this issue.

⁹ FAOSTAT, <http://www.fao.org/faostat/en/?#data/FO> (accessed 14 August 2018).

In letters dated 29 January 2018, 23 February 2018, and 15 August 2018, the SEMG informed the Government of Iran that false certificates of origin were being used to transship Somali charcoal through Kish and Qeshm free zones, requested to visit Iran to meet with the relevant authorities and review documentation, provided photographic evidence and copies of Iran certificates of origin for review, identified multiple consignees suspected of transshipping Somali charcoal, requested an update regarding any investigations and sanctions enforcement, and requested copies of documentation.

Iran replied in a letter dated 17 September 2018, which did not substantively address most of the issues raised in the Monitoring Group's correspondence. The letter stated there have been a "few instances of engagement of private companies in QFZ and KFZ in the import of charcoal and its transit abroad" and that these shipments were in partnership with foreign companies. It also states that an investigation of these local companies and their activities is underway, and a suspension of their business has been ordered by the national authorities pending a conclusion of the investigation. According to the letter, the authorities in QFZ and KFZ have also been alerted regarding the import of charcoal with "suspicious origins" and ordered to take precautionary measures.

Meanwhile, in a letter dated 6 June 2018, the SEMG had informed the UAE that Somali charcoal has been transshipped via Iran to other countries in the region, and requested that the UAE provide 2017 aggregate trade data for charcoal imports and exports with Iran, as well as copies of any certificates of origin for charcoal cargoes coming from Iran since December 2017. The UAE replied to several of the Monitoring Group's other charcoal-related enquiries in a letter dated 15 August 2018, but it failed to address the requests regarding Iran trade data and Iran certificates of origin. The SEMG sent another letter to the UAE on 22 August 2018, reiterating its request for copies of Iran certificates of origin, requesting authentication of Dubai Customs documentation indicating charcoal imports from Iran, and requesting further information regarding the consignee Zuri Coals FZE. At the time of writing, the UAE had not yet replied.

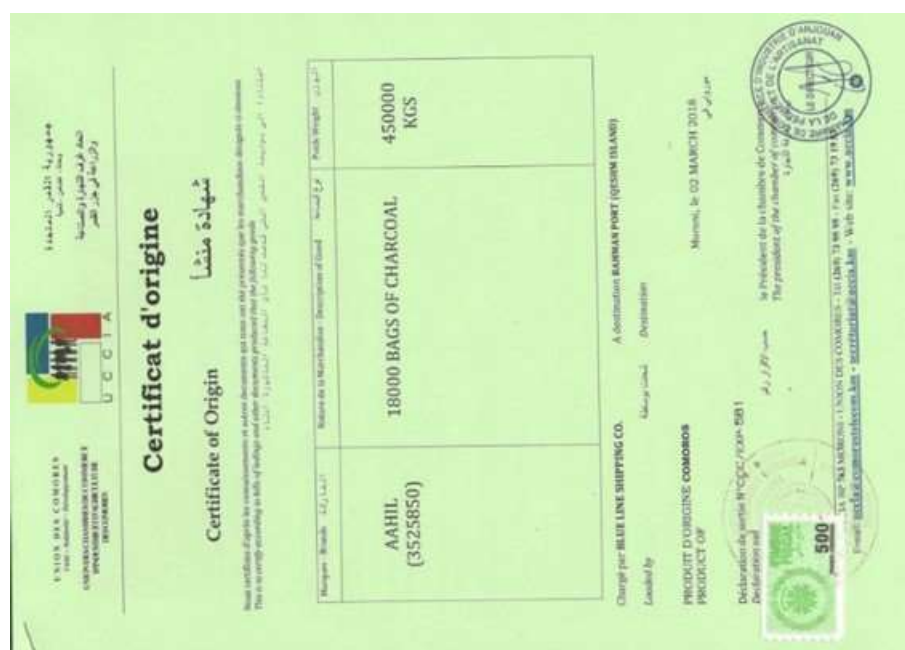
Annex 7.5: False certificates of origin

Comoros

Previous SEMG investigations revealed that false Comoros certificates of origin were used to import Somali charcoal into the UAE between 2014 and 2016 and into Bahrain during 2016.¹⁰ The certificates of origin were found to be forgeries which had been fabricated by traffickers and then submitted to the Comoros Consulate in Dubai for legal attestation. To the knowledge of the Monitoring Group, they were no longer active during 2017.

However, false Comoros certificates of origin have resurfaced in 2018 for the purpose of importing Somali charcoal into the Islamic Republic of Iran. The certificate of origin in figure 1 below, dated 2 March 2018 and submitted to a consignee at Bahman Port in the Qeshm Free Zone, is a forgery. According to information received by the SEMG, the false Comoros certificates of origin used in Iran during this mandate have been fabricated by the Dubai-based clearance agent Basheer Khalif Moosa (annex 7.6). Unlike the forged Comoros certificates of origin used earlier in the UAE, it does not appear to have been submitted to a Comoros consulate or embassy for legal attestation.

Figure 1: False Comoros certificate of origin.



Côte d'Ivoire

In a letter dated 3 October 2016, the Monitoring Group first informed the UAE that false Côte d'Ivoire certificate of origins may be being used to import Somali charcoal. The UAE authorities subsequently confiscated the cargo of the dhow *Haseena*, which had a false Côte d'Ivoire certificate of origin, on 26 October 2016. In a letter dated 6 July 2017, the SEMG requested that the UAE provide copies of all Côte d'Ivoire certificates of origin accepted since April 2017. The Monitoring Group reiterated this request in another letter dated 29 August 2017. On 23 May 2018 — nearly a year after the initial request — the UAE replied with copies of letters of attestation from the Côte d'Ivoire consulate; and at a meeting with UAE authorities in Abu Dhabi on 17 July 2018, copies of the corresponding certificates of origin were also provided. The fourteen Côte d'Ivoire certificates of origin,

¹⁰ S/2017/924, annex 12.2.1; S/2016/919, para. 138, annex 9.4.a, and annex 9.7a; and S/2015/801, para. 156, para. 159, and annex 8.3.

dated between 6 April 2017 and 5 August 2017, comprise 357,000 bags of charcoal that were imported into the UAE during the previous mandate.

Despite these certificates of origin having apparently been processed through official channels, including the Ministry of Industry in Abidjan and the Consulate in Dubai, several factors leave little doubt that the 357,000 bags of charcoal from these fourteen dhows originated in Somalia rather than Côte d'Ivoire. The consignee is listed as Salim Alkhattal Group Marine Contracting and Trading, while the "destinataire" (addressee/recipient) is listed as Kismayo General Trading — both companies have been identified in past SEMG reports as Dubai-based traffickers of Somali charcoal.¹¹ The timing also corresponds with the period just after the UAE ceased to accept false Djibouti certificates of origin as of March 2017, thus the traffickers would need to rely on another form of false paperwork, which has been confirmed by industry sources. Furthermore, according to the authorities in Abidjan, Côte d'Ivoire has placed restrictions on the export of charcoal for environmental reasons, thus making it an improbable bulk exporter.¹² Finally, there are other confirmed cases of false Côte d'Ivoire certificates of origin, such as *Haseena* in 2016 and *Al Azhar 3* in Oman in 2018.

During the current mandate, false Côte d'Ivoire certificates of origin have been used to import Somali charcoal into Oman and Iran. The document in figure 2, a false Côte d'Ivoire certificate of origin for *Al Azhar 3*, was submitted to import 37,000 bags of Somali charcoal through the Port of Duqm, Oman on 4 March 2018, which resulted in the confiscation of the cargo by Oman authorities (annex 7.7). Meanwhile, the Monitoring Group wrote to Iran on 29 January 2018, 23 February 2018, and 15 August 2018 informing the Government regarding the use of false certificates of origin for cargoes of Somali charcoal, specifically referencing false Côte d'Ivoire paperwork in the latter two letters. Iran replied on 17 September 2018, but did not provide any information clarifying the use of false certificates of origin to import Somali charcoal.

Figure 2: False Côte d'Ivoire certificate of origin.



¹¹ Regarding Salim Alkhattal Group Marine Contracting and Trading, see [S/2017/924](#), annex 12.2.3; [S/2016/919](#), annex 9.4.b; and [S/2014/726](#), annex 9.2, para. 45. Regarding Kismayo General Trading, which is owned and operated by Basheer Khalif Moosa, see [S/2017/924](#), para. 208 and annex 12.2.2, para. 6; [S/2014/726](#), annex 9.4, paras. 107 and 113; and [S/2013/413](#), annex 9.2, paras. 12 and 26.

¹² Meeting with senior officials, Ministry of Economy and Finance, Directorate General of Customs, Abidjan, 1 February 2018.

160/166

Figure 3: False Gambia certificate of origin.

[illegible]

Previous SEMG investigations have revealed the use of false Ghana certificates of origin to traffic Somali charcoal during 2016 and 2017. The Monitoring Group has documented the use of false Ghana certificates of origin to import Somali charcoal into the UAE, including the dhow *Al Islami* in 2016 and the dhows *Maha* and *Ola* in 2017.¹³ Each of these cases resulted in a confiscation of the cargo and its sale at public auction.

¹³ [S/2017/924](#), para. 208 and annex 12.2.4; and [S/2016/919](#), para. 138, annex 9.4.b, and annex 9.7.c.

¹⁴ Meeting with Charles Arthur Ntiri, Head of Export Documentation, Ghana National Chamber of Commerce and Industry, 29 January 2018, Accra.

Marine Services, was not a real company and that no export permits had been issued by the Energy Commission for the cargoes of *Maha* and *Ola*.¹⁵

During the current mandate, false Ghana certificates of origin have been used to import Somali charcoal into Oman and Iran. The document in figure 4 (below), a false Ghana certificate of origin for the dhow *Hassan*, was used to import 25,000 bags of Somali charcoal into the Port of Shinas, Oman. This occurred despite the SEMG having written letters to Oman on 1 December 2017 and 5 January 2018 informing the Government regarding the use of false Ghana certificates of origin, and then writing again on 9 February 2018 specifically with respect to *Hassan*. This certificate of origin, similar to those for *Maha* and *Ola*, has also been falsely issued by the GNCCI and then processed by the Ministry of Foreign Affairs in Accra and the Consulate General in Dubai. In contrast, the false Ghana certificates of origin submitted to Iran during 2018 that have been reviewed by the SEMG have not been officially processed by Ghana, most likely because the consignees in Kish and Qeshm did not require legal attestation to clear Iran customs.

Figure 4: False Ghana certificate of origin.

The image shows a 'GENERAL SYSTEM OF PREFERENCES' certificate of origin from Ghana. Key details include:

- Reference No.:** 109188
- Origin:** GHANA
- Destination:** OMAN
- Goods:** 25000 BAGS OF CHARCOAL
- Signature:** Signed by a Notary Public, KWA KWADE, dated 15/04/18.
- Stamps:** Includes a stamp from the United Arab Emirates and a Ghanaian notary public stamp.

Iran

There is a historical precedent for the use of false Iran certificates of origin to import Somali charcoal into the UAE. The bulk cargo ship *MV Energy 3* transported charcoal from Kismayo, Somalia to Port Rashid, Dubai, UAE in August 2013. Despite the bill of lading indicating 140,859 bags of charcoal had been loaded in Kismayo, the clearance agent for *MV Energy 3* submitted documents to UAE customs claiming that the charcoal had originated in Iran. In the first seizure of Somali charcoal since the export ban was imposed in February 2012, the UAE authorities eventually confiscated the cargo of *MV Energy 3* and sold it at public auction on 12 February 2014.¹⁶

Analysis of trade data further suggests that false Iran certificates of origin were active during 2012-2013, when the UAE reported imports of wood charcoal from Iran at 8.8 million kilograms in 2012 and 42 million kilograms in 2013. In contrast, during 2014-2016 when

¹⁵ Meeting with Julius Nkansah-Nyarko, Principal Program Officer, Energy Commission, 30 January 2018, Accra.

¹⁶ S/2014/726, annex 9.2, paras. 43-47, annex 9.2.b and annex 9.2c.

false Iran certificates of origin were not known to be in circulation, the UAE reported no more than 250,000 kilograms of charcoal imports per year from Iran.¹⁷

However, there is an important difference with historical precedents as during the current mandate obtaining false Iran certificates of origin has involved transshipment. As outlined in annex 7.4, cargoes of Somali charcoal have been imported into Iran using false Comoros, Côte d'Ivoire, and Ghana certificates of origin, unloaded at free zones on the islands of Kish and Qeshm, repackaged into bags labeled as a product of Iran, loaded onto smaller Iran-flagged dhows, and then exported to Port Al Hamriya, UAE using false Iran certificates of origin. These Iran certificates of origin appear to have been issued through official channels, but are nonetheless “false” as they misrepresent the origin of transshipped Somali charcoal as Iran rather than as Somalia. On 15 August 2018, the Monitoring Group wrote to the Government of Iran regarding the transshipment of Somali charcoal and requested verification of the authenticity of multiple Iran certificates of origin. In a reply dated 17 September 2018, Iran did not respond to the request to verify the authenticity of the Iran certificates of origin.

Figure 5: False Iran certificate of origin.

گواهی مبدا
CERTIFICATE OF ORIGIN
(ORIGINAL)

NO: 0817
DATE: 1387/04/10
PAGE:

1. Exporter شماره کارتن: 5235, 2 تحت بند آزاد قشم	2. Invoice No شماره سند: 2	3. Invoice Date تاریخ سند: 2018/04/24	4. Invoice Value ارزش سند: 20,419.00 USD
5. Country of Origin کشور مبدا: ایران - منطقه آزاد قشم	6. Kind of Transport نوع حمل: دریایی	7. Destination مقصد: UAE - MINA HAMRIYA DUBAI	8. Description of Goods توضیح کال: CHMCOAL
9. Gross Weight وزن ناخالص: 199010 KG	10. Quantity تعداد: BAGS 8408	11. Country of Manufacture کشور تولید کننده: IRAN - QESHM FREE AREA	12. Signature and Stamp of certifying authority محل مهر، امضاء، تاریخ و مهر گواهی کننده

13. This undersigned authority hereby certifies that the goods described above originate in the free zone area shown in line 5.

Commercial Manager
محل مهر، امضاء، تاریخ و مهر گواهی کننده

Place and Date, Signature, and Stamp of certifying authority

4121

¹⁷ UN Comtrade Database, <https://comtrade.un.org/data/> (accessed 14 August 2018).

Annex 7.6: Criminal networks

Kismayo and Dubai

Through cross-referencing information from human sources, cargo paperwork, port records, documents regarding the All Star Group (see figures 1 and 2, below), and previous SEMG reports, the Monitoring Group has identified the principal individuals comprising criminal networks based in Kismayo, Somalia and Dubai, UAE that have been largely responsible for charcoal trafficking during this mandate.

In Kismayo, the following eight people are the main suppliers and agents for the illicit export of charcoal from Somalia:

- a) Ali Ahmed Naaji¹⁸
- b) Hassan Mohamed Yusuf “Awlibaax”¹⁹
- c) Farah Jama Awil “Degdeg”²⁰
- d) Jama “Dhuxul”²¹
- e) Ahmed Sahal²²
- f) Saeed Mahamud “Dheere”²³
- g) Saeed Ciise “Adoon”²⁴
- h) Muhammad Abdullahi.²⁵

In Dubai, the following eight people are the main investors and agents for the illicit import of charcoal from Somalia:

- a) Basheer Khalif Moosa²⁶
- b) Ahmed Mohamed Barre²⁷
- c) Abdirahman Mohamed Warsame “Dhaqalayste”, “BBC”²⁸

¹⁸ Emails, industry sources, 22 and 23 July 2018; S/2017/924, para. 209; All Star Group letter, 15 July 2017, Kismayo (see figure 2 below); S/2016/919, para 133; S/2016/919, annex 9.4.b, para. 19; S/2016/919, annex 9.6.a; S/2015/801, para. 152; S/2014/726, paragraphs 141-142; S/2014/726, annex 9.2, paras. 48 and 63; and S/2013/413, annex 9.2, paras. 11 and 26.

¹⁹ Email, industry source, 22 July 2018; All Star Group letter, 15 July 2017, Kismayo (see figure 2 below); S/2016/919, annex 9.6.a; S/2015/801, para. 152; S/2014/726, paras. 141-142; and S/2014/726, annex 9.2, paras. 44 and 48; and S/2013/413, annex 9.2, paras. 11, 15, and 33.

²⁰ Emails, industry sources, 22 and 23 July 2018; All Star Group letter, 15 July 2017, Kismayo (see figure 2 below); S/2016/919, annex 9.6.a; and S/2014/726, annex 9.2, para. 48.

²¹ Emails, industry sources, 22 and 23 July 2018; All Star Group letter, 15 July 2017, Kismayo (see figure 2 below); S/2016/919, annex 9.6.a; S/2014/726, para. 142; and S/2014/726, annex 9.2, para. 48.

²² Email, industry source, 22 July 2018; and All Star Group letter, 15 July 2017, Kismayo (see figure 2 below).

²³ Email, industry source, 22 July 2018; and All Star Group letter, 15 July 2017, Kismayo (see figure 2 below).

²⁴ Email, industry source, 23 July 2018; and All Star Group letter, 15 July 2017, Kismayo (see figure 2 below).

²⁵ Emails, industry sources, 22 and 23 July 2018.

²⁶ Email, industry source, 22 July 2018; S/2017/924, para. 208 and annex 12.2.2, para. 6; All Star Group letter, 16 February 2017, Dubai (see figure 1 below); S/2014/726, annex 9.4, paras. 107 and 113; and S/2013/413, annex 9.2, paras. 12 and 26.

²⁷ Emails, industry sources, 22 and 23 July 2018; S/2017/924, annex 7.1, para. 7 and figure 5; All Star Group letter, 16 February 2017, Dubai (see figure 1 below); S/2016/919, annex 9.6.b; S/2014/726, annex 9.2, para. 41; S/2014/726 annex 9.4, para. 120; and S/2014/726, annex 9.4.o.

²⁸ Emails, industry sources, 22 and 23 July 2018; All Star Group letter, 16 February 2017, Dubai (see figure 1 below); S/2016/919, annex 9.6.b; S/2014/726, paras. 141-143 and annex 9.2, paras. 44 and 76.

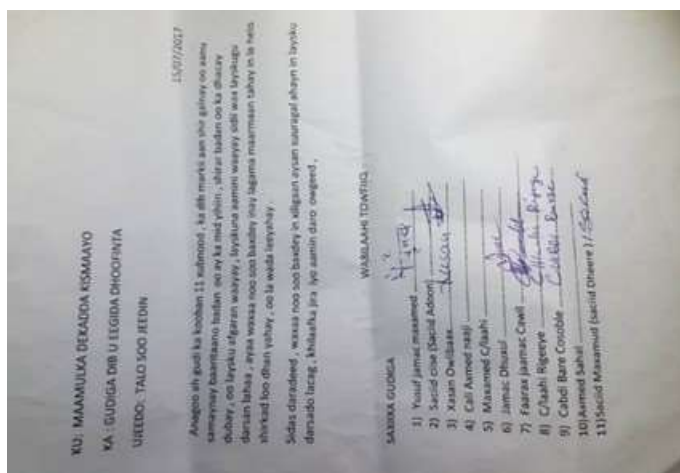
- d) Mohamud Ali Osman “Qonof”²⁹
- e) Hassan Mohamed Ahmed “Masry”³⁰
- f) Ahmed Ali Haji³¹
- g) Abdinasir Ali Mahamud “Adoon”³²
- h) Salah Yusuf.³³

All Star Group

Figure 1: “Dubai Committee” of All Star Group, Dubai, 16 February 2017.



Figure 2: “Export Review Committee” of All Star Group, Kismayo, 15 July 2017.



²⁹ Emails, industry sources, 22 and 23 July 2018; All Star Group letter, 16 February 2017, Dubai (see figure 1 below); S/2016/919, annex 9.6.b; and S/2014/726, annex 9.2, paras. 48 and 50.

³⁰ Emails, industry sources, 22 and 23 July 2018; S/2016/919, annex 9.6.c; and S/2014/726, annex 9.2, paras. 51, 63-64, 78, 87, and 92.

³¹ Emails, industry sources, 22 and 23 July 2018; and All Star Group letter, 16 February 2017, Dubai (see figure 1 below).

³² Emails, industry sources, 22 and 23 July 2018; and All Star Group letter, 16 February 2017, Dubai (see figure 1 below).

³³ Emails, industry sources, 22 and 23 July 2018.

Annex 7.7: Selected cases of sanctions implementation

Al Azhar 3 (Oman)

Al Azhar 3 is a dhow with a false Côte d'Ivoire certificate of origin (annex 7.5, figure 2) whose cargo of 37,000 bags of charcoal was confiscated by the authorities of Oman. According to information provided to the SEMG on 4 April 2018 by the Directorate General of Customs, the timeline of the *Al Azhar 3* case is as follows: 4 March, *Al Azhar 3* docked at the Port of Duqm; 5 March, its customs paperwork was submitted; 6 March, customs clearance was granted to offload; 8 March, the Directorate General of Customs was informed regarding suspected Somalia origin of charcoal and the consignee in Oman was contacted; and then within the following week 6,000 bags of charcoal that had been already offloaded were confiscated in Duqm followed by the confiscation of another 31,000 bags of charcoal from 19 trucks that were *en route* to the UAE border.³⁴

The Monitoring Group undertook an official mission to Oman 1-5 April 2018, which included meetings in Muscat with the Ministry of Foreign Affairs and the Directorate General of Customs, trips to the ports of Duqm and Shinas, inspection of *Al Azhar 3* (figure 1) and its confiscated cargo, and an interview with the dhow's captain. In a letter to Oman dated 7 May 2018, the SEMG communicated the findings of its investigation thus far, including the following points:

- a) the shipping documents contain a forged stamp allegedly representing the "Capitaine du port" of the Port autonome d'Abidjan (figure 2);
- b) the Sri Lanka ship registration of *Al Azhar 3* is a forgery;
- c) the owner of the dhow, Hamed Ahmed Bin Fahad, has been previously identified as the owner of multiple dhows trafficking Somali charcoal;³⁵
- d) the confiscated bags of charcoal were typical of those exported from Somalia, including logos such as the Saudi Arabia Grain Silo (figure 3).

Further corroborating the above points, the Monitoring Group has also been informed that the owner of the cargo for *Al Azhar 3* is Ahmed Ali Haji, a member of the All Star Group and known Dubai-based charcoal trafficker (annex 7.6).³⁶ At the time of writing, the outcome of the *Al Azhar 3* case remains pending in Oman's judiciary.

Figure 1: *Al Azhar 3*, Port of Duqm, 3 April 2018.



³⁴ However, an industry source has disputed the official account: while agreeing that 6,000 bags were confiscated in Duqm, he claimed that the amount of charcoal confiscated from the 19 trucks was only 14,000 bags (about 750 bags per truck) with the balance crossing the border to the UAE market.

³⁵ S/2016/919, annex 9.5; and S/2013/413, annex 9.3.

³⁶ Meeting with diplomat, Muscat, Oman, 1 April 2018.

Figure 2: Forged PAA stamp (black) and authentic PAA stamps (blue and red).



Figure 3: Confiscated blue-green bags of Somali charcoal, Duqm, 3 April 2018.



Zazel 2 (UAE)

On 25 March 2018, the UAE Ministry of Foreign Affairs and International Cooperation contacted the SEMG regarding *Zazel 2*, a dhow at Port Al Hamriya which had submitted to the UAE authorities what appeared to be a false Gambia certificate of origin for a cargo of 31,000 bags of charcoal (annex 7.5, figure 3). The UAE requested advice from the SEMG regarding the authenticity of the customs paperwork submitted by *Zazel 2*. The Monitoring Group determined that Gambia has a domestic ban on the production of charcoal, and thus is not a plausible country of origin for the cargo. The SEMG also contacted the Gambia Ports Authority, who replied confirming that *Zazel 2* had not been present or loaded cargo at the Port of Banjul as indicated in the shipping documents.³⁷ On 26 and 28 March 2018, the SEMG communicated these findings to the UAE, concluding that the certificate of origin and other shipping documentation are false. This was further corroborated when the SEMG was later informed that the owner of the *Zazel 2* cargo is Mohamud Ali Osman “Qonof”, a member of the All Star Group and longtime trafficker of Somali charcoal previously identified in SEMG reports (annex 7.6).³⁸

Subsequently, the Monitoring Group was informed through an informal channel that a public auction of confiscated charcoal had been held in Dubai on 15 May 2018. The description of the dhow, including its Liberia ship registration, Gambia certificate of origin, and cargo size corresponded with *Zazel 2*.³⁹ In a letter to the UAE dated 6 June 2018, the SEMG requested official confirmation of the public auction, including the dhow’s name, date and location of initial cargo confiscation, type of certificate of origin, cargo size, auction price, and purchaser as well as copies of all relevant documentation. The UAE replied in a letter dated 15 August 2018, confirming that the cargo of *Zazel 2* had been confiscated and sold at public auction in Dubai on 15 May 2018. The purchase price was 4.1 million AED (\$1.1 million USD), equivalent to about 132 AED (\$36 USD) per bag while the wholesale market price is 190 AED (\$52 USD) per bag.

³⁷ Email, Capt. Kulay Manneh, Harbour Master, Gambia Ports Authority, 27 March 2018.

³⁸ Meeting with diplomat, Muscat, Oman, 1 April 2018.

³⁹ Whatsapp message, industry source, 16 May 2018.